د. أحمد ثابت

مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

من يحمي عروش الخليج؟! النفط والتبعية

من يحمى عروش الخليج؟!

"النفط والتعسة"

د. أحمد ثابت

الطبعة الأولى: يناير ١٩٩١
رقم الايداع : ١٩٠٣ / ١٩٩١

I. S. B.N
977 - 5721 - 09 - 4

مطابع سعار برس للطباعة والنشر ت : ٨٦٤١٥١

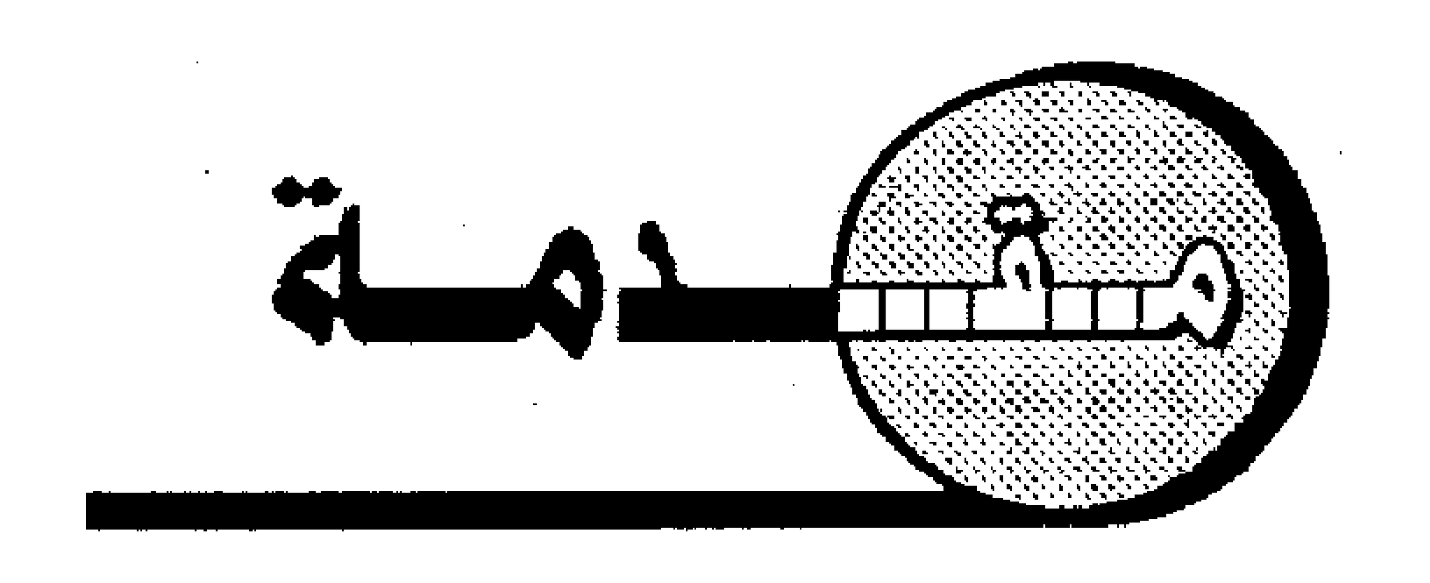
الغلاف : حسن أبو السعود
الاخراج الفنى : عز الدين إمام

مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر



مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

٤ ش العلمين - ميدان الكيت كات - ت : ٣٤٤٨٣٦٨



كان لابد أن نفهم ما يحدث فى بلاد الخليج العربى بعد حقبة النفط " الوردية " التى دارت برؤوس الكثيرين منا .. تفاءل الكثيرون أيضاً وقالوا وكتبوا الكثير، وليت ما كتب وماقيل كان بنظرة علمية وتحليلية تحدد بالضبط ماذا نريد ؟ وما هى الإضافات الإستراتيجية والإقتصادية والمالية التى سوف يحملها معه فوران النفط وفيضانه ؟ وكيف يتم إستغلال هذه الثروة الهائلة الهابطة ضمن منطق الصدفة وضربة الحظ ؟! وكيف يتم التوفيق بين حقبة المد القومى الثورى ومناهضة الصهيونية والإمبريالية وبين حقبة المال والبترو ـ دولار ؟

واقع الأمر أن هذا كتاب موجه بالأساس إلى المواطن العربى العادى لكى نفهم معاً ماذا حدث منذ عام ١٩٧٤ (إرتفاع أسعار البترول إرتفاعاً لم يسبق له مثيل) وحتى الآن فى بلاد الخليج العربية المنتجة والمصدرة للبترول بالنسبة للتطور الإجتماعى ونوعية الفئات والشرائح الإجتماعية القديمة والجديدة التى نمت وتطورت فى زمن النفط، وكذلك طبيعة السلطة الحاكمة هناك .. تركيبها الإجتماعى وأجنحتها وتحالفاتها السياسية وإنحيازاتها الإجتماعية، وهل حدث نوع من التكامل والتنسيق الإقتصادى فى إطار مجلس التعاون الخليجى ؟ أم أن الأمر لم يخرج عن حيز التنسيق الأمنى والدفاعى فى إطار المظلة الأمريكية ؟ والأهم من ذلك هو طبيعة العلاقات الخارجية لدول الخليج ودور

العوامل الخارجية من روابط وآليات التبعية السياسية والعسكرية والإقتصادية للولايات المتحدة، وقبلها بريطانيا، فى تثبيت شرعية حكم أسر وسلالات حاكمة ما تزال مستمرة حتى اليوم، وفى توفير الحماية الخارجية ضد المخاطر والتهديدات الآتية سواء من الثورة الإيرانية أو من تداعيات الحرب العراقية الإيرانية والخطر الصهيونى وكذلك إزاء التهديدات الداخلية التى تمثلها قوى المعارضة السلفية أو القومية والتقدمية ومظاهر السخط الإجتماعى على القيم والسلوكيات والأذواق والسلع الأجنبية الغربية المستوردة فى بيئة كانت الروح القبلية والقيم التقليدية مهيمنة عليها حتى وقت قريب، وفى الغالب لم يستطع التعليم الحديث و "قشرة" التكنولوجيا والحضارة الحديثة أن تسهم فى تحديث الأنظمة والعلاقات وطرائق التفكير وأنماط السلوك أو أن تواءم بجدلية متفاعلة بين الأصالة والمعاصرة .

يحاول الكتاب أن يحلل آثار إنتهاء حقبة الثروة والنفط التى إستمرت لفترة قصيرة تقل عن عشرة أعوام (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢) وأهم مظاهرها تآكل الثروة والأرصدة المالية الهائلة المودعة فى البنوك الغربية الكبرى . وتبدو أهمية الكتاب فى أنه لا يركز على التغيرات الدولية فى أسعار النفط أو السياسات الأمريكية تجاه الخليج أو إنخفاض عوائد النفط. فهذا أهتمت به كتابات كثيرة، وإنما المهم أن نفهم أثر الإرتباطات الخارجية وعلاقات التبعية ..تبعية بلاد الخليج للرأسمالية العالمية، على المجتمع من الداخل وعلى تطور الدولة والعائلات الحاكمة. هل إستطاعت الأسر الحاكمة أن تنشئ دولاً حديثة ذات مؤسسات سياسية وأجهزة إدارية فعالة وذات كفاءة تنفصل موضوعياً

ووظيفياً عن العائلة المالكة؟ الذى حدث عكس ذلك..سوف نجد نمطاً جديداً هو الدولة العائلة، تكاد أغلب المناصب الرئيسية والحساسة حكراً على الأمراء وأصحاب السمو، وتتحكم روابط الدم والقربى والنسب، ولا نجد فى الأغلب ميزانية منفصلة للدولة عن العائلة المالكة، بل تبلغ مخصصات العائلة المالكة حوالى نصف ميزانية الدولة .

كل شئ مرهون بتصدير النفط وإنتظار عوائده للإنفاق على المشروعات والخدمات والأجور والمرتبات والإعانات والدعم و "التنمية" ، وتحديد أسعار النفط أضحى يخرج عن إرادة هذه البلدان منذ جهود كيسنجر فى عمل جبهة للمستهلكين..مستهلكى النفط من الدول الصناعية الرأسمالية ومن الشركات العملاقة عابرة القومية، ومن هنا فإن الإنخفاض الحاد فى أسعار النفط ومن ثم الدخل المتولد منه كان سلبياً حتى فى عدم إنتظام دفع رواتب وأجور المواطنين والعمالة الوافدة العربية والأسيوية . فى إطار ذلك كله نمت فئة طفيلية شبيهة بتلك التى نشأت فى مصر منذ الإنفتاح التابع للغرب الرأسمالى، فئة طفيلية من التجار وأصحاب الأراضى والعقارات والسماسرة ووكلاء الشركات الرأسمالية عابرة القومية، ونشأ تحالف ثلاثى مصلحى بين العائلات الحاكمة وهذه الفئة ورأس المال الدولى ودوائر الرأسمالية العالمية.

*** هذا ما سوف يوضحه الكتاب .**

أحمد ثابت

الجيزة ـ يوليو/ ١٩٩٠

"الفصل الأول"

"بداية التبعية.. الوجود البريطانى والأمريكى"

● **من المهم** أن نعرض للخلفيات التاريخية لإندماج المجتمعات الخليجية العربية فى النظام العالمى. وقد بدأ هذا النظام فى التشكل والتوسع تقوده الرأسمالية الأوروبية الصناعية منذ القرن السادس عشر بفعل عدة عوامل أهمها التقدم العلمى والصناعى الذى مكن للكشوف الجغرافية وللتجارة بعيدة المدى ولرأس المال الأوروبى من التوسع والإمتداد على نطاق عالمى حتى شمل معظم أرجاء المعمورة لأول مرة فى التاريخ. بحيث صارت الرأسمالية نظاما عالميا بالقوة العسكرية والسيطرة السياسية والهيمنة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية (١) .

غير أن الإقتصار هنا على بداية إندماج بلدان الخليج العربية فى النظام العالمى لايعنى إغفال حقائق وجود الدول والمجتمعات وأنماط الإنتاج والأنساق الحضارية الثقافية العربية الإسلامية قبل الإختراق الإستعمارى الغربى لهذه البلدان، ولا يعنى كذلك أن هذه البلدان لم تكن تتمتع بمسار حضارى متميز ومختلف عن المسار الحضارى الغربى، أو أن مجتمع الخليج وشبه الجزيرة العربية لم يكن يعرف سوى الصراعات والحروب القبلية والعشائرية والمذهبية على نحو ما تردد الكتابات الإستشراقية الغربية .

ونظرا لان هذه الفترة طويلة زمنيا وتمتد منذ بداية الخطة الإمبريالية الكبرى للسيطرة على خطوط التجارة العالمية فى المحيط الهندى، وبالتحديد مع معركة "ديو" فى عام ١٥٠٩ والتى مكنت البرتغاليين من السيطرة على مسارات التجارة العربية، وتنتهى بزوال السيطرة البريطانية على بعض

مشيخات وإمارات الخليج فى أواخر الستينيات...نظرا لذلك، فسوف نقتصر هنا على دراسة المعالم الأساسية التى تحققت من تأثيرات السيطرة الغربية وخاصة البريطانية على الدولة والفئات الحاكمة وعلاقتهما بالمجتمع فى بلدان الخليج العربى .

توج البرتغاليون ثم الهولنديون، فالانجليز سيطرتهم ومنافستهم للعرب وسفنهم التجارية بإحتلال أو التحكم فى مجمل سواحل الخليج وشبه الجزيرة العربية من جانب، وبالسيطرة على الفائض الإقتصادى المتولد من التجارة بعيدة المدى ومن الخدمات البحرية للسفن وللتجارة والتخزين والتموين..الخ، من جانب آخر. وإزاء ذلك لم تجد الأسر الحاكمة للأشرطة الساحلية سوى القبول بالأمر الواقع وعقد إتفاقيات مع البريطانيين لتنظيم العلاقة معهم ومع شركاتهم التجارية الكبرى مثل شركة الهند الشرقية وغيرها .

وبالنسبة للتجار العرب، فقد بدأوا فى الإندماج مع الرأسمالية الأوربية بدورهم من خلال التحول تدريجيا الى وكلاء محليين وموزعين للشركات التجارية الأوربية الجديدة .

أكملت الدول الغربية سيطرتها طوال ما يزيد عن أربع قرون ونصف أنقسمت إلى أربع فترات تاريخية تميزت كل واحدة منها بنقاط كبرى للتحول، وذلك على النحو التالى (٢) :

١- فترة الهيمنة البرتغالية ما بين ١٥٠٩ م ـ ١٦٢٢ م .
٢- فترة الصراع الأوربى على المنطقة وفيها، وما شهدته من بروز المقاومة الوطنية المحلية له طوال الفترة ١٦٣٠ إلى ١٨٣٩ م .
٣- فترة الهيمنة البريطانية على المنطقة ما بين ١٨٣٩ـ ١٩٢٠م .
٤- وأخيرا الفترة التى شهدت بداية إكتشاف النفط وظهور الدولة الحديثة وتواجد النفوذ الأمريكى بجوار نظيره البريطانى، ما بين عامى ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠.

وتعتبر الفترة التى بدأت مع الهيمنة البريطانية على المنطقة منذ القرن الثامن عشر بخروج هولندا وفرنسا من ساحة الصراع والمنافسة، تعتبر إحدى أهم نقاط التحول الكبرى فى تاريخ المنطقة، حيث تبلورت تأثيرات السيطرة البريطانية الفعلية على المجتمع والإقتصاد والدولة، فمن الناحية الإقتصادية قام الإنجليز بتأسيس فروع لشركة الهند الشرقية فى موانئ الخليج وجنوب الجزيرة، وبصفة خاصة فى مسقط والبصرة والبحرين وبوشهر، واختاروا وكلاء لهم من كبار التجار المحليين، وتمثلت أهم السلع الإستراتيجية فى هذه الفترة فى البهارات والتوابل والحرير وأصباغ النيلة والبخور والملابس والمنسوجات والخيول والجمال والأغذية والعبيد وبعد ذلك تمثلت فى الأصواف والأقطان التى كان لها دورها الكبير فى التطور الصناعى الرأسمالى، والزيوت والمشروبات مثل القهوة والشاى، وأخيرا الأحجار الكريمة (وبخاصة اللؤلؤ)(٣) .

تميزت تجارة شركة الهند الشرقية فى هذه السلع الإستراتيجية بالنشاطات الإحتكارية التى ضربت الى حد كبير تجارة المضاربة التقليدية فى منطقة الخليج والجزيرة العربية، وإستطاعت استقطاب عدد من كبار التجار المحليين كوكلاء لها الى جانبها بدافع المصلحة فى تحقيق ربح كبير. غير أن هذا الوضع الإحتكارى قوبل بمقاومة فعلية من قبل القوى السياسية الإقتصادية المحلية لمواجهة الهيمنة البريطانية وغيرها، وتمثلت هذه المقاومة فى بروز ثلاثة تحركات كبرى جاءت من قلب الجزيرة الذى تسوده أنشطة الزراعة والرعى بإتجاه مدن الساحل التجارى لمجابهة النفوذ والقرصنة الأوربيين (٤) :

أ- الحركة الزيدية فى اليمن التى تمثلت فى الهجرات الجبلية نحو السهل والسواحل الشافعية التجارية، واستولت على زبيد ومخا والحديدة وعدن بداية من عام ١٦٧٦ .

ب- الحركة الأباضية من المناطق القبلية والتى إتجهت الى مسقط وحيث تحولت الحركة إلى قوة إقليمية ظاهرة فى عهد آل بوسعيد بداية من عام ١٧١٨.

جـ- إنتقال التحالف الوهابى ـ السعودى من قلب الجزيرة فى نجد إلى سواحل الإحساء وعمان تعبيرا عن رفض النفوذ الأجنبى منذ عام ١٧٤٤.

وما يعنينا هنا أن عصر الهيمنة البريطانية على المنطقة قد إكتمل بسقوط عدن وتوقيع معاهدة ١٨٥٣ وهى معاهدة "الصلح الأبدى" بين بريطانيا وامارات الساحل العربية، والتى جسدت النهاية الفعلية للمقاومة الوطنية المحلية ضد النفوذ البريطانى. تضمنت هذه المعاهدة بنود التسليم بالهيمنة البريطانية وكان أخطرها ذلك الذى ينص على إجبار الأطراف الموقعة عليها على عدم رد أى اعتداء يمكن أن يقع عليها فى البحر وأن تكتفى بتقديم شكوى إلى السلطات البريطانية. وتوالت بعد ذلك إتفاقيات الحماية مع بريطانيا، ففى عام ١٨٦١ وقعت إتفاقية الحماية مع البحرين، وفى ١٨٩١ كانت معاهدة الحماية مع مسقط، ثم معاهدة الحماية مع البحرين فى ١٨٩٢، ومعاهدة الحماية مع الكويت فى ١٨٩٩ (٥).

شهد عصر الهيمنة البريطانية تعميق إدماج اقتصاديات المنطقة فى النظام العالمى من خلال إضعاف التجارة التقليدية ذات الأهمية البالغة فى حياة المنطقة من ناحية، وإنهاء دور الموانئ التجارية القديمة مثل مسقط وساحل عمان المتهادن فى الخليج، وجدة وجيزان (فضلا عن مصوع وعيداب) فى البحر الأحمر، من جانب آخر. فى حين بزغت البحرين وبوشهر (إيران) كموانئ تجارية جديدة، وزادت أهمية قناة السويس وعدن (٦).

ولم يزدهر من صور التجارة التقليدية سوى تجارة الحج، وصارت عملية تحديد الأسعار بين قوى خارجة عن سيطرة وحدود الأسواق التقليدية.

وأدت الهيمنة الإقتصادية البريطانية الى ظهور نوع من التخصص فى السلع وتقسيم العمل فى المنطقة من خلال إنتاج سلعة معينة أو عدد محدود من السلع المخصصة للتصدير، كما ظهرت تجارة الترانزيت وتجارة إعادة

التصدير وتجارة الرقيق (حتى منتصف القرن العشرين) وتجارة التهريب [٧].

وفى هذه الظروف تحول التجار الوطنيون المحليون الى وكلاء أو موزعين للسلع الأوربية المصنعة وشبه المصنعة والسلع الإستراتيجية التى تحتكر توزيعها الشركات الأوربية الكبيرة، وأدى ذلك إلى إنهيار الإنتاج الحرفى بالكامل. وتمثلت صورة التعامل التجارى فى ضوء الأوضاع الجديدة فى قيام التاجر (المستورد) بطلب السلع من الوكيل المحلى للشركة الأوربية نظير دفع عُشر أو أكثر من ثُمن السلع. وبعد وصول السلع يتولى الوكيل تحصيل بقية المبلغ من التاجر مقابل شهادة بتسليم البضاعة فى الميناء. ومن جانبه يقوم التاجر بإنهاء الإجراءات الجمركية وتسديد الرسوم والضرائب التى يذهب معظمها أو بعضها إلى الأمير أو الحاكم، لتمويل الإدارة المحلية، وهذا يعنى أن هذه الرسوم والضرائب شكلت جزءا مهما من دخل الإمارة أو السلطنة [٨].

★ النفوذ الأجنبى وتبلور نظام الحكم القبلى...

أدى الوجود البريطانى والأجنبى عموما فى الخليج وشبه الجزيرة الى إدخال تغييرات ظاهرة فى طبيعة نظم الحكم السائدة فى المنطقة والمتمثلة فى رؤساء القبائل والعشائر وما كان بينهم من تحالفات ثبتت حكم أسر معينة قبل عصر الهيمنة البريطانية، فقد أدت هذه الهيمنة إلى توقف دورة النخب القبلية وتبلور نظم الحكم السلالى فى المنطقة وذلك بتأثير معاهدة " الصلح الأبدى " لعام ١٨٥٣.

فقد نتج عن سيادة التجارة كنشاط رئيسى طوال الفترة قبل دخول النفوذ الأجنبى إلى قيام روابط وعلاقات مصلحية قوية بين عدد من كبار التجار المحليين ورؤسار القبائل والعشائر وأدى بالتالى إلى بلورة نوع من "السلطة الحاكمة". وقد تمثلت هذه السلطة أساسا فى وجود قبيلة رئيسية أو

تحالف عدة قبائل تتولى صياغة قواعد للتعامل تكون عادة غير مكتوبة، وتقوم بوظائف الدفاع والوساطة وفض المنازعات. وكانت هذ السلطات الحاكمة محلية وليست مركزية. فقد تميزت كل مجموعة من القبائل بوجود ما يشبه "الوطن" تتحرك فى إطاره، وكانت حدود المناطق الجغرافية التى تعيش وتتجول فيها كل من مجموعات القبائل معروفة بالتقريب دون وجود علامات حدود سياسية بالمعنى الحديث [٩].

وجدت سلطات حاكمة بالفعل فى عدد من مناطق الخليج والجزيرة العربية وتركزت فى يد أسر معروفة أسست حكمها على أساس من العقيدة ـ القوة الدينية والقوة السياسية منذ القرن العاشر الميلادى، وكان ذلك فى ثلاث أسر حاكمة، أولاها فى اليمن التى تولت الحكم فيها أسرة حميد الدين حتى عام ١٩٦٢، وثانيتها فى مسقط وعُمان التى توالت عليها أسر حاكمة من أهمها الأمامة البوسعيدية، وكان آخرها الأسرة الحالية التى بدأ تسلسل سلاطينها عام ١٧٤٩ [١٠].

أدى الحلول البريطانى القوى محل الوجود العثمانى والمحلى الى توقيع معاهدة "الصلح الأبدى" كما سبق القول، وقد عملت هذه المعاهدة على حفظ السلام بين المشايخ والأمراء والسلاطين، والأهم من ذلك بالطبع هو أنها أفضت إلى تثبت أركان حكم هؤلاء والإعتراف بشرعية سيادتهم على مناطقهم وشعوبهم كسلالات حاكمة.

ويلفت النظر هنا أن بريطانيا عمدت بمقتضى هذه المعاهدة وما تلاها من معاهدات الحماية إلى إيقاف الدورة السلالية المعروفة بتعاقب النخب القبلية الحاكمة طبقا لما تحدث عنه ابن خلدون، حيث يتواصل حكم السلالة لديه من أربعة الى خمسة أجيال. ومن هنا لم يعد بروز أو إختفاء الأسر الحاكمة قائما على أساس "الغلب" والسيطرة و"الملك"، كما لم يعد متوقفا على

إزدهار أو ركود التجارة والنشاط الإقتصادى، أو حتى مقدرة هؤلاء الحكام على بيع خدمات الحماية لقوافل التجارة والحج فقد منعتهم معاهدة ١٨٥٣ من ذلك، وان كانت أتاحت للأسر الحاكمة الحماية الكاملة من خصومهم ومنافسيهم من القبائل الأخرى وكذلك من شعوبهم .

ويلاحظ هنا أن معاهدات الحماية أبرمت مع جميع إمارات المنطقة (بإستثناء الحجاز وشمال نجد التابعين للسيطرة العثمانية)، فقد وقعت معاهدتان للحماية مع الكويت فى عامى ١٨٩٩، ١٩١٣، نصت الإتفاقية الأولى التى وقعها الشيخ مبارك الصباح مع بريطانيا على أن تصبح الكويت محمية بريطانية وأن تبقى أسرة مبارك الصباح فى الحكم، وأعطت له حرية التصرف بالأمور الداخلية، على أن تتولى الحكومة البرطانية كافة الشئون الخارجية بما فيها حماية الكويت من الإمتدادات الأجنبية [١١] وأعادت إتفاقية الحماية لعام ١٩١٣ التأكيد على ذات الوضع.

وكانت هناك معاهدة ١٩١٦ لحماية قطر، وقامت بريطانيا فى عام ١٧٩٨ بتحويل مسقط إلى مستعمرة تابعة لها دون أن تعترف بذلك رسميا[١٢] .

وقد تكررت مظاهر التدخل البريطانى لحماية الأسر الحاكمة فى المنطقة، مثال ذلك ما حدث فى عام ١٨٦١ لإعاد سلطان مسقط المخلوع إلى عرشه، بل وفرت الحماية له من جيوش الأمام، كذلك فقد أنقذت حكم آل خليفة بالبحرين ثلاث مرات على الأقل (فى ١٨٧١ و ١٨٩٥ و ١٩٠٥). هذا فضلا عن تدخلها فى عام ١٩١٣، لإنقاذ حاكم مسقط من السعوديين. وفى مقابل توفير الحماية لهذه الأسر الحاكمة، فقد أجبرت معاهدات الحماية البريطانية هذه الأسر على أن يمنعوا أو يقوموا بتوقيع العقوبة على الأعمال التى أعتبرتها بريطانيا "قرصنة"، نظير الإعتراف الرسمى بشرعية حكمهم وتوفير الحماية لهم [١٣].

ومن المهم هنا دراسة إنعكاسات معاهدات الحماية البريطانية على الأوضاع السياسية القبلية وأبنية السلطة ذاتها، ففضلا عن أن هذه المعاهدات أوقفت التداول المعروف للسلطة بين القبائل والعشائر كما سلفت القول وأبقت الحكم والسلطان فى حوزة القيادات القبلية التى وقعت على المعاهدات ولم يكن لتلك القيادات من تميز سوى أنها إستولت على الحكم وظلت مستمرة وقت توقيع المعاهدات، فضلا عن ذلك نجد أن معاهدات الحماية أدت إلى توسيع سلطة الحاكم وأسرته الحاكمة ومن يخلفه من أفراد أسرته، وذلك بالمقارنة مع محدودية سلطته قبل عصر الهيمنة البريطانية، حيث أكتسب الولاء السياسى للحاكم معنى خاصا فى مثل هذه المناطق .

أسباب ذلك مرتبطة بضعف الزراعة التى تربط البشر بالأرض، ولما كانت التجارة هى النشاط الرئيسى ومعها الرعى كنشاط يليها فى الأهمية ، فقد كان بإمكان القبائل الرعوية التنقل من مكان لآخر وبالتالى نقل ولائهم السياسى من حاكم لآخر، نفس الأمر بالنسبة للتجار الذين كان فى مكنتهم نقل تجارتهم وتحويل ثرواتهم إلى أماكن مختلفة، حتى إن الأمر لم يختلف فى حالة البحارة الذين كانوا يبيعون قوة عملهم فى موانئ مختلفة . ومن هنا فرضت البيئة التى سادت قبل عصر الهيمنة البريطانية قيدين على سلطة الحاكم هما (١٤) :

١- وجود إمكانية كبيرة لإنتقال جزء هام من السكان من المنطقة لدى نشوب نزاعات أو صراعات قبلية .
٢- وهناك إمكانية التمرد على الحاكم أو عزله أو قتله من خلال لجوء أفراد من أسرة الحاكم ذاته إلى التحالف مع بعض القبائل القوية سياسيا واقتصاديا.

بيد أن إجراءات الحماية الإستعمارية أضعفت من تأثير هذين القيدين، مما هيأ المناخ لتوسع سلطة الحاكم أو الشيخ، فقد أخذت السلطة البريطانية فى الحد من حرية الحركة والتنقل أمام السكان مما أعطى المشايخ فرصة سانحة لفرض ضرائب أعلى على الحرف والمنتجات المحلية، وبصفة خاصة على التجارة وصيد اللؤلؤ، فضلا عن إسهام هؤلاء المشايخ فى الأنشطة الإقتصادية الأخرى وفى التجارة. ولقد أدى ذلك إلى إنعاش الموارد المالية والإقتصادية المتجمعة فى يد المشايخ مما قوى من نفوذهم وسطوتهم السياسية ووسع من سلطتهم. ويمكن القول أن مصادر الدخل الجديدة مثلت بديلا للغنائم التى كان المشايخ يحصلون عليها من الغزو والسلب والنهب. أما الحالات التى لم يكن الشيخ يجد فيها دخلا كافيا فقد أسهمت الإدارة البريطانية فى تمويله ولو جزئيا [١٥]. مثال ذلك تقديم بريطانيا المساعدة المالية للدولة السعودية الثالثة فى سنواتها الأولى، بل أنها تحملت الميزانية السعودية طوال السنوات ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢ حينما توقف الحج بفعل ظروف الحرب العالمية الثانية، وقد حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا بإعلانها فى فبراير/شباط ١٩٤٣ أن الدفاع عن المملكة يمثل مصلحة حيوية لها، مما أتاح خروج التحويلات الرسمية الأمريكية إلى السعودية مباشرة .

ومن النتائج الأخرى الهامة لمعاهدات الحماية والمترتبة على توسيع سلطة المشايخ ـ الحكام فى الأمور التى تسمح بها الإدارة الإستعمارية (بينما تتقلص فى الشئون الخارجية والداخلية التى تتولاها مباشرة الإدارة الإستعمارية)، تعمد بريطانيا إيجاد نوع من الحكم المطلق أو حكم الفرد فى المناطق الخاضعة لحمايتها، وتمثل ذلك فى طريقة مخاطبتها مع الحاكم وفى مضمون الرسائل الموجهة منها إليه والتى تشير إلى أن الحكومة البريطانية لن تعترف إلا بسلطة الحاكم الذى يصير وحده مسئولاً عن تنفيذ ما تراه هذه الحكومة عن

طريق ممثليها، بل والتهديد بأنه فى حالة أى تأخر أو معارضة فإن اللوم سيوجه إلى الحاكم وحده (١٦) .

وتدل صيغة الرسائل على تأييد البريطانيين لحكم الفرد وتهديدهم لمن يستشير أعوانه، مثال ذلك التحذير الشديد للشيخ سالم الصباح حين حاول أن يستشير مجموعة من التجار ويستنير برأيهم (١٧).

عارضت بريطانيا أيضا العلاقات والروابط الوثيقة المتنامية بين الحاكم ومجموعة التجار فى الكويت، إذ إستفاد التجار من إهتمام الحكومة بالتجارة من خلال إصلاح الطرق وتوفير السفن الكبيرة وبناء مخازن وتوفير الأمن للقوافل البحرية، وذلك ما جعل مصالح بريطانيا تتعارض مع مصالح التجار فقامت بفرض حصار تجارى على الكويت إبان الحرب العالمية الأولى رغم معارضة الحاكم والتجار، ولعل هذا ما جعل التجار يتبنون مطالب الإصلاح السياسى والدستورى والتنظيم الإدارى لإستعادة قوتهم السياسية وتم ذلك لهم بالفعل فى عام ١٩٢١ عندما دخلوا كأعضاء فى أول مجلس شورى رسمى.

★ آثار إكتشاف النفط...

بدأ عصر النفط فى الخليج والجزيرة العربية فى بداية الثلاثينات من القرن العشرين وذلك فى ضوء إستقرار الأوضاع للأسر الحاكمة التى ثبتت الإدارة البريطانية سلطتها منذ القرن الثامن عشر كما أسلفنا، وأسهم ذلك فى إستمرار هذه الأسر فى الحكم بلا أى تحد يذكر من قبل أسر أو قبائل أخرى، إلى الوقت الحاضر. وهذا ما يجعلنا ندرك أهمية القول بأن النخب القبلية الحاكمة تعد هى المستفيد الأول من التدخل والهيمنة الأوربية، تليهم فئة التجار كما سلف القول .

أدى إكتشاف النفط الى ظهور ما يعرف فى أدبيات الإقتصاد السياسى

بـ "الدولة الريعية" التى تعتمد فى حياتها على مصادر خارجية للدخل لم تتولد من العمليات الإنتاجية للإقتصاد الوطنى، وسوف نعرض لهذا المفهوم بالتفصيل فيما بعد عند الحديث عن ملامح الدولة فى الخليج والجزيرة العربية.

ونقتصر هنا على بحث آثار بزوغ عصر النفط على علاقة الإدارة الإستعمارية الغربية وشركات النفط العملاقة بالأسر الحاكمة والفئات المسيطرة المتحالفة معها.

أدى تحكم الأسر الحاكمة فى مشيخات وإمارات الخليج والجزيرة العربية، فى مداخيل النفط وسيطرتها بالتالى على موارد مالية كبيرة هبطت عليها صدفة ولم تتولد من دورة النشاط الإنتاجى الوطنى المعروف (فى الصناعة والزراعة والتجارة ....إلخ)، أدى إلى تقوية دور ونفوذ وسطوة هذه الأسر الحاكمة وإلى مزيد من إستقرارها وتثبيتها فى الحكم، وفى عجالة نذكر هنا أن إمتلاك هذه الأسر الحاكمة فوائض مالية كبيرة متحصلة من إنتاج النفط وتصديره أدى إلى مزيد من تدخلها فى النشاط الإقتصادى عن طريق إحتكار تمويل وإنشاء وضمان كل أو أغلب المشروعات الصناعية والتجارية.

وما يلفت النظر هنا أن مداخيل النفط الكبيرة مكنت الأسر الحاكمة من إقامة وتأسيس الملامح الجديدة للدولة الحديثة، وحيث تشكلت الدولة بسلطاتها حول هذه الأسر التى تكونت وحكمت تاريخيا قبل نشوء وتبلور ملامح الدولة الحديثة. وبدأت تمارس سلطاتها وصلاحياتها تحت مسمى الدولة التى تميزت بمركزية ظاهرة إنطلاقا من دورها الرئيسى فى عمليات الإنشاء والتشييد والتحديث التى سنعرض لها بالتفصيل .

وقد عمدت الأسر الحاكمة الى إدخال بعض مظاهر التغير فى العلاقات والروابط القائمة بين أفرادها وبين بعضها البعض من خلال بعض التخصص فى ممارسة الوظائف السياسية والإدارية المختلفة. وهذا ما جعلها تبدو وكأنها

مؤسسات سياسية، تملك الدولة إستنادا إلى وضعها السابق الموروث من اتفاقيات الحماية البريطانية التى ثبتتها فى الحكم، ولم تأت عن طريق الإنتخابات أو الإختيار أو الدوران النخبوى القبلى الذى ألغته أو عطلته الإدارة الإستعمارية .

ورغم إستمرار الهيمنة البريطانية على المنطقة لمدة قرنين تقريباً، إلا أنها تكاد لم تدخل أى تطوير يذكر على الحياة الإقتصادية والإجتماعية داخل المشيخات والإمارات، فلم تعن بإقامة أى مرافق أو خدمات لأهلها، ولم تدخل نوعا من الإدارة الحديثة والتنظيمات البيروقراطية العقلانية، كما تركت المنطقة بدون كوادر بشرية مدربة لتولى مهام الإدارة والخدمات والإنتاج (١٨). هذا فضلا عن أنها لم تنشئ سوى عدد قليل من المدارس الثانوية ضمن نظم التعليم الحديث، ناهيك عن المعاهد والكليات الجامعية.

وإزاء هذه الأوضاع لم تكن الأسر الحاكمة التى تحولت إلى "نظم حاكمة" بقادرة على تحقيق تقدم إقتصادى وسياسى فعلى، بفعل ضعف التنظيمات والأبنية المؤسسية القائمة، ومن هنا اقتصر دور النخب السلالية الحاكمة من وظائف تضطلع بها على تولى مهمة الربط والوساطة mediating بين الأنظمة والقوى السياسية والفئات الإجتماعية المسيطرة فى الداخل ومصالح المراكز الرأسمالية العالمية ورأس المال الأجنبى وهذا ما جعل أحد الباحثين يطلق عليها "طبقة وظيفية" (١٩)، استنادا الى ذلك.

وقد أدى ظهور النفط وإستخراجه بكميات كبيرة خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية الى نشأة وتبلور صورة جديدة من اندماج مشيخات وإمارات الخليج العربية فى النظام الرأسمالى العالمى وإلى أن تكتسب وضعية تابعة جديدة فى إطار هذا النظام، وهذا بدوره أدى إلى تفاعلات مختلفة للعلاقات بين القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية وإلى بروز تناقضات من نوع مختلف فى داخل القطر التابع.

(١) حول بزوغ هذا النظام العالمى وتطوره ، أنظر:

- Immanuel Wallerstein, The Modern World System (New York; Academic Press, 1974).
- Samir Amin, Accumulation on World Scale (New York : Monthly Review Press, 1978) .
- Robert Merton, Social Theory and Social Structure, 3 rd. (New York : Free Press, 1968)

(٢) قارن مع بعض الإختلاف: د. خلدون النقيب، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ـ اكتوبر / تشرين أول ١٩٨٧) ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) نقلا عن : نفس المصدر، ص ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣.

(٤)مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٤) ص ١٥ وما بعدها.

(٥) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Jacob Coleman Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East : A Documentary Record (Princeton : Princeton Univ . Press, 1959), Vol. 1 : 1535 - 1914 , Doc . 27 , 61 .

(٦) د. خلدون النقيب، مصدر سابق، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٧) Roger Owen, The Middle East in the World Econmy (London :Methuen, 1981), P. 37 - 47 .

(٨) Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914 (Chicago, University of Chicago Press, 1966) , P. 350 - 355 .

(٩)د.سعد الدين إبراهيم (محرر)، د. غسان سلامة، د. عبد الباقى الهرماسى، د.خلدون النقيب المجتمع والدولة فى الوطن العربى ـ مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين أول / اكتوبر ١٩٨٨) ص ١٤٤ .

(١٠) حول نشأة هذه الأسر الحاكمة وتطورها فى الجزيرة ، راجع :
Michael C. Hudson, Arab Politics : The Search for Legitimacy (London : New Haven, 1980) , P. 165 - 229.

(١١) د. نورة الفلاح، التغير الإجتماعى فى الدول المنتجة للنفط ـ حوليات كلية الآداب (الكويت : جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة ٥٧، ١٩٨٨/١٩٨٩) ص ٨٦ ـ ٨٧ .

(١٢) Fred Halliday, Arabia Without Sultans : A Political Survey of Instability in the Arab World (New York : Vintage Books, 1974) ,P. 271.

(١٣) د. خلدون النقيب، مصدر سابق ، ص ٩٦.

(١٤)نقلا عن : نفس المصدر، ص ٩٧ ، ولمزيد من التفصيل حول حالات وطرق الإستيلاء على الحكم فى منطقة مثل ساحل عمان فى القرن التاسع عشر ، أنظر جدول رقم (٤ ـ ٣) من نفس المصدر ، ص ٩٨ .

(١٥) Halliday, Op. Cit., P. 273 -5

(١٦) د. نورة الفلاح ، مصدر سابق، ص ٢٩ - ٣٠.

(١٧) نفس المصدر ، ص ٨٧ (هامش ٣ من الجزء ثالثاً).

(١٨) Hudson, Op. Cit., P. 190.

(١٩)بول فييل، "البترول والطبقة الوظيفية"، ترجمة خضر خضر، دراسات عربية، العدد ٢ (كانون أول / ديسمبر ١٩٧٩) ص ١١٠ - ١١٤.

"الفصل الثانى"

"البترول والعروش والريع"

● أدى إكتشاف النفط وإستخراجه بكميات كبيرة وعلى نطاق واسع الى إحداث تغييرات عميقة الجذور فى البنى الإقتصادية والإجتماعية التقليدية للمجتمعات العربية الخليجية بصفة خاصة، فقد تميز النشاط الإقتصادى قبل النفط بسيادة النشاط التجارى وصيد الأسماك واللؤلؤ بجانب أنشطة ثانوية هى الزراعة والرعى والحرف. وقد أدى إستخراج النفط فى البداية بالإعتماد الكامل على شركات البترول الغربية الكبرى وكون النفط سلعة ناضبة وتعتمد بالاساس على مصادر طبيعية لم تتولد عن جهد إنتاجى حقيقى إلى أن اطلق كثير من المهتمين والدارسين لعلم الإقتصاد السياسى على هذه السلعة مصدراً "ريعيا"، ونظرا لأنه يشكل السلعة الرئيسية كنسبة كبرى من الناتج المحلى الإجمالى وكمكون رئيسى للصادرات فقد وصف الإقتصاد النفطى بالإقتصاد الريعى. والدولة التى تعتمد على هذا المصدر الريعى بأنها "دولة ريعية"، وفيما يلى نعرض بإختصار للأدب النظرى حول هذه المفاهيم .

يشكل الريع العائد الذى يأتى من إستغلال الأرض حيث تعتمد الزراعة عموما على ظواهر طبيعية مثل الأمطار ومياه الأنهار والعيون والآبار وغيرها، ونظرا لأن الريع كعائد يعتمد على مصادر طبيعية لتوليد الدخل فقد أطلق الريع على النفط بإعتباره يستخرج من باطن الأرض، وقبل ظهور النفط واستخراجه كان ينظراالى الريع كمصدر داخلى لابد وأن يعتمد بالضرورة على قطاعات إنتاجية أخرى داخلية وبحيث تشارك العناصر الريعية فى توليد نسبة أو جزء من الناتج المحلى الإجمالى بفعل تمتع العناصر الريعية بمزايا خاصة قانونية أو فعلية .

وهذا يعنى أن وجود العناصر الريعية يفترض فى الوقت نفسه تواجد عناصر إنتاجية بجواره، بل أن وجود الريع ذاته لا يتصور دون هذا النشاط الإنتاجى[١].

ورغم أن الريع لا يختلف عن غيره من أثمان عناصر الإنتاج، خاصة وأن ظاهرة الريع لم تكن تمثل فى الإقتصاديات الحديثة سوى نسبة ضئيلة من الناتج القومى، بجانب أنها عادة ما تكون مؤقتة، غير أن ظهور النفط بكميات كبيرة وكونه أضحى يشكل النسبة الكبرى من الناتج القومى بالنسبة للبلدان المنتجة له وخاصة فى الخليج والجزيرة العربية، دفع ببعض الباحثين الإقتصاديين وغيرهم إلى النظر إلى الريع نظرة مختلفة، لأنه يعد منفصلا عن قيم الإنتاج وبذل الجهد وتحمل المخاطر، وعلى أساس أن مصادر الإنتاج الأخرى تدر دخولا مكتسبة بينما يعد الريع دخلا هابطا على صاحبه وغير مكتسب.

وهناك نقطة هامة أخرى وهى أنه نظرا لكون اكتشاف واستخراج النفط وتصديره تم فى مجتمعات الخليج على يد شركات النفط الغربية، فقد نظر إليه عديد من الإقتصاديين على أنه يشكل "ريعا خارجيا" وليس "ريعا داخليا" لأنه يعتمد فى استخراجه وتسويقه أو تجارته وتكريره على قوى خارجية، ومن هنا أطلق هؤلاء ـ وخاصة إذا كان يشكل نسبة هامة من الناتج القومى ـ تسمية "الإقتصاد الريعى"، نظرا لان المصدر الخارجى للريع يعد أمرا أساسيا فى تحديد مفهوم الإقتصاد الريعى(٢) .

وفى هذا السياق، ظهر مفهوم "الدولة الريعية" rentier State والذى يعبر عن حالة خاصة من الإقتصاد الريعى وهى الحالة التى تتميز بأن نسبة عالية من الريع الخارجى تذهب إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو إستخدام هذه الثروة على معظم السكان. ويرجع الفضل فى طرح مفهوم الدولة الريعية إلى الإقتصادى الإيرانى "حسين مهداڤى" فى دراسته عن إيران، والذى يرى أن الدولة الريعية تتميز بعدد من السمات الإجتماعية والإقتصادية ومن أهمها عدم وجود علاقة بين تدفقات العوائد النفطية التى تؤول إلى حكومة هذه الدولة وبين الجهد الإنتاجى للمجتمع ككل. ذلك أن أسعار صادرات النفط تتحدد أساسا فى السوق الدولية وتعد منفصلة تماما عن تكاليف الإنتاج المحلى للنفط، نظرا لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب وإستخراج النفط تعتبر فى غاية الضآلة حتى يمكن معها إعتبار العوائد النفطية بمثابة هبة من هبات الطبيعة (٣) .

فالدولة الريعية تتميز بوجود ريع خارجى يتأتى من تحويلات الإقتصاد الخارجى دون أن يعنى ذلك وجود قطاعات إنتاجية محلية، هذا فضلا عن أن العوائد النفطية المتدفقة على المجتمع تعتمد بالاساس على عدد من العوامل الخارجية ومن بينها القدرة التفاوضية والمساومة الجماعية للدول المصدرة للنفط، وهى عوامل لا يتحكم فيها المخطط أو راسم السياسة الإقتصادية.

ومن ناحية أخرى تتحول الدولة إلى مجرد وسيط رئيسى بين قطاع النفط من جانب، وقطاعات الإقتصاد الأخرى من جانب آخر، فهى تتلقى العوائد التى يتم تخصيصها للفروع المختلفة للنشاط الإقتصادى عن طريق برامج الانفاق العام (الرفاه)...ومن هنا يكون الانفاق العام نسبة ضخمة من الدخل القومى.

أتاح تركز العوائد النفطية الضخمة المتولد من الريع الخارجى فى يد فئة ضئيلة حاكمة قدرات إستثنائية للدولة الريعية فى تكوين وإعادة صياغة التشكيلة الإقتصادية ـ الإجتماعية والأبنية السياسية والهياكل الإقتصادية وغيرها، وبالنسبة للغالبية العظمى من المواطنين فان دورهم اقتصر فقط على الإستفادة من إستخدامات هذه الثروة، ومن هنا فان الحالات التى يساهم فيها عدد كبير من المواطنين فى توليد الدخل الريعى. تعد الدولة ـ حينئذ ـ دولة ريعية، ونكون عندئذ بصدد إقتصاد ريعى وليس دولة ريعية مثلما هى الحال فى عدد من الجزر السياحية التى يعتمد إقتصادها اساسا على السياحة الخارجية بفعل ظروفها الجغرافية والمناخية [٤].

ويرجع الربط بين مفهوم الدولة الريعية وبين دور الأقلية فى تسلم الريع الخارجى الى أن الوضعية المتميزة لهذه الدولة تؤدى فى غالب الأحيان الى أن تصبح الحكومة هى المستفيد المباشر من الريع الخارجى، ومن هنا يؤدى تركز القوة الإقتصادية فى يد عدد محدود الى تركز مماثل للقوة السياسية فى يد هذه القلة.

وتعد الدول الخليجية النفطية أفضل تعبير عن فكرة الدولة الريعية، حيث يعتمد إقتصادها على تصدير سلعة خام هى النفط وتشكل إيراداته أكثر من ٩٠٪ من الصادرات وحوالى نفس النسبة من الميزانية العامة، ورغم أن عدد

المشتغلين فى إنتاج النفط لا يزيد عن ٢-٣٪ من مجموع العاملين، فان إنتاج النفط يشغل ما بين ٦٠ - ٨٠ ٪ من إجمالى الناتج المحلى، ويتجه دخل النفط مباشرة الى الدولة[٥] .

ولقد أدى تلقى الدولة لريع النفط الى أن تلعب دورا مركزيا خطيرا فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية، حيث أصبحت وظيفتها الرئيسية هى توزيع المزايا والمنافع على المواطنين. مما أضفى على هذه الدولة صفة أنها مؤسسة لتوزيع المنافع والمكاسب، وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل علاقات المجتمع وأنماط سلوك الأفراد.

ونجد هنا أن بعض الباحثين يعتبرون أن المميز الأساسى للدولة الريعية ليس فى المعنى الإقتصادى للريع سالف الذكر، وإنما فى الوظيفة أو السلوك الإجتماعى لقلة تحصل على نصيب من الناتج دون أن يكون لها دور فى تحقيق هذا الناتج . وهذا أدى إلى خلق عقلية / ذهنية فريدة هى "العقلية الريعية" وما يتولد عنها من أنماط خاصة للسلوك الإقتصادى والإجتماعى، ومن أخطر مظاهر هذا السلوك النظرة الخاصة الى العائد منفصلا عن الجهد أو تحمل المخاطر، حيث لا يخرج العائد عن كونه حظا أو صدفة وليس جزءا من منظومة إنتاجية.

هذا بالإضافة إلى أن قيام الدولة الريعية أبقى على نفس الملامح السابقة التى حكمت استقطاب ولاء القبائل والعشائر إعتمادا على توزيع العطايا والمنح، وأتت ثروة النفط لتؤكد هذا الدور فى ثوب حديث هو دولة الرفاة التى تمنح المواطنين المزايا والخدمات [٦] .

وأدت الثروة النفطية التى شكل ظهورها حقبة بأكملها هى الحقبة النفطية منذ عامى ١٩٧٤/٧٣ ـ حتى ١٩٨٢ ليس فقط إلى إدخال ترتيبات جديدة فى موازين وعلاقات القوى العربية وتصنيفات جديدة أيضا بين دول العسر ودول اليسر، وكذلك التعارض بين مراكز الإنتاج ومراكز الريع فى المنطقة العربية، وإنما روجت لطغيان العقلية الريعية على الإقتصاد والمجتمع العربيين فى كل من المراكز الريعية والإنتاجية على حد سواء مما انعكست مظاهره فى أنماط التفكير والسلوك حتى فى القطاعات الإنتاجية نفسها [٧] .

وقبل دراسة تأثير النفط على طبيعة الدولة فى مجتمعات الخليج والجزيرة العربية، نعرض لإحدى السمات الإضافية للدولة النفطية الريعية والتى ميزت إقتصاديات الدول النفطية الخليجية وهى ذلك النمو الإنفجارى لقطاع الخدمات، وفى ذلك تقول الأستاذة "روث فيرست" Ruth First أن الحال أنقلبت بالنسبة لعملية التنمية الإقتصادية فى حالة البلدان النفطية. فبدلا من الإنتقال التدريجى من الأنشطة الزراعية الى الأنشطة الصناعية والخدمية، فان نمو قطاع النفط يؤدى إلى إحداث النمو وإزدهار القطاع الثالث (الخدمات)، وذلك فى شكل إزدهار مجموعة الخدمات المرتبطة بهذا القطاع والتى تتطلبها شركات النفط كوسائل الراحة والتسلية والأنابيب وخزانات الوقود وتموين جيوش العاملين من الأجانب فى الصحراء.....إن قطاع الخدمات فى المجتمعات النفطية إنما ينمو بنسب إنفجارية لا تحقق العلاقة المتوازنة لهذا القطاع مع بقية القطاعات الإقتصادية فى تلك المجتمعات [٨] .

النفط وطبيعة الدولة الريعية:

من أهم الحقائق المعروفة أن إنتاج النفط بكميات كبيرة كان له تأثيره القوى والحاسم على طبيعة الدولة، ونظرا لأن دخل الدولة يتحصل من الريع الذى يكتسب من الخارج أو إعتمادا على قوى خارجية، فقد أضاف هذا المتغير سمة جديدة للدولة الريعية ميزتها عن دول أخرى تعتمد فى حياتها على الريع أيضاً، ولكن ذلك الذى يأتى من مصادر داخلية كما سلف القول، ولقد أدى إنتاج النفط وتصديره بكميات كبيرة إلى أن تعفى الدولة أو تحرر نفسها من الحاجة إلى توليد الدخل محليا ومن مصادر وطنية داخلية [٩]. وفى الحقيقة فان تصدير النفط هو الذى يلعب الدور الرئيسى هنا أكثر من دور إنتاج النفط نفسه .

ويمكن القول أن أحد المداخل النظرية الهامة لإثبات أن الدولة النفطية الريعية هى دولة تابعة لرؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية التى تستخدمها شركات النفط الغربية الكبرى فى مجال إستخراج النفط وتصديره، وتابعة أيضا للسوق

الرأسمالية العالمية التى تتم فيها تجارة النفط تصديرا وإستيرادا وتحديدا للأسعار...أحد أهم هذه المداخل هو النظر إلى النفط كريع خارجى أى إيجار تحصل عليه الدولة الريعية من "تأجير" أراضيها الى الشركات النفطية [١٠] .

وكما سبقت دراسة تأثيرات الإندماج فى النظام العالمى على طبيعة النظم الحاكمة وأدوارها فى مجتمعات الخليج والجزيرة العربية، فيمكن القول هنا أن هذه النظم تميزت بالطابع الأبوى Patrimoni و الرعوى Patriarichal وأدى إندماجها فى نظام التبعية للخارج طوال قرنين من الزمان، ومن الطبيعى أن تتكرس تبعيتها مع بزوغ عصر النفط، أى وَلّد إندماج النظام الأبوى مع نظام التبعية للخارج أبنية سياسية إجتماعية خاصة وتشوهات فى هذه الأبنية وفى العلاقات السياسية الإجتماعية فى البلاد، ويمكن تسمية النظام الوليد ـ الخليط بـ "النظام الأبوى الجديد" الذى يتميز بأنه ليس نظاما تقليديا كما أنه ليس نظاما حديثا، وإنما يمثل نمطا فريدا للحكم. إذ نتجت عنه أنماطه الخاصة فى التفكير والعمل والقيم والسلوك العملى، فضلا عن طريقة خاصة فى التعامل مع العالم والواقع.

ويتسم هذا النظام الأبوى الجديد بعدد من الخصائص الأساسية التالية :

١- **التنظيم السلطوى:** بما يعنى غلبة سياسات وممارسات السيطرة والقسر والتسلط الأبوى (بدلا من التعاون والمساواة) على كافة العلاقات القائمة فيه امتدادا من مستوى العائلة إلى ميدان الدولة.

٢- **التفتت الإجتماعى:** حيث تشكل العائلة أو العشيرة أو الدين أو الجماعة (بديلا عن الأمة والمجتمع المتمدن) قاعدة العلاقات الإجتماعية وما يحكمها من تنظيم إجتماعى.

٣- **النماذج المطلقة:** أى وجود نزعة إطلاقية مغلقة تميز الوعى والسلوك فى مجالات العمل والسياسة والتفكير والحياة اليومية، وحيث يرتكز هذا الوعى على مفاهيم التعالى وما وراء الطبيعة والإنغلاق (بدلا من الإختلاف والتعدد والتساوى والإستنارة ...إلخ) .

٤- **الممارسات الشعائرية:** وتشير الى سلوك يقوم على الأعراف والعادات والرسميات والشعائر والحظوة، بدلا من مفاهيم العفوية والإبداع والإبتكار...إلخ [١١] .

٥- **على أن أهم هذه السمات:** من الزاوية السياسية والمؤسسية هى الطابع الشخصى للممارسات السلطوية فى علاقة الحاكم والمحكوم، فإذا كانت معاهدات الحماية البريطانية قد عمقت من الطابع الشخصى لسلطة المشايخ والأمراء والسلاطين، فإن ظهور النفط ودوره الرئيسى أدى إلى مزيد من تشخيص أو "شخصنة" السلطة للحاكم ولأفراد أسرته الحاكمة.

هذه السمات أكسبت النظام الأبوى الجديد طبيعة فريدة إذا ما قورن بالحداثة أو العصرنة، والتى لا تشير بالضرورة إلى نظام مستمد من الحضارة الغربية، بل أن اتصاف نظام للحكم ونمط لما يسمى بـ "المجتمع السياسى Political polity"وللتفكير والسلوك أيضا، بسمات العصرية والتجدد والتواكب مع روح العصر ومستجداته، يعتبر نمطا عاما يؤخذ من ممارسة حضارية مختلفة.

وفيما يتعلق بالمفاهيم، نجد على سبيل المثال بالنسبة لمفهوم "الحكم" مصطلح "الحكومة الديموقراطية" و"الحكومة الإشتراكية" فى إطار الحداثة، بينما يتسم النظام الأبوى الجديد بذيوع مفهوم "السلطنة" أو "السلطنة الجديدة"، وفيما يتعلق بـ "العلاقات الإجتماعية" نلاحظ، فى إطار الحداثة، مفهوم "المجتمع" ومفهوم المندمج / المتحد" incorporated فى حين نجد مفهوم "الرعية" فى النظام الأبوى الجديد" وفى مقابل مفهوم التدرج / التراتب الإجتماعى Social Stratification فى إطار الحداثة، والذى يشير إلى مفهوم "الطبقة" و "الفئة و "الشريحة"، نجد مفاهيم "العائلة" و "العشيرة" و"الطائفة" فى النظام الأبوى الجديد.

وقد يكون من المهم البدء بتفسير طبيعة النظام الأبوى الجديد من حيث هو بنية أو تركيب إجتماعى، فقد أدخل هذا النظام حداثة مشوهة فى البنية الإجتماعية بفعل إندماج واستيعاب هذا النظام فى إطار آليات التبعية للنظام الرأسمالى العالمى ومقتضيات تكيفه مع تحولات المراكز الرأسمالية، ذلك أن

الروح التقليدية القبلية التي ميزت النظام الأبوى القديم لا تعد مسئولة عن التشوه، وإنما التبعية بالدرجة الأولى التى لم تقتصر على الجوانب السياسية والإقتصادية والعسكرية وإنما صار لها ، فضلا عن ذلك، آلية حاسمة تمثلت فى شكل العلاقة الثقافية الضمنية، أى الثقافة القائمة فى ظل سيطرة الغرب، وبهذا المعنى فقد تحولت الى كيان ثقافي داخلي.

وهذا ما يجلعنا لا نقتصر فى تفسير أداء النخبة الحاكمة على إطارها الخارجى، أى مؤثرات السيطرة الغربية، وإنما يجب أن نحلل حركية (دينامية) النظام الأبوى الجديد وتركيبه، وهذا ما سنعرض له لاحقا، فالنخبة الحاكمة تندرج فى نظام إجتماعي ونفسى أوسع بحيث لا يكفى أن نرجع الأزمة الى فشل "طبقة معينة" من "طبقاته الإجتماعية؛ حتى لو كانت هى "الطبقة المهيمنة". حيث يضيق مفهوم الطبقة هنا عن تفسير كافة الظواهر الإجتماعية والنفسية، ولا يصير دقيقاً.

ومن هنا يصير من المهم عند دراسة هذا المجتمع، أن نبرز دور التشكيلة الإجتماعية ـ الإقتصادية فوق دور الذات، وأن نعطى لمفهوم الثقافة وزنا نسبيا أكبر من مفهوم الطبقة الإجتماعية [١٢] .

وبالنسبة للسمات الإجتماعية أيضاً، نجد أن التنظيم الأبوى بما كان يسوده من إعلاء لقيم القرابة والمحسوبية وروح الإتجار قد تداخل وتواءم مع دخول العلاقات الإجتماعية الرأسمالية المشوهة الجديدة لينتج الأثنان معا مزيجا فريدا بدا واضحا فى سلوكيات وقيم المجتمع الخليجى. فقد انتج البناء الإجتماعي غير المتجانس والمجزأ وما يمثله من أشكال إجتماعية غير متجانسة ومجزأة كرست منذ الإستقلال السياسى، رؤى وافعالا وتصرفات إجتماعية مجزأة وغير متجانسة.

فالحشود القادمة من البدو والريف إلى الحضر وهى غالبا ما تكون مجزأة وغير متجانسة، لم يتم استيعابها فى قطاعات منظمة سياسيا وثقافيا وإقتصاديا وإجتماعيا. مما أدى إلى غلبة طابع التشتت وعدم الرغبة فى

الإندماج والإبقاء على الروح القبلية السابقة، وصعوبة إمكانات إنخراطها بالتالى فى تنظيمات إجتماعية. والمرجح أن تنخرط فى عمليات إجتماعية وسياسة مبنية على روابط العائلة والجوار والطائفة والدين[١٣]. وهو ما يحدث عادة فى ظل غياب وعى إجتماعى متماسك وتنظيمات سياسية ونقابية مستقلة عن الدولة.

تواكبت ظاهرة التجزؤ الإجتماعى مع ذيوع وسيادة النزعة الإستهلاكية تجاه السلع الغربية المستوردة وإمتداد تأثيرها الى كافة التجمعات الإجتماعية بلا استثناء، وكذلك إنتقال هذه النزعة من ميدان الإستهلاك الى محيط السلوك. وقد أدى ذلك إلى تشوه الحدود والفواصل المعروفة بين الفئات والشرائح الإجتماعية المختلفة وزيادة عدم التجانس والتجزؤ الإجتماعيين، ومن أهم مظاهر ذلك وجود اعداد متزايدة من الشرائح الوسطى تشغل مواقع إجتماعية متعددة. هذا بالإضافة إلى أن مصاحبات ظهور النفط من مظاهر الحراك الإجتماعى والإنتقال الجغرافى أدت إلى إعادة إحياء الهويات/ الإنتماءات الضيقة مثل المشاعر العرقية والطائفية والقبلية والدينية والعشائرية ....الخ [١٤]، وغذت بالتالى من الشعور الأبوى الضيق ودعمته على الرغم من أن النزعة الإستهلاكية التى جذبت الكل إليها هى نزعة متجانسة [١٥] .

طبيعة النظام السياسى

اسس ومصادر الشرعية والمؤثرات الخارجية

من الضرورى عند دراسة طبيعة النظام السياسى الحاكم فى إطار الدولة الريعية النفطية فى الخليج تحليل أبعاد الدور الذى لعبته القوى والمؤثرات الخارجية فى تأسيس شرعية هذا النظام وإضافة مصادر جديدة بجانب المصادر التقليدية من دينية وقبلية وقرابية ... إلخ .

إختلف دور العامل الخارجى المتمثل فى القوى الإستعمارية الأوربية من دولة لأخرى فى مجتمعات الخليج والجزيرة العربية فى تثبيت حكم الأسر

والسلالات الحاكمة المختلفة فى البلدان الست (السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، عمان). وكما سلف الذكر فان هناك بلدانا لم تنشأ فيها الدولة معتمدة على الدعم الخارجى مثلما هى الحال فى عمان والكويت والسعودية، فالدولة السعودية الثالثة التى أسسها عبد العزيز بن سعود لم تقم فى ظل حماية أجنبية ولم تقم شرعيتها على الدعم الخارجى على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى، وإنما قامت على الفتح والضم والإستيلاء وكذلك التحالف الدينى "القبلى" السياسى المؤسس على الوهابية وآل سعود، غير أنها احتاجت بعد ذلك الى العون البريطانى للتغلب على مقاومة الاخوان المسلمين رغم سبق التحالف، الذين رفضوا اندراج "الدعوة الجديدة" فى دولة وطنية ذات حدود سياسية، وبعد ذلك لعب الدعم البريطانى فالامريكى دورا هاما فى إستقرار الدولة ومساعدتها فى التنمية وتمويل الميزانية (١٦).

غير أن السلطة الإستعمارية أقامت جهاز الدولة الحديث فى عدد من أقطار الخليج مثل البحرين والكويت وقطر والإمارات مما جعله مستقلا نسبيا عن المجتمع، بل خلقت البيروقراطية المحلية الحديثة، تلك التى استندت اليها الاسر الحاكمة فى إدارة البلاد وحكمها.

ويمكن القول هنا أن إنتاج النفط وتصديره وإستقلال اقطار الخليج أدخل أسسا جديدة لشرعية السلالات الحاكمة بجانب الأسس التقليدية سالفة الذكر، وهذه الاسس تعبر عن مصادر خارجية للشرعية نذكرها هنا بإختصار على أن نعود إليها تفصيلا فيما بعد، وهى:

١) جهاز الدولة البيروقراطى الحديث الذى خلقته الإدارة الإستعمارية السابقة.
٢) الدعم المالى البريطانى والأمريكى.
٣) العوائد النفطية الضخمة المتأتية من حصيلة التصدير للخارج اساسا.
٤) شرعية دولة الخدمات (الرفاه) التى تعتمد فى تخصيص مواردها وتوزيع انفاقها على المشروعات المختلفة على مداخيل النفط والتى تعتمد أصلا على الخارج.

أدى إنخراط الدولة الريعية فى النظام الدولى واستناد شرعية النظم الحاكمة على مصادر خارجية على هذا النحو الى تعديل فى الأوزان النسبية لعناصر الشرعية وقوة الدولة، فإزاء هذا الوضع تضاءلت عناصر التعبئة الشعبية والقدرة الذاتية والشرعية الأصولية لحساب نوع جديد من القوة يستمد من دعم القوى الخارجية. وهذا الدعم الخارجى سوف يصبح ضروريا ومصيريا عندما يدخل النظام فى أزمة هوية عميقة ناتجة عن مظاهر التوتر السياسى والسخط الشعبى .

وفى دراسة لها عن إيران، أشارت "ثيدا سكوكبول" Skockpol لى أن هبوب فيض كبير ومفاجئ من العوائد النفطية الضخمة أدى إلى تقوية إستقلال جهاز الدولة عن المجتمع فى الأحوال العادية، غير أن هذه العوائد تزيد من ضعفه فى أوقات الأزمة (١٧)، لأن هذا الجهاز قد ضاعف من إعتماده على الريع الخارجى ولم يعر إهتماما لأهمية تثبيت شرعيته داخل المجتمع من خلال إختراق أنساق وأبنية هذا المجتمع والتماس معها فى صورة تفاعل جدلى حركى، وبما يجعل هذا الجهاز محكوما فى علاقته بالمجتمع بطابع الهيمنة الذى يعنى الحكم القائم على شرعية القبول والرضا، وليس السيطرة القائمة على القهر والتسلط.

هناك حالات قليلة لأقطار خليجية حاولت إدخال بعض المصادر الحديثة الشرعية مثل العقلانية / الرشادة القانونية وبعض المؤسسات والأساليب ذات الصفة التمثيلية مثل المجالس التشريعية والبلدية والإنتخابات مع وجود دستور ينص على ذلك، ومن هذه الحالات الكويت التى عرفت حتى حل البرلمان فى ١٩٨٦ نظاما برلمانيا منتخبا يمارس الوظائف التشريعية. وفيما عدا ذلك لجأت بلدان الخليج لزيادة الفعالية فى أداء النظام السياسى، وإن كانت هذه لا تعنى بذاتها مصدرا للشرعية، ومن أهم صور الفعالية ما يلى :

أ) إقامة أجهزة مدنية وأمنية وعسكرية حديثة، عززت وجود الدولة النفطية وهيبتها، وحيث لم تكن هذه الأجهزة موجودة قبل ذلك الا فى دول المركز العربية مثل مصر، وتوالى فى عقدى الستينيات والسبعينيات إمتداد وجود وهيبة الدولة القطرية الى الأطراف .

ب) مضاعفة برامج الخدمات (الرفاه) ومدها إلى كافة أنحاء القطر والى معظم تجمعات السكان، وكان ذلك ضروريا لموازنة الوجود الأمنى والحكومى للدولة .

جـ) إتاحة وتوسيع مجالات فرص العمل والكسب والحراك الإجتماعى أمام أعداد متزايدة من كافة التجمعات السكانية، وذلك عن طريق التجارة والتوظف فى أجهزة الحكومة والجيش والأمن .

د) تدعيم مؤسسة الحكم الملكية: تشترك الأنظمة الحاكمة الملكية فى الخليج العربى مع نظيراتها فى بقية البلاد العربية من حيث أن بعضها وجد منذ فترة بعيدة من التاريخ، والآخر يعد حديثا نسبيا، ومن هنا لجأ الأخير إلى إرساء قواعد وتقاليد ورموز مثل قواعد إختيار ولى العهد وتداول السلطة وتحديد الإختصاصات بين أعضاء الأسرة الحاكمة، وإقبال الأجيال الجديدة منها على التعليم الحديث .

هـ) الحفاظ على التوازن بين القوى القديمة والقوى الجديدة : فمع أن الأنظمة الملكية أدركت أهمية الشعارات والرموز والممارسات الحديثة وخاصة تلك التى رفعتها وطبقتها الأنظمة التقدمية إبان المد القومى العربى والتى لاقت قبولا جماهيريا، مثال ذلك شعارات الإستقلال والحرية والقومية والتنمية والعدالة الإجتماعية، إلا أن الأنظمة الملكية لم تتجاهل مشاعر ومصالح القوى التقليدية المحافظة مثل القبائل والعشائر والأعيان وعلماء الدين، ومن هنا ما تزال هذه القوى تشكل قاعدة أساسية مضمونة للأنظمة الملكية فى وقت الأزمات .

و) وقد دفعتها الرغبة فى المحافظة على التوازن بين القديم والجديد الى عدم فرض صيغة موحدة تصهر جميع التكوينات القبلية والطائفية والجهوية فى أقطارها، فقد حاول كل حكم ملكى أن يستفيد من وضعية التعددية سالفة الذكر من خلال إزكاء التنافس بينها مع تقنينه حتى

لا ينفلت ويتحول إلى صراع، وإستخدام هذا التنافس لتكريس ولاء هذه التكوينات ليس لمفهوم الدولة الحديثة وإنما للسلالة المالكة .

ز) نجاح الأنظمة الملكية المحافظة منذ منتصف السبعينيات فى إدارة سياستها الخارجية على أسس توازنية فى مجال علاقاتها العربية والأقليمية والدولية، بمهارة ملحوظة. ولم يكن ذلك لمصلحة أية قضايا قومية بالضرورة، وإنما لتدعيم نفوذها الإقليمى عربيا وللحيلولة دون بروز معارضة قوية لها فى الداخل إزاء سياساتها العربية والإقليمية والدولية.

ومن أهم صور ذلك أن هذه النظم تجاوبت مع دعوات التضامن العربى وأخذت فى دعم جيرانها المعسرين ماليا بشكل محدود وبادرت إلى إستضافة المؤتمرات العربية(وخاصة مؤتمرات القمة)وإلى القيام بوساطات ومصالحات (١٨)، ويرى كثير من الباحثين أن الأنظمة المحافظة الملكية تحتفظ بعلاقات ودية مع الأنظمة الجمهورية المعتدلة منها والتقدمية أكثر مما هى عليه الحال بين الأنظمة الجمهورية نفسها (١٩) .

بيد أن مظاهر ومؤسسات الفعالية لم تؤد إلى تغيير الكثير من سمات النظام الحاكم فى الدولة النفطية الريعية فى مجتمعات الخليج، فما زالت هذه السمات موجودة وان دخل عليها بعض التحسن لمواءمة التغيرات الكبيرة التى أحدثها إنتاج النفط وتصديره وما جلبه من عوائد نفطية هائلة وكذلك مع بروز تحديات الأمن والإستقرار لهذه الأنظمة وهو ما ظهر فى مظاهر المقاومة الوطنية والدينية والتمرد طوال سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وأهمها بالطبع حادث الحرم المكى فى نوفمبر ١٩٧٩ والتهديدات الإيرانية المتواصلة منذ قيام الثورة على حكم الشاه فى ١٩٧٨ وإبان الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها، وإن كان ذلك يحتاج لدراسة مستقلة .

ولعل من أهم سمات النظام الحاكم أو النظام الأبوى الجديد والتى لا تزال مستمرة هى غلبة الطابع الشخصى على أبنية الدولة، ففى تجربة الدولة

السعودية نجد أنه رغم أن بنية "المؤسسة الملكية" ومجلس الوزراء تلعب دور قاعدة التوحيد لمختلف توجهات أفراد العائلة الحاكمة، إلا أن الجهاز السياسى لايزال يعكس آثار التفويض الشخصى الذى ميز ميلاد الدولة من الأساس. فحينما كان عبد العزيز وخلفاؤه يسندون منصبا وزاريا أو إمارة من الإمارات إلى أحد أقاربهم، كان هذا الأخير يعتقد فى ذلك الإسناد نوعا من أنواع "التفويض الإقطاعى" وليس تعيينا مسئولا يلتزم بالتدرج والتراتب الهيراركى أو تسلسل القيادة. وعلى سبيل المثال كان آل جلوى، الذى يتنمى إليهم ولى العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز من ناحية الأم، يتصرفون كسادة مطلقى الصلاحية فى الإحساء وكأنها إقطاعية خاصة بهم ولم يكونوا يقبلون على الإطلاق تدخل أى شخص آخر (حتى إذا كان رئيسهم فى تسلسل القيادة بالدولة) فى شئون الإمارة المقاطعة. فضلا عن انهم اعتبروا مثلهم فى ذلك مثل آل الشيخ فى مجال العدل أن توليهم هذه المناصب بصورة وراثية لا يمكن أن يخرج عن نسبهم. وقد أصر هؤلاء على عدم خضوع مسألة تعيين الموظفين وتقسيم حصص الموازنة المعطاة والبرنامج الإدارى الذى يطبقونه سوى لإرادتهم الخاصة، ورفضوا أن يتم ذلك حسب القواعد العامة المطبقة فى بقية القطاعات والمقاطعات (٢٠).

تركت مسألة التفويض الشخصى آثارا خطيرة على العلاقات بين أفراد الأسرة الحاكمة والعائلات المتحالفة معها وعلى مدى الإتساق المؤسسى فى تسلسل القيادة وصدور القرارات والتعليمات..إلخ. وإذا كانت شخصية المؤسس الأول عبد العزيز بن سعود وكذا سلطته المطلقة هى التى تضمن ربط سلطات الدولة الفرعية المستقلة نسبيا من حيث الواقع فى علاقتها ببعضها البعض. فإن الفترة ما بعد وفاته استدعت ضرورة خلق أداة إتساق مؤسسية خشية أن تتفتت السلطة بين الوزارات والمقاطعات.

تولى مجلس الوزراء هذه المهمة بحسبان دوره فى تعيين الوزراء، وكان الملك فيصل يلعب دورا كبيرا فى ذلك، غير أن محاولة الملك فهد إبان توليه منصب ولى العهد ورئيس الوزراء فى أن يمارس مجلس الوزراء دوره الفعلى، هذه المحاولة جوبهت برفض الوزراء تقديم تقارير دورية حول أنشطة وزاراتهم إليه. وهو الذى

إضطر فهد إلى محاولة الإلتفاف حول المجلس وتجاوزه بإستحداث تشكيل مجالس عليا فوق وزارية فى مجالات عدة تتيح له تجاوز المجلس، غير أن هذه المحاولة نجحت جزئيا فى ضوء أن الأمراء نظروا اليه كزعيم عشيرة فضلا عن أن أشقائه لم يقبلوا بالخضوع له. تمت هذه المحاولة فى عام ١٩٧٥ والتى فشلت مما دعم من إستقلالية بعض مراكز السلطة والقوة حيث يكاد يتحول من يتولاها الى حاكم مطلق التصرف فى شأنها، مثال ذلك الحرس الوطنى (عبد الله بن عبد العزيز) العدل (آل الشيخ) شئون المقاطعات والبلديات (حيث يعد كل حاكم نائبا للملك) ووزارة الخارجية (آل فيصل) [٢١].

"الريع البترولى وأثره على نمط الانفاق والإستثمار"

كان للدخل المتولد من تصدير النفط كريع بترولى آثار بعيدة المدى على تخصيص الموارد وعلى أنماط الأنفاق والاستثمار، والتى أعتمدت بصفة كلية على هذا الريع وتأثرت به سواء فى فترة إرتفاع أسعار النفط فى أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٨١ أو إنخفاضها منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن. وكما سبق القول بأن نمط الأنفاق العام غلب عليه الطابع الإستهلاكى الذى يواجه إحتياجات المواطنين أو حتى أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية، وحيث بدا أن الانفاق الحكومى على إستيراد مستلزمات الأمن الداخلى والدفاع وكذا نفقات التدريب طغت عليه الموجة الإستهلاكية مثلما هى الحال بالنسبة للانفاق على السلع الإستهلاكية والخدمية للمواطنين من أغذية وأجهزة منزلية وكهربائية وملابس...إلخ .

لقد تعدى انفاق حكومات الخليج النفطية على أجهزة الأمن والدفاع الأغراض الرئيسية المعروفة من استتباب الأمن والنظام وفرض القانون وحماية الأنظمة والفئات الحاكمة وإحكام سيطرة الأسر المالكة على قطاعات وشرائح المجتمع، الى تجهيز وتسليح هذه الأجهزة بما يفوق حاجات الأنظمة الى الأمن

وكذلك طاقة وإستيعاب رجال الأمن والدفاع للمعدات والأسلحة المستوردة تدريبا وإستخداما، بل وربما يتعدى بمراحل ما قد تواجهه الأسر المالكة من مظاهر الإضطراب الداخلى والسخط الشعبى، خاصة وأن الانفاق الهائل على أجهزة الأمن والدفاع إنما ينصرف بالأساس الى حماية الأنظمة وتكريس شرعية وجودها فى مواجهة قوى المعارضة الداخلية وليس مخاطر التهديد الأقليمية المحيطة ببلدان الخليج .

فقد عجزت قدراتها العسكرية عن مواجهة الخطر الخارجى مثلما حدث إبان حرب الخليج حيث إتجهت بعض بلدان الخليج مثل الكويت الى طلب حماية أمريكية وغربية للمعاونة فى صد الهجمات الإيرانية المتوالية على سواحل الكويت، كما طلبت الكويت أيضا من كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى أن يرفعا أعلامهما على ناقلات النفط الكويتية فى أواخر عام ١٩٨٧ إبان حرب الناقلات فى الخليج العربى.

ويوضح الجدول التالى أن تدفق عوائد النفط بأرقام عالية أدى إلى مضاعفة الإنفاق العسكرى لبلدان الخليج على التسلح من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٣ بمعدل ١٢ مرة، كما إزدادت نسبة الانفاق على جهاز الأمن والدفاع الى ٣٨٪ من الانفاق الجارى، وهى نسبة عالية إذا ما قورنت بدول المواجهة العربية أو إسرائيل ذاتها، حيث لا تزيد هذه النسبة فى العادة عن ٢٥٪. كما تمثل نسبة مبالغا فيها فى ضوء أن نسبة سكان هذه البلدان لا تزيد عن ٢٩٪ من مجموع السكان فى الوطن العربى.

وهذا ما يبرهن على أن بلدان الخليج نظرت الى الانفاق العسكرى على أنه سلعة إستهلاكية يجب تجديدها بإستمرار بغض النظر عن معدل الإهلاك أو التقادم. ومن ناحية أخرى فإن إزدياد الانفاق على التسلح وأجهزة الأمن والدفاع إنما يعنى مواجهة الإنعكاسات السياسية والإجتماعية للطفرة النفطية على حياة مواطنى هذه البلدان، وذلك من زاوية إزدياد مستوى الوعى السياسى والإجتماعى والبدء فى إثارة التساؤلات حول أوجه انفاق مداخيل

النفط الهائلة والنصيب الكبير للاسر المالكة والفئات الإجتماعية المتحالفة معها من هذه المداخيل، ومن هنا فإن مضاعفة الانفاق الأمنى والعسكرى تشير إلى خوف الأسر الحاكمة على سلطاتها ونفوذها وإحتمالات هز شرعيتها السياسية.

جدول رقم (١)

إتجاهات انفاق العوائد النفطية لبلدان الخليج (مليار دولار أمريكى)

مجال الانفاق	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٣
١- إجمالى الانفاق العسكرى العربى.	٧و١٢٦و١	٢٠و٧٨٢و٠	—	٤٦و٤٦و٩	٤٦و٤٦و٩
* بلدان مجلس التعاون الخليجى .	٢و٢٣٦و٠	١٣و٠٣٥و٠	—	—	٢٨و٧١٨و٢
* البلدان البترولية .	٣و٣٦٤و٠	١٦و٠٩٠و٠	—	—	٣٧و٨٩٧و٠
* نسبة البلدان البترولية إلى الانفاق الإجمالى العربى (٪)	٤٦و٥	٨٠	—	—	٨٠و٥
			—	—	٧٥و٩
* نسبة بلدان الخليج إلى البلدان البترولية (٪).	٦٦و٧	٨١و٢			
٢-متوسط نفقات جهاز الأمن والدفاع من الانفاق الجارى العام (٪).					
* بلدان مجلس التعاون الخليجى .			٤و١ ٣	٣٨	٣٧و٥
٣- متوسط حصة الفرد ٣١٤ من الانفاق العسكرى فى البلدان الخليجية (دولار) .	٣١٤		٣٦٦		

المصدر: د . عبد الأمير السعيد، "ملاحظات فى السياسة البترولية، مجلة المنهج (بيروت) ، العدد ١٦، ١٩٨٧، ص ٢٦١.

إن إتجاه الدولة الريعية النفطية فى الخليج الى مضاعفة الإنفاق على أجهزة القمع والقوات المسلحة توازى فى نفس الوقت مع حرص الأسر المالكة

هناك على خلق شرائح إجتماعية جديدة حول جهاز الدولة وفى داخله تستفيد من الثروة الجديدة وتتحالف سياسيا وماليا وإجتماعيا مع الأسر الحاكمة، ومن أهم هذه الشرائح جماعات السماسرة الدوليين مثل سماسرة صفقات التسليح وسماسرة سوق البترول والذين حققوا أرباحا هائلة من عملياتهم مع الدوائر الرأسمالية والإحتكارية العالمية ومن خلال مشروعاتهم المشتركة مع الشركات متعددة الجنسية وكوكلاء لأعمالها فى بلادهم، وهو ما أدى إلى نشأة تحالف مصلحى إجتماعى بين الدولة ممثلة فى الأسرة المالكة والشرائح "السمسارية" المحلية ودوائر المال والأعمال فى الغرب...ويدل على ذلك تلك الحادثة الطريفة التى أوردتها صحيفة القبس الكويتية بقولها :

"أحد كبار الموظفين فى وزارة دفاع عربية عقد جلسة محادثات تمهيدية، مع وكيل شركة أسلحة بريطانية فى الكافيتريا الملحقة بفندق تشرشل ـ لندن ـ ودون أية إعتبارات للسرية، وكان الموظف مع ابنه البكر الذى بدأ يتدرب منذ الأن على الصفقات" (٢٢).

غير أن مقارنة حجم الانفاق العسكرى والأمنى بالنسبة للانفاق العام بالانفاق الإجتماعى فى مجالات التعليم والصحة والخدمات وحصته فى الانفاق العام تبين أن الأول سجل معدلا عالية بالنسبة للثانى، رغم زيادة نسب الانفاق على المجالات الإجتماعية بالأرقام المطلقة، وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

إتجاهات الانفاق الإجتماعى بالنسبة إلى الانفاق العام (٪)

الخدمات		التعليم		الصحة		المجموع	
١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
٢٢و٤	١٩	١٢و٦	٩	٦و٨	٤و٨	٤١و٨	٣٢و٨

المصدر: د.يوسف صايغ، إقتصاديات العالم العربى، الجزء الثانى(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٨٢) ص٢٠، ٤١١.

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الإنفاق الإجتماعي الى الانفاق العام تأثرت ولا تزال بشدة بتذبذب العوائد النفطية سواء إرتفاعا أو إنخفاضا، والتى تتحكم فيها الظروف الدولية لأسعار البترول، إذ يلاحظ أن نسب الانفاق على الخدمات والتعليم والصحة ظلت منخفضة ومتناقصة على الدوام من الأنفاق العام، بينما يقتضى الامر أن تتزايد هذه النسبة لمواجهة الإحتياجات المتزايدة لمواطنى وسكان بلدان الخليج من ناحية، ولتعويض سنوات التخلف والحرمان الذى عانته وتعانيه هذه البلدان.

وقد امتدت آثار إنخفاض عوائد النفط إلى الصناعة الخليجية بوجه عام والصناعات المتنوعة فى كل بلد على حدة، فبالإضافة إلى أن نمط الانفاق العام على الصناعة إتجه منذ الطفرة النفطية إلى إقامة صناعات موجهة للتصدير بالاساس وصناعات إستهلاكية خفيفة فى الداخل، وأن القطاعات الصناعية فى بلدان الخليج الست غلب عليها التنافس وليس التكامل والتشابك، فإن هذه الصناعات لم تشكل نسبة ذات شأن من الناتج المحلى الإجمالى، ويوضح الجدول التالى حجم الصناعة التحويلية بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى لبلدان الخليج الست :

جدول رقم (٣)

وزن الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى لبلدان مجلس التعاون الخليجى عامى٧٥ - ٨٥(بالمليون دولار وبالأسعار الجارية)

الدولـــة	١٩٧٥ الصناعة فى الناتج (٪)	١٩٨٥الصناعة فى الناتج (٪)
الإمـارات	١و١	١٠
البحرين	٦و١١	٤و١١
السعوية	٣و٥	٢و٨
عمـــان	٣و٠	٢و٣
قـــطر	—	٨و١
الكويت	٦و٥	٨

المصدر: التقرير الإقتصادى العربى الموحد ، الأعوام ١٩٨١ و ١٩٨٦.

ويوضح الجدول التالى مساهمة القطاعات الصناعية فى القيمة المضافة فى بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان البترولية العربية .

جدول رقم (٤)

مساهمة القطاعات الصناعية فى القيمة المضافة فى بعض بلدان مجلس التعاون الخليجى والبدان البترولية العربية

الدولــــة	مساهمة الفروع (٪)			
	صناعة إستهلاكية	صناعة وسيطة	صناعة رأسمالية	المجموع
السعودية	٤و٥	٠و٨٩	٦و٥	١٠٠
الكــويت	٧و٧	٦و٧٩	٦و١٢	١٠٠
العــراق	٣و٥٥	٣و٢٩	٤و١٥	١٠٠
لـيـبيا	٧و٣٨	٠و٥٧	٣و٤	١٠٠
الجــزائر	١و٥٠	٣و٢٣	٦و٢٦	١٠٠

المصدر : د. على أحمد عتيقة، د. رأفت بشارة، النفط والتنمية العربية (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦) ص ٧٢.

ويلاحظ من الجدول السابق إزدياد نصيب الصناعات الإستهلاكية والوسيطة على حساب الصناعة الرأسمالية وبالتالى ضعف مساهمة الأخيرة فى توليد القيمة المضافة، إذ لا تشكل مساهمة الصناعة الرأسمالية فى توليد القيمة المضافة أكثر من ٩و١٢ ٪ فى المتوسط من إجمالى مساهمة القطاعات الصناعية فى بلدان البترول العربية، وإن كان هناك تفاوت ملحوظ بينها، فبينما بلغت نسبة الجزائر وحدها ٦و٢٦ ٪، لم تزد فى حالة السعودية عن ٦و٥٪، على حين تمثل الصناعة الوسيطة (صناعة تكرير البترول

والبتروكيماويات) مكانا متميزا فى بنية القيمة المضافة الصناعية، فقد وصلت الى ٥٦٪ فى المتوسط، وبلغت فى السعودية وحدها ٨٩٪.

إن تدفق الدخل الريعى من تحويلات خارجية بالاساس تتولد من بيع النفط الخام ومن دخل حافظة الإستثمارات الخارجية أدى إلى توليد نمط للانفاق الإستهلاكى بما يزيد عن حجم الدخل القومى ذاته، ومن هنا أصبح معروفا أن كافة أنواع الريوع الخارجية والتحويلات "من جانب واحد" (كالمنح والمعونات والهبات والتحويلات) تنتج آثارا مضاعفة على الإقتصاد الذى يستقبل هذه الأموال.

وبلغة إقتصادية، فقد قدم الأستاذ "توماس ستوفر" مضاعفا جديدا أطلق عليه "مضاعف الدخل الريعى" لقياس الأثر الكامل لإعتماد الدولة الريعية على الريوع الخارجية والتحويلات من جانب واحد. ويشبه هذا المضاعف الريعى "المضاعف الكينزى" المعروف فى الأدبيات الإقتصادية المعاصرة، فقد بيّن كيف يفضى الحقن الأولى للريع الخارجى الى مضاعفة حجم الطلب الفعال، وكيف يعمل هذا بدوره على زيادة حجم الدخل القومى القابل للتصرف بصورة تزيد على حجم الحقن الأولى [٢٣].

وبالنسبة للريع النفطى، يتحول القدر الأعظم من عوائد النفط الإجمالية الى خزانة الدولة، وتحتفظ الحكومة عادة بحصة معلومة من هذه الإيرادات فى صورة ما يسمى بـ "احتياطى الأجيال القادمة". وتقوم الحكومة بالانفاق مباشرة على استيراد الأسلحة والحزم التكنولوجية الحديثة والخدمات الإستشارية، فى حين توجه الحكومة بقية النفقات الجارية الى دفع الأجور والمرتبات للموظفين وشراء السلع والخدمات والمهمات التى تعنى إضافة الى دخول الأفراد وقطاع الأعمال، حتى رغم أن هذه السلع والخدمات مستوردة، وذلك عن طريق المكون المحلى لها من ربح التجزئة، هذا فضلا عن أعمال التشييد والبناء .

وحينما يحصل التجار المحليون والمقاولون وموظفو الدولة على هذه الأموال يقوموا بإنفاق جانب منها على الواردات التى تعد تسربا مهما من تيار الدخل القومى، بينما يعاد انفاق بقية تلك المبالغ فى الداخل، ومن ثم تحدث دورة ثانية من الانفاق وهكذا. ويتضح من هذه الدورة المتعاقبة كيف تتولد آثار غير متماثلة لعمليات المضاعف، ذلك أن هذه الآثار تتركز تجاه قطاعات محددة (التشييد والبناء والتجارة والمال)، وفى جيوب فئات إجتماعية ـ إقتصادية محددة.

على أن أخطر النتائج المترتبة على دورة انفاق الدخل الريعى تبدو فى أن طريقة ونمط الانفاق والتخصيص تخلق افرادا وفئات محظوظين يستطيعون من خلال استغلال عمليات الاستيراد والمقاولات والتجارة والسمسرة والإتجار فى جنسياتهم أى صكوك المواطنة أو نظام الكفيل، توليد أنواع جديدة من الثروة تدخل فى باب الصدفة وضربات الحظ.

١) لمزيد من التفاصيل حول فكرة الريع وتطورها، أنظر:
Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitaism,Trans. by Talcott Parsons (New York : Scribner, 1958), p.127.

٢) Giacomo Luciani, "Allocative and productive States", in: M.A. Cook, ed., Studies in Economic History of the Middle East: from the Rise of Islam to the present Day (London: Oxford Univ, press, .1970), p. 395

٣) H. Mahdavy, "patterns and problems of Economic Development in Rentir States: The Case of Iran", in: M.A. Cook, ed., Studies in Economic History of the Middle East.., Ibid., pp. 428 - 35.

٤) د.حازم الببلاوى، "الدولة الريعية فى الوطن العربى، ملف "الدولة الريعية العربية، المستقبل العربى، السنة ١٠،العدد ١٠٣،ايلول/ سبتمبر١٩٨٧، ص ٦٨ - ٦٩.

٥) Thomas Stuaffer, "The Dynamics of the Petroleum Dependency: Growth in an Oil Rentier State", Finance and Industry (The Industrial Bank of Kuwait), No. 2, 1981, p. 22.

٦) Michael Field, The Merchants: The Big Business Families of Arabia (London: John Murray, 1984), p. 99,

٧) د.حازم الببلاوى، مصدر سابق، ص ٦٨.

٨) Ruth First, "Libya: Class and State in an Oil Economy", in: Cook, ed., Op. Cit., p. 120.

٩) جياكومو لوتشيانى، "دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج"، ملف "الدولة الريعية العربية"، المستقبل العربى، مصدر سابق، ص ٨٢.

١٠) Mahdavy, Op. Cit., p. 429.

١١) هشام شرابى، "النظام الأبوى والتبعية ومستقبل المجتمع العربى"، فى : هشام شرابى (محرر)، العقد العربى القادم: المستقبلات العربية البديلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورجتاون، تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٦) ص ص ٢٦٠ - ٢٦١.

١٢) نفس المصدر ، ص ٢٦٢.

١٣) H. Sharabi, "The Dialectics of Patriarchy in Arab Society", in: S.K. Farsoun, ed., Arab Socity: Continuity and Change (London: Croom Helm, 1985). p. 113.

١٤) د.يوسف صايغ، "التكلفة الإجتماعية للعائدات النفطية"، في: دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي" مجموعة باحثين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦) ص ٣٥٧.

١٥) سميح فرسون، "البناء الطبقي والتغيير الإجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم"، في:هشام شرابي (محرر)، العقد العربي القادم ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨.

١٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Christine M. Helms, The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identiy (Lonodon: Croom Helm, 1981), pp.188- 95.
- B. Korany, (et al.), The Foreign Policies of Arab States (Boulder, Colo: Westview, 1983), pp. 241 - 55.

١٧) T. Skocpol, "Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution", Theory and Society, (1982), pp. 265 - 83.

١٨) Hudson, Op. Cit., pp. 165 - 229.

١٩) لمزيد من التفاصيل ، أنظر:

د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١) : دراسة إستطلاعية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٢٠) أمين الريحاني، ملوك العرب، الجزء الثاني (بيروت: دار الريحاني- ط ٥، ١٩٦٧) ص ٧٦ - ٧٧.

٢١)د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ - دراسة في العلاقات الدولية (بيروت : معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠) ص ٦٩.

٢٢) القبس، ١٩٨٨/٩/١.

٢٣) نقلاعن:د.محمود عبد الفضيل، "السلوك والأداء الإقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص ٩٨.

"الفصل الثالث"

"منطق توزيع العطايا والخدمات"

● **إن مفهوم "الدولة متعددة الأوجه" أى "ثلاث دول فى واحدة" الذى أدخله "جيمس بتراس" كمحاولة نظرية هامة تمثل إضافة إلى** أدب الدولة فى الوطن العربى، وهذا المفهوم يفيد فى دراسة "الحالة التوفيقية" التى تغلب على هذه الدولة ومن هنا يمكننا من خلال إستخدامه إجلاء بعض اللبس والغموض الذى يعترى هذه الدولة ويحاول التغلب على الصعوبات النظرية والتحليلية فى فهم تناقضات وتفاعلات الدولة القطرية العربية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فان هذا المفهوم ـ أى "دول ثلاث فى واحدة" ـ يستطيع أن يفسر إستمرار ودوام هذه الدولة رغم تعدد وتكرار حالات ووقائع المعارضة والتمرد والسخط الشعبى عليها بل وحالات الإنقلاب السياسى والمدنى والعسكرى ضد هذه الدولة.

وكما سلف فإن "الثالوث" الذى يجسد طبيعة هذه الدول يتمثل فى حالة الدولة النفطية الخليجية فى "الدولة التاريخية" ذات البيروقراطية القائمة على المحسوبية والمحاباة وظاهرة الشللية، والذى تمثله ظاهرة "الدولة الريعية" سالفة الذكر بالنسبة للمجتمعات الخليجية العربية فى مزاوجتها بين الأسس القبلية ـ الدينية ـ القرابية التقليدية ونتائج ظهورالنفط ونظام التبعية للنظام الرأسمالى العالمى.ويتجسد المستوى الثانى من هذا الثالوث فى "الدولة الثانية" أى "الدولة الحديثة" التى تشير فى حالة البلدان النفطية الخليجية إلى "دولة الرفاة والبرامج الإجتماعية"، أما الدولة الثالثة فهى "دولة القمع" التى تتحدد بالنسبة للأقطار النفطية العربية فى "الدولة البيروقراطية ـ التسلطية".

ويتناول هذا الفصل "الدولة الحديثة" التى تولدت فى غمار تراكم

الأرصدة النفطية الهائلة وتعمق مظاهر التبعية للمراكز الرأسمالية الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة والإندماج فى النظام العالمى، وقد عمدت هذه الدولة إلى إنتهاج سياسات محددة لتوزيع العوائد النفطية الهائلة بين مجتمعات السكان المختلفة من خلال برامج ومشاريع الانفاق العام فى التشغيل والدعم الحكومى وإنشاء المرافق والخدمات الحديثة.

وهناك خلافات عديدة بين الباحثين فى الإقتصاد والسياسة حول طبيعة هذه الدول ومسماها، وان كان هناك اتفاق حول المضمون والمحدد الاساسى لها وهو أن هذه الدولة تقوم بتوزيع العوائد النفطية الكبيرة على المواطنين من خلال المشروعات والخدمات والدعم والدخول والمزايا التشجيعية ... إلخ .

ومن أهم المعالجات لدولة الرفاه ذلك المفهوم الذى ينظر الى هذه الدولة على أن الدخل الذى تحصل عليه يرتبط أساسا بتصدير النفط مما يجعل الدولة تتحرر من قاعدة إنتاجها الوطنى فى الداخل، ويتم دعم هذه الدولة من خلال القاعدة الإقتصادية للدول التى تستورد بترولها وتستهلكه بالاساس.

وقد أدى كون منشأ عوائد الدولة خارجيا بالاساس الى الحديث عن "دول خارجية الموارد" تمييزا لها عن" الدول داخلية الموارد" التى تأتى مداخيلها بالأساس من العوائد المحلية والضرائب والرسوم ..إلخ. وهذا ما ينعكس على الوظيفة السائدة للدولة .

فالدول التى تعتمد على الريع الخارجى تسمى "دول رصد التخصيصات" بينما تتسم الدولة التى يعتمد دخلها على الموارد المحلية بالاساس بأنها "دول الإنتاج"، إزاء ذلك تتحول دولة الموارد الخارجية الى الاضطلاع اساسا بدور رصد التخصيصات من الدخل الذى تتلقاه من الدول الأجنبية المستوردة والمستهلكة للنفط، وتوجه العوائد وتوزعها بين مشروعات الخدمات وبرامج الرفاه الإجتماعية بالاساس ولا تعمل على تنمية قاعدة إقتصادية وطنية تنمى

الزراعة والصناعة، وحتى إذا كانت هدف تنمية القاعدة الإقتصادية المحلية من بين الأهداف المختلفة التى توجه اليها بعض التخصيصات، فإن ذلك الهدف لا يظهر اثره فى دخل الدولة [١].

بناء على ذلك تعرف دول رصد التخصيصات بأنها الدول التى تحصل على مداخيلها فى معظم الأحوال (أكثر من ٤٠٪) من البترول أو من مصادر خارجية أخرى، ويكون إنفاقها العام جزءا رئيسيا من ناتجها المحلى الإجمالى.

هناك مفهوم آخر هو "الدولة التوزيعية" Distributive State يتفق مع المفهوم السابق فى التساؤل حول من يستحوذ على الفائض الإقتصادى (أو التراكم) ومن يستخرجه ويعبؤه لصالحه، بحيث يجعله يعيش ويستمر، والدولة فى حالتنا هذه هى الدولة النفطية حيث يستحوذ أفراد الأسر المالكة على الفائض .

بيدأن مفهوم الدولة التوزيعية يضيف بعدا نظريا هاما هنا وهو أن المتغير السياسى يسبق ويسود على الجانب الإقتصادى، ويؤكد على أن عنصر المنفعة أو المصلحة يعلو على الإكراه على خلاف المفهوم الماركسى التقليدى عن الدولة كأداة للسيطرة الطبقية.

وفى هذا الإطار تطرح نقطتان هامتان بشأن الدولة التوزيعية الطرفية أو الهامشية فى مجتمعات العالم الثالث Peripheral Distributive State وهما[٢]:

أ) أن المفهوم ينظر إلى علاقات المجتمع ككل مع بيئته المادية والإجتماعية وليس لعلاقات الإنتاج فقط، وتتضمن هذه الروابط بجانب الإنتاج الحرب والتجارة.

ب) ومن الناحية التاريخية فان الدولة لم تكن ـ فى ضوء المعنى السابق ـ مجرد أدوات للقهر الطبقى، وهذا يصدق أيضا على الدول فى التاريخ المعاصر، على عكس ما ذهب اليه الفهم الماركسى التقليدى للدولة.

ويستنتج أصحاب المفهوم من ذلك الفرضية القائلة بأن المجتمعات التى لم تؤسس على السيطرة الطبقية تقوم بالوظائف التوزيعية والتخصيصية، بجانب المتغير الإكراهى فى ممارسة العنف المشروع لتطبيق وتنفيذ القوانين بالطبع، ويترتب على وجود دول توزيعية بهذا المعنى امران هما[٣] :

١) أن النخب الحاكمة تضطر الى استخراج الفائض لحماية ذاتها بالاساس، غير أن ذلك لا يأتى فى الغالب عن طريق إستغلال المواطنين (إذ أن الفائض يأتى من مصادر خارجية) بالمعنى الطبقى.

٢) أن توزيع وإعادة توزيع الفائض الذى يتولد من مصادر خارجية، يحدد العلاقة بين الدولة والمواطنين على أساس توزيعى.

وتؤدى الطبيعة المختلفة للدولة التوزيعية عن تلك التى تميز الدولة الطبقية الى أن الأولى تواجه تحديات مختلفة أيضا، حيث لا تصير الطبقات هى الأساس التنظيمى فى الصراع، وإنما توجد أبنية تقليدية أساسا، وكلما كان الإنخراط فى النظام الدولى حديثا تكون الغلبة مستمرة للأبنية التقليدية، ومن هنا تأتى التحديات فى أشكال قبلية ودينية وأثنية. ومن هنا فإن تقوية هذه الهياكل التقليدية الهشة فى إطار ايديولوجيا محافظة لا تعنى تهيئة المناخ لنشوء أنظمة إشتراكية وإنما لأنواع جديدة من التنظيمات السياسية [٤].

وينطبق مفهوم الدولة التوزيعية على أقطار النفط الخليجية الغنية حيث نجد أن الغالبية العظمى من الأنشطة الداخلية للدولة تتعلق بالتوزيع، ومن هنا فان حوالى ٢٠٪ من الانفاق العام يوجه إلى أنشطة الرفاه فى مجال دعم الكهرباء والماء والإسكان والسلع الغذائية، وهو ما سنعرض له تفصيلا، غير أن ذلك لا ينفى حقيقة أن هناك تركزا للثروة فى أيدى فئة قليلة من السكان،إذ يقدر أن ٥و٥٪ فقط من مجموع السكان يستحوزون على ٦و١٣ ٪ على الأقل من الدخل القومى (٥)، وهذا حسب احصاءات عام ٧٢

١٩٧٣ وهى قديمة. ولا شك فإن ازدياد العوائد النفطية مع الارتفاع الكبير لاسعار النفط فى ٧٣ / ١٩٧٤ و ٨٠ / ١٩٨١ ضاعف من نسبة ما تحصل عليـه الـ ٥٪ من السكان .

وتنبع "الوظيفة التوزيعية" للدولة من حصيلة صادراتها النفطية والتى تتحدد بدورها بالوضعية / المكانة التى تشغلها فى التقسيم الدولى للعمل، ومن هنا فان سيطرة النخبة الحاكمة على عوائد النفط تنبع من مدى القدرة التى تتمتع بها فى الحكم فى استمرار هذه العوائد فى مواجهة الخارج، فى ضوء أن احتياجات المركز الرأسمالى الدولى للنفط هى التى تقرر حجم هذه العوائد .

أدى إعتماد الدولة التوزيعية على النفط كمصدر رئيسى الى إتصاف هذه الدولة بعدد من الخصائص الفريدة: فالاقتصاد الوطنى لها صار لا يستند مباشرة الى النفط، وإنما يعتمد عليه بصورة غير مباشرة من خلال الانفاق العام أو مصروفات الدولة الذى يتحول والحال هكذا إلى قناة لضخ البترول.وهذا ما أكسب الدولة دورا مركزيا (من زاوية إنها هى التى تتسلم دخل النفط) فى الانشطة الإقتصادية والإجتماعية المختلفة وما يتعلق منها بحياة المواطنين، وهذا يختلف كما سلف القول عن حالة الدول التى تعتمد على إيراداتها من الضرائب والقطاعات الإنتاجية والخدمية فى الاقتصاد المحلى[٦]. هذا فضلا عن إستلام الدولة عوائد النفط جعلها تتمتع بهامش كبير من الاستقلال عن المجتمع ومن المناورة وحرية الحركة إزاء مصادر القوة والسلطة المعروفة فى الدول الأخرى .

وقد حظيت فكرة الريع الخارجى المتولد سواء من حصيلة صادرات النفط أو من التحويلات من جانب واحد (مثل المنح والمعونات والهبات وتحويلات العاملين بالخارج) بإهتمام الباحثين الاقتصاديين، على أساس أن الريع الخارجى يولد أثارا مضاعفة على الإقتصاد المتلقى له .

وفيما يتعلق بالدولة النفطية فان الريع الخارجي يؤول بأكمله الى الدولة التى تتولى الانفاق منه مباشرة على المجالات المختلفة للإستخدام، وتعطى الأرقام المتاحة صورة تفصيلية عن الوضع، فقد بلغ دخل الكويت مثلا من النفط وحده ٦٢٪ من إجمالى الإيرادات فى عام ١٩٨٢، على حين بلغت هذه النسبة ٨٤٪ فى عام ١٩٨٠، يضاف الى ذلك دخل الاستثمارات الخارجية ويقدر بحوالى ٨و٣١٪ من مجموع الإيرادات فى١٩٨٢يفوق بكثير مصروفاتها، بيد أن الفارق أخذ يضيق بعد ذلك أن فى ضوء تزايد المصروفات وتقلص الإيرادات. ومن هنا لم تزد المصروفات الحكومية عن ٣٥٪ من الناتج الإجمالى عام ١٩٨٢ ثم إنخفضت أكثر بعد ذلك.

ويتشابه الوضع فى حالة عُمان، إذ بلغت المصروفات الحكومية ٥و٥٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٨ ثم إنخفضت الى ٦و٤٠٪ فى عام ١٩٨٠، وعادت للإرتفاع لتصل الى ٣و٤٧ ٪ فى عام ١٩٨٢. ومع إنخفاض أسعار البترول ظهر العجز فى ميزان المدفوعات العُمانى، شأنه فى ذلك شأن أغلب الأقطار الخليجية، وذلك فى ضوء أن عوائد النفط والمنح والتحويلات الخارجية تبلغ ٩٠٪ من مجموع الإيرادات فى عام ١٩٨٢. وتقدم السعودية حالة أكثر وضوحا، ففى عام ١٩٨٤، الذى شهد ذروة إنخفاض أسعار البترول، مثلت عوائد النفط ٦٤٪من مجموع الإيرادات، فضلا عن مساهمة الاستثمارات الخارجية بـ ١٨٪، ليبلغ مجموع العوائد الخارجية ٨٢٪ من إجمالى الايرادات. وقد أسهمت ايرادات الحكومة بنسبة ٣و٦٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٧ حين كانت الميزانية تظهر فائضا كبيرا. على حين انخفضت هذه النسبة الى ١و٥٠٪ فى عام ١٩٨١ (٧).

أظهرت البحرين أيضا وضعا مماثلا، فقد مثلت العوائد الخارجية من نفط ومنح ٥و٧٨٪ من مجموع الإيرادات فى ١٩٨٢، وبلغت مصروفات الحكومة

٤٠٪ من الناتج المحلى فى ١٩٧٧ثم انخفضت الى ٦و٣٤٪ فى عام ١٩٨١ [٨].

تتحول الدولة التوزيعية فى ضوء إعتمادها على الريوع الخارجية واستقلالها عن قوة الاقتصاد المحلى الى إتباع سياسة توزيع المزايا والمنافع على المواطنين، ومن هنا لا تجد نفسها بحاجة إلى صنع أى شئ يستحق أن يطلق عليه سياسة إقتصادية، إذ أن كل ما تحتاج إليه هو سياسة مصروفات أو سياسة إنفاق. وكما سلف القول أن العائق الأساسى هنا هو مدى قدرة الدولة على الحصول على أقصى عائد ممكن من الخارج .

وإذا تأملنا بنود الانفاق العام ودوره الاستثنائى فى ظل الدولة الريعية:التوزيعية فى ضوء وجود ثلاثة أبواب للانفاق العام، فى الموازنة العامة للدولة: الانفاق الرأسمالى، التعويضات العامة، الإستهلاك العام .

ويشمل الإنفاق الرأسمالى كافة أوجه الانفاق على العمل والمستلزمات الضرورية لانتاج السلع والخدمات للسكان، وعلى سبيل المثال هناك مشاريع الاشغال العامة. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه السلع والخدمات تقدم مجانا أو تباع بأسعار رمزية مدعمة فى الدولة الريعية النفطية، ومن ناحية أخرى تقدم الدولة الدعم الى المصالح الحكومية كشركات الطيران وإدارات الكهرباء والمياه والبريد والهاتف ...الخ، حتى تبيع خدماتها بأسعار رمزية.

ويدخل فى باب الاستهلاك العام خدمات الصحة والتربية والخدمات البلدية وهذه تُمول من خلال برامج الرفاه الضخمة.

وبالنسبة لباب التعويضات العامة، فقد أكتسب أهمية إستثنائية فى ميزانية الدولة، والتعويضات العامة عبارة عن تلك المبالغ الكبيرة التى تدفع من الميزانية العامة فى صور عديدة مثل : فوائد على الدين العام، الضمان الإجتماعى، الدعم التموينى، والتعويضات المختلفة [٩]. وقد كان هذا الباب وسيلة هامة لخلق أقلية مالية عقارية ذات ثراء فاحش، وقد تم ذلك من خلال

برامج شراء الدولة للاراضى العقارية من المواطنين تحت ذريعة اقامة مشروعات عامة أو طرق عليها، مما جعل فئات عديدة من السكان تستفيد من هذه البرامج وإن كانت النسبة الكبرى قد ذهبت الى أعضاء الأسرة الحاكمة والعائلات التجارية الكبيرة التى امتلكت مساحات شاسعة من الأراضى العقارية بحيث جلبت من بيعها للدولة حصيلة ضخمة أخذتها من الموازنة العامة تحت بند التعويضات العامة.

وقد مثلت الكويت الحالة الأولى فى هذا الصدد من خلال ما يسمى ببرنامج "التثمين" أو إستملاك الأراضى من خلال التوزيع غير المباشر لثروة النفط عن طريق توزيع الأراضى وشرائها بأسعار عالية من ناحية أخرى. ويتضمن هذا الإسلوب توزيع الأراضى على الأفراد ثم الإعتراف بملكية هؤلاء لها، فإعادة شرائها من قبل الدولة بأسعار مبالغ فيها. وهو ما أدى إلى نشؤ ثروات خاصة كبيرة لدى أفراد الأسرة الحاكمة وعدد من العائلات الكبيرة والمتوسطة، إلى جانب ثروة الدولة المستمدة من عوائد النفط.

وما لبثت دول خليجية أخرى أن حذت حذو الكويت مثل قطر والإمارات، وفى السعودية عرف تقليد منح العطايا من الحاكم وخاصة من الأراضى للمقربين قبل ظهور النفط. فقد وزع عبد العزيز بن سعود جزءا من عوائد الحج على القبائل الموالية عندما ضم الحجاز الى مملكته. ونشطت تجارة الأراضى والمضاربة عليها بأسعار مغالى فيها بعد ظهور الثروة النفطية(١٠).

ويثير إسلوب توزيع مداخيل النفط على النحو السابق قضايا ذات أبعاد خطيرة، لعل أهمها ما يتعلق بمشروعات البنية الأساسية التى التهمت النسبة الكبرى من الأنفاق العام، ويرجع ذلك إلى أن هذه المشروعات تسد الإحتياجات والتسهيلات السريعة المطلوبة للتوائم مع أنشطة الإستهلاك فى هذه البلدان.

ونجد هنا أن أنشطة البناء والتشييد فى إطار برامج الإستثمار العام هى

التى إستحوزت على المبالغ النقدية الضخمة من مجمل مخصصات البنية الأساسية، حتى أطلق على ذلك "فورة التشييد "Construction Boom" فى إطار "فورة النفط" Oil Boom وقد إحتلت مشروعات إنشاء وتجهيز الطرق الواسعة والطويلة ومشروعات الإسكان النسبة الأكبر من مشروعات البناء والتشييد، وكان ذلك لأغراض أساسية عبر عنها أحد الباحثين بقوله : "أن هناك عددا من الأسباب الكافية وراء هذا السلوك، منها أن مشروعات الأعمال العامة تنتج عنها آثار سياسية مظهرية واضحة للجمهور العريض، يمكن أن يشاهدها كل ذى عينين" (١١).

ومن النتائج الهامة الأخرى ما أدت إليه برامج الأنفاق الضخمة من عدم إدراك المسئولين فى الدول النفطية معرضة للإنخفاض مع مرور الزمن، مما جعل هؤلاء يعمدون الى تمديد فترة "الرخاء المؤقت"(١٢)على حد تعبير د./محمود عبد الفضيل.وكذلك الى التضحية بمصالح وإحتياجات الأجيال القادمة لصالح الأجيال الحالية.

هناك تساؤل آخر هام يتعلق بجانب العدالة فى توزيع عائدات النفط، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا التوزيع متميزة بالتحيز لصالح العائلات التجارية والعقارية الكبيرة بما يستهدف خلق صفوة متيمزة بجوار الأسرة الحاكمة، مثال ذلك ما سبق الحديث عنه فى برنامج إستملاك الأراضى، وتؤكده الأرقام التالية فى حالة الكويت، فقد دفعت الحكومة هناك أكثر من مليار دينار كويتى (أى ٤و٣ مليار دولار أمريكى) من خلال هذا البرنامج إبان السنوات ١٩٥٢ - ١٩٧٥، والحقيقة أن الحكومة وزعت من خلال هذا البرنامج حوالى ربع إجمالى عوائدها النفطية خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٧١، حتى أن التخصيصات المرصودة لهذا البرنامج زادت على استثمارات الدولة فى الأصول الأجنبية بالخارج، وتعتبر مساوية على وجه التقريب لمجموع الانفاق الحكومى خلال هذه السنوات.

وقد كان هذا البرنامج مثارا لانتقادات شديدة فى سياسة الدولة فى الستينيات لإعتباره أداة غير عادلة لتخصيص إيرادات النفط لمصلحة أصحاب الأراضى ومن أدعوا ملكية مساحات شاسعة من الأراضى للحصول على ثروات ضخمة من عائلات محدودة العدد استفادت منها فى تشغيلها بالخارج، هذا فضلا عن فشل البرنامج فى إنعاش الإقتصاد الكويتى[١٣]، ونظرا لحساسية هذا الموضوع فإن دراسات قليلة عالجته ونشر أغلبها فى الصحف والمجلات الإسبوعية، هذا فضلا عن أن المعلومات توقفت عند منتصف الستينيات[١٤].

ويلقى قيام الدولة التوزيعية بتخصيص وتوزيع عوائدها من تصدير النفط على بنود الانفاق العام المختلفة الضوء على قضية أو تساؤل رئيسى أثير مرارا إبان تصاعد الحركات الثورية والقومية التى شملت منطقة الخليج والجزيرة العربية بما فيها اليمن العربية واليمن الديمقراطية طوال الخمسينيات وهو :من الذى يسيطر على الفائض المتولد من تصدير النفط أو من الذى يستولى على الدخل من النفط؟ وهل هناك حدود معلومة واضحة بين دخل الأسر الحاكمة والدخل القومى أو دخل الدولة ؟ وهل يوجد انفصال واضح بين ميزانية الحاكم وميزانية الدولة العامة؟ هل يعد دخل النفط إيرادا وطنيا لعموم المواطنين، أم دخلا خاصا للحاكم ولأفراد أسرته؟

فيما عدا إستثناءات قليلة لا تزال أغلبية الاقطار النفطية الخليجية لم تحسم طريقة توزيع الدخل الوطنى من النفط بين الأسرة الحاكمة والمواطنين، فليست هناك حدود واضحة بين ميزانية الحاكم والميزانية العامة للدولة.

تعتبر الكويت النموذج الوحيد الذى أجاب على هذا السؤال عقب الاستقلال مباشرة فى عام ١٩٦٢ ، حيث نظر الى مدخول النفط على إنه دخل وطنى تتلقاه الحكومة وتتولى بنفسها تحديد بنود الموازنة العامة بقانون يستلم

الأمير بمقتضاه راتبا سنويا يقدر بـ ١٢ مليون دينار كويتى (٨و٤٠ مليون دولار) ـ وكما سبق فان الأمر لا يزال غير محسوم حتى الآن فى بقية بلدان الخليج والجزيرة العربية وتبعا لما ذكرته الباحثة "اديث بنروز" أن الإدارة البريطانية هى التى تدخلت من خلال مندوبيها ومستشاريها لدى العائلات الحاكمة لإقناع المشايخ والسلاطين فى بلدان الخليج بتقاسم دخل النفط مع شعوبهم، ولولا ذلك لاستحوذ الحكام على دخل النفط بأكمله!. ورغم هذا التدخل المباشر فان حكام البحرين وقطر والإمارات أصروا على ألا يقل دخلهم الشخصى عن ثلث دخل النفط. ولا يزال الامر لم يحسم على نطاق علنى حتى الآن فى كل من السعودية وعُمان[١٥].

غير أن هناك تقديرا آخر يرى أن مخصصات الحاكم فى الخليج قد زادت عن هذه النسبة بكثير منذ عام ١٩٧١، وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٥)

مخصصات رئيس الدولة كنسبة مئوية من النفقات الجارية

البلـــــــــد	النســـــــــبة
أبو ظبى	٧و٤٢ ٪
البحرين	٤٢ ٪
قـــــطر	٧و٦٤ ٪
الكـــويت	٥و ٪

المصدر:د. على خليفه الكوارى "هموم النفط وقضايا التنمية فى الخليج العربى"، مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات (الكويت :كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع،١٩٨٥) ص١٦٢، ورد فى:د.خلدون النقيب، مصدر سابق، ص ١٤٨.

ونأتى إلى أحد أهم مؤشرات إزدياد الدور التدخلى للدولة التوزيعية أو دولة رصد التخصيصات فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية للسكان، وهو أن

الدولة فى مجتمعات الخليج والجزيرة العربية صارت أكبر صاحب رب عمل حيث يعمل فى إدارات الحكومة والمشروعات والمصالح التابعة لها النسبة الكبرى من القوة العاملة هناك، ولقد أدى هذا الوضع أن تقترب الأقطار النفطية الخليجية من الدول العربية ذات الجهاز البيروقراطى العريق والراسخ فى القدم وكذلك حيث يوجد قطاع عام أو حكومى مملوك للدولة يعمل فيهما أكبر عدد من قوة العمل أو السكان فى سن العمل، مثال ذلك مصر والعراق وسوريا والجزائر (ففى البلدان الأخيرة تبلغ أعداد الأفراد الذين يعملون فى قطاع الإدارة الحكومية ومشروعات القطاع العام فضلا عن أفراد القوات المسلحة والشرطة حوالى ثلث إجمالى قوة العمل فى المتوسط)[١٦].

فقد أدى تصاعد الانفاق الحكومى فى الأقطار النفطية خاصة إلى إزدياد حصة الدولة (الجهاز الحكومى ووحدات القطاع العام) في خلق فرص العمل، ومن ثم العمل على خلق وتوسيع حجم وشرائح "الفئات الوسطى" فى المناطق الحضرية .

وقد قام الدكتور خلدون النقيب بحصر أعداد العاملين بالقطاع العام من الفئات المختلفة وكذلك ممن يعتمدون فى حياتهم بصورة رئيسية على الدولة ، هذا فضلا عن العاملين فى الإدارة الحكومية، وحدد الفئات التالية:

١) العاملون فى الحكومة ومؤسسات القطاع العام.
٢) من يتلقون مساعدات حكومية كمصدر لحياتهم.
٣) المستفيدون من برامج الضمان الإجتماعى كالمتقاعدين.
٤) الطلبة ممن هم فى سن العمل ولكن لا يعملون.
٥) الذين يكتسبون دخلا بالإعتماد على المقاولات والمناقصات الحكومية والتوريد للحكومة.
٦) من يعتمدون فى عملهم على إستخدام مرافق الحكومة .
٧) المستفيدون من برامج الإسكان الحكومى والقروض الحكومية.

٨) المستفيدون من الدعم الحكومى لأسعار السلع الأساسية .
٩) المستفيدون من الخدمات العامة التى توفرها الدولة بأسعار أقل من أسعار التكلفة.
١٠) والفئة الأخيرة تضم المنتفعين بطريقة أوبأخرى من إشراف الحكومة على شركات القطاع الخاص والمشترك.

جدير بالذكر أنه لا توجد إحصاءات دقيقة وحديثة عن حجم الفئات العاملة أو تلك التى تعتمد فى معاشها على الحكومة والقطاع العام فى بلدان الخليج والجزيرة العربية، نظرا لعدم وجود هذه الإحصاءات حتى الآن فى بعض هذه البلدان. فباستثناء البحرين والكويت لم تقم حكومات بلدان الخليج بإحصاءات عامة قبل عام ١٩٧٥، هذا فضلا عن أن إحصاء ١٩٧٥ لا يعد دقيقا..وقد قامت السلطات السعودية بإجراء إحصاء عينة عام ١٩٦٤/٦٣، إلا أنها لم تنشر النتائج رسميا، وهناك أقطار مثل عمان لم تقم بإحصاء عام حتى الآن. والمرجح أن تكون أسباب ومحاذير سياسية وراء ذلك، ومن هنا تعد أغلب الإحصاءات عن قوة العمل فى هذه البلدان تقديرية وخاصة العمل الوطنى من المواطنين هذا بجانب أن أغلب المعلومات المتاحة تتصل بالفئة الأولى وهى فئة العاملين بالحكومة والقطاع العام.وهو ما يبينه الجدول التالى:

جدول رقم (٦)

إعداد العاملين فى الحكومة والقطاع العام كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل فى بلدان الخليج والجزيرة العربية

البلـــــــد	أعداد العاملين	النسبة المئوية ٪
الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٩٣٥	٣٦
البحـرين	٣٧٧٥٨	(٠٠)
السعودية	٢٥٢٨٩٨	١٦ (١٩٨٠)
عمـــان	٣٨٨٤٠	١٢ (١٩٧٥)
قطـــر	٣٧٥٨٧	٥١و٥
الكـويت	١٦٧٦١٦	٣٤و٦

ملاحظات: (٠٠) غير معروف.
المصـدر : د. خلدون النقيب، مصدر سابق، ص ١٥٥.

تبين الأرقام السابقة إرتفاع نصيب الحكومة والقطاع العام من قوة العمل بين السكان الوطنيين مقارنة بالعاملين في القطاع الخاص الحضرى والزراعى، وتتفاوت النسبة بين قطر وآخر، فبينما زاد العاملون في الإدارة الحكومية والقطاع العام عن نصف قوة العمل في بلد مثل قطر، تليها في الترتيب دولة الإمارات ثم الكويت، نجد أن هذه النسبة تنخفض في بلدان أخرى مثل عمان الى ١٦٪ فقط، وإلى ١٢٪ فقط في السعودية، وإن كانت هذه النسبة تزيد الان بكثير في السعودية خاصة بعد مرور أكثر من ثلاثة عشر عاما على هذا التقدير(١٩٧٥)وحيث شهدت هذه السنوات توسعا كبيرا في الأنشطة والمشروعات الحكومية وتلك المملوكة للقطاع العام في ضوء إزدياد عوائد النفط والفورة الكبيرة في مشروعات البنية الأساسية مثل البناء والتشييد وقيام بعض الصناعات المملوكة للدولة في مجال البتروكيماويات والصناعات الخفيفة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نسبة هؤلاء العاملين تعد أعلى بكثير إذا ما أخذنا في الإعتبار نسبتهم من المواطنين، في ضوء أن العمالة الوافدة من عربية وغير عربية تفوق في بعض البلدان الخليجية حجم القوى العاملة المحلية، وهذا ما جعل البعض يقدر نسبة العاملين من المواطنين في الحكومة بأكثر من الثلثين في دولة مثل الكويت، حيث تتوافر عنها الإحصاءات مقارنة بالأقطار الخليجية الأخرى، إذ يعمل حوالي ٦٠٪ من الكويتيين ممن هم في سن العمل في القطاع الحكومي، بجانب ٢٥و٥٪ من غير الكويتيين من القادرين على العمل،حسب بيانات عام١٩٨١ ،وذلك على النحو التالي:[١٧] .

* مجموع العاملين في القطاع الحكومي = ١٦٧٦١٦

المواطنون الكويتيون	= ٦٣٢٨٣
العرب	= ٨٠٤١٢
الأسيويون وغيرهم	= ١٧٧٥٥
بدون جنسية	= ٦١٦٦

وتزداد نسبة العاملين من المواطنين الكويتيين فى القطاع الحكومى من مجمل قوة العمل بين المواطنين أنفسهم، وإذا أضفنا إلى هؤلاء أيضا ما ورد فى إحصاءات وزارة الشئون الإجتماعية والعمل حتى ١٩٨١/٦/٣٠ من وجود ٨٦٧٥ عائلة (أى أرباب أسر) تستلم إعانات حكومية كمصدر دخل رئيسى، يضاف إلى ذلك من نفس الإحصاءات أعداد المتقاعدين والمستحقين من المدنيين والعسكريين والتى بلغت ٨٨٩٥ فرد لنفس العام. هنا فضلا عن أعداد الطلاب ممن هم فى سن العمل ولكن لا يعملون ويتلقون إعانات حكومية مباشرة أو تتولى الحكومة الانفاق عليهم من خلال التعليم المجانى، وتقدر اعدادهم في عام ١٩٨١ بـ ٩٥٤٤٨ طالبة، وهذه الارقام تتيح لنا الوقوف على حجم الأعداد الفعلية التى تستفيد مباشرة من القطاع العام والحكومى وهو ما يبينه الجدول التالى:

جدول رقم (٧)

الاعداد الفعلية لفئات السكان المكونه للقطاعين الحكومى والعام والمستفيدة منه بصورة مباشرة فى الكويت عام ١٩٨١

الفئة المكونة والمستفيدة	الأعداد المقدرة
العاملون فى الحكومة (مدنيون وعسكريون)	١٩٠٠٠٠
الذين يتلقون مساعدات حكومية	٨٦٧٥
المتقاعدون (مدنيون وعسكريون)	٨٨٣٩٥
الطلاب فى سن العمل	٩٥٤٤٨
المجمـــوع	٣٨٢٥١٨

المصـــدر : د. خلدون النقيب، "دراسة عن البيروقراطية الحكومية فى الكويت"، القبس، ١٩٨٥/٢/١٢.

ويلاحظ أن هذه الأرقام تعنى أن ما يقرب من نصف مجموع السكان فى سن العمل فى الكويت أو ٤٧٪، يعملون كموظفين فى الحكومة أو يستفيدون بشكل مباشر من القطاع الحكومى. ويشكل هؤلاء الفئات الأربع المكونة للقطاع الحكومى (ويضم بداخله القطاع العام).

أما الفئات الباقية (ست فئات) فمن الصعب حصرها نظرا لأنها تضم جميع السكان المواطنين والوافدين، غير أننا نتوقف هنا أمام الفئة العاشرة والتى تشمل المستفيدين من تداخل أو مشاركة الحكومة فى شركات القطاع الخاص والمشترك، إذ أن هذه الفئة تدل على المدى الواسع لتغلغل الحكومة والقطاع المملوك لها (العام) فى القطاعات الخاصة والمشترك، وهى تمثل ظاهرة منتشرة بالفعل فى كافة الأقطار الخليجية النفطية.

ففى الكويت كمثال واضح نجد أن الحكومة تدخل شريكا فى جميع الشركات المساهمة المسجلة فى سوق الأوراق المالية حتى نهاية عام ١٩٨٢، فضلا عن إنها تملك الحصة المسيطرة (أى ٣٠٪ أو أكثر من الأسهم) فى ٥٥٪ على الأقل من جميع الشركات المساهمة، وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٨)

نسبة أسهم الحكومة فى الشركات المساهمة والمقفلة حتى ١٩٨٢/١٢/٢٥

نوع الشركة	عدد الشركات	عدد الشركات التى تملك الحكومة ٣٠٪ فأكثر من أسهمها	٪
الشركات المالية	١٥	٧	٤٧
الشركات الصناعية	١٤	٩	٦٤
شركات النقل والخدمات	٦	٣	٥٠
الشركات العقارية	٣	٢	٦٦
الشركات المقفلة	٤	—	—
المجموع	٤٢	٢١	٥٥(أ)

(أ) النسبة محسوبة من ٣٨ شركة مساهمة بعد إستبعاد الشركات المقفلة.

المصدر: د. خلدون النقيب، الدولة والمجتمع فى الخليج والجزيرة العربية، مصدر سابق، ص ١٥٩.

وكما سلفت الإشارة فإن حصة الحكومة والقطاع العام من إجمالى قوة العمل فى الأقطار النفطية الخليجية تزداد فى ضوء تقدير نسبة العاملين بهذين القطاعين من المواطنين من أبناء هذه الأقطار نظرا لأن نسبة كبيرة من قوة العمل من المواطنين، ممن يشكلون الآن عصب الفئات الوسطى الجديدة التى تخلقت مع عصر النفط ومع التوسع الهائل للأنفاق الحكومى فى المشروعات والبرامج الإنمائية حسب متطلبات إنتاج وتصدير النفط وليس بحساب أسس التنمية الإقتصادية المتعارف عليها كما سبق الذكر، هذه النسبة الكبيرة تفضل العمل مباشرة أو الإرتباط بالعمل فى الحكومة والقطاع العام.

يدل على ذلك المقارنة بين قوة العمل المواطنة والقوة العاملة من الوافدين عربا وأجانب، فرغم أن غير المواطنين يشكلون نسبة غالبة من مجموع القوى العاملة، إلا أن العاملين من المواطنين يركزون عادة فى الحكومة والقطاع العام، ويظهر الجدولان الآتيان ذلك :

جدول رقم (٩)

تطور أعداد العاملين فى الحكومة والقطاع العام فى بلدان الخليج ونسبة المواطنين للأعوام ٧١، ٧٥، ١٩٨١

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
١٩٧١	—	٢ —	١٣٤٠٨٢ (سعوديون ٤و٨٢٪)	٣١١٢ (عمانيون ٨و٩١٪)	— —	٨٧٠٣٢ (كويتيون ٣و٤٠٪)
١٩٧٥	—	—	١٨٤٧٤١ (سعوديون ٧٧٪)	١٩٠٠٠ (عمانيون ٩و٧٨٪)	١٠٨٢٠ (قريون ٦٤٪)	١١٣٢٧٤ (كويتيون ١و٤٠٪)
١٩٨١	١٩٧٩٣٥ (مواطنين ٣٦٪)	٣٧٧٥٨ —	٢٥٢٨٩٨ (أ) (سعوديون ٦و٧٣٪)	٣٨٨٤٠ (عمانيون ٤و٦٠٪)	٣٧٥٨٧ (قطريون ٥و٤٨٪)	١٦٧٦١٦ (كويتيون ٦و٣٤٪)

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) إلى أن المعلومات غير متوافرة. (أ) عام ١٩٨٠.
المصدر : د. خلدون النقيب، الدولة والمجتمع فى الخليج ...، مرجع سابق، ص ١٢٧.

وحسب إحصاءات عام ١٩٨١ كمثال نرى أن نسبة المواطنين من إجمالى أعداد العاملين فى الحكومة والقطاع العام زادت عن الثلث فى جميع أقطار الخليج الست، ففى الإمارات والكويت زادت قليلا (٣٦٪، ٦و٣٤٪) على حين زادت عن الثلثين فى بلد مثل السعودية (٦و٧٢٪)، وهذا يدل على أن الحكومة والقطاع المملوك لها ما زالا يشكلان أكبر رب عمل رغم أن بلدان الخليج تسير على سياسة تشجيع القطاع الخاص والباب المفتوح أمام الواردات من السلع والمنتجات المستوردة من الولايات المتحدة أو أوربا الغربية واليابان، ويرجع ذلك بالطبع الى أن دخل الحكومة يمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلى الإجمالى كما سلف الذكر بفعل سيطرتها على جميع عوائد النفط.

أما الجدول التالى فيبين ضعف حجم القوة العاملة المحلية فى النشاط الإقتصادى عموما مقارنة بقوة العمل الوافدة .

ويوضح هذا الجدول مدى ضعف القوى العاملة المواطنة والذى كان أقل من الثلث بالنسبة لإجمالى العاملين فى بلدان مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨٥ (٤و٣١٪) على حين شكلت العمالة الوافدة أكثرية كبيرة تفاوتت من ٢و٩١٪ بالنسبة لبلد مثل الإمارات الى ٤و٥٦٪ بالنسبة للبحرين مرورا بالسعودية (٧و٦٢٪).

ومنذ منتصف الثمانينات نجد أن المواطنين العاملين بلغت نسبتهم أقل من الثلث (١٠٤و٢ مليون) من مجموع قوة عاملة تقدر بـ ٦٩٤و٦ مليون، وتشير التقديرات الى أن غير المواطنين سوف يحتفظون بنسبة الثلثين أو أكثر مع منتصف التسعينيات، وسوف تحافظ على أغلبيتها فى جميع أقطار مجلس التعاون، حيث تقدر نسبتها بما يتراوح بين ٥٣٪ فى البحرين و ٧و٩٠٪ فى الإمارات مرورا بـ ٣و٦٦٪ فى السعودية(١٨). وهذا يدل على إستمرار ضعف قاعدة القوى العاملة المواطنة فى الخليج حتى مطلع القرن القادم .

جدول رقم (١٠)

القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة فى دول مجلس التعاون الخليجى (٨٠، ١٩٨٥) (الأرقام المطلقة بالالاف)

بلد الإقامة	١٩٨٠			١٩٨٥				
	المواطنون	غير المواطنون	المجموع	نسبة غير المواطنون للمجموع (٪)	المواطنون	غير المواطنون	المجموع	نسبة غير المواطنين للمجموع (٪)
الإمارات العربية المتحدة	٥٣و٩	٤٧٠و٨	٥٢٤و٧	٨٩و٨	٧١و٨	٧٤٦و٦	٨١٨و٤	٩١و٢
البحرين	٦١و٦	٧٣و٩	١٣٥و٥	٥٤و٥	٨٨و٦	١١٤و٧	٢٠٣و٤	٥٦و٤
السعودية	١٥١٨و٧	١٦٩٤و٠	٣٢١٢و٧	٥٢و٧	١٦٢١و١	٢٧٢١و٠	٤٣٤٢و١	٦٢و٧
عمان	١٦٨و٠	١١٢و٠	٢٨٠و٠	٤٠و٠	١٧٨و٠	٣٠٠و٠	٤٧٨و٠	٦٢و٨
قطر	١٤و٧	١٠٦و٣	١٢١و٠	٨٧و٩	١٧و٧	٥٥و٦	١٧٣و٣	٨٩و٨
الكويت	١٠٨و٥	٣٩٢و٦	٥٠١و١	٧٨و٣	١٢٧و٣	٥٥١و٧	٦٧٨و٩	٨١و٣
المجمــــوع	١٩٢٥و٤	٢٨٤٩و٦	٤٧٧٥و٠	٥٩و٧	٢١٠٤و٤	٤٥٨٩و٦	٦٦٩٤و٠	٦٨و٦

المصدر: د.جورج القصيفى،"نحو سياسة لتنمية القوى العاملة المواطنة فى مجلس التعاون الخليجى"، المستقبل العربى، السنة ١١، العدد١١٤، آب/ أغسطس ١٩٨٨، جدول رقم(٢)،ص٨٣.

كان من أهم نتائج تركيز الدولة التوزيعية فى الخليج العربى فى مجالات الانفاق الحكومى على قطاعات الخدمات والمرافق وإستحواذه على نسبة كبيرة من مخصصات الموازنة لأسباب سبق ذكرها، النتيجة التالية: أن قطاع "الخدمات الشخصية والإجتماعية" جذب القسم الأعظم من السكان النشطين إقتصاديا، فقد تراوحت نسبة من يعملون فى هذا القطاع، فى بداية الثمانينات، بين ما يزيد عن ثلث مجموع السكان فى سن العمل فى البحرين، ونحو ثلاثة أرباع الكويتيين، لتصل إلى ثلثى مجموع النشطين فى قطر والإمارات العربية المتحدة.

وجاء قطاعا "تجارة الجملة والتجزئة والفنادق" و "النقل والتخزين والمواصلات" فى الترتيب التالى، إذ تراوحت نسبة النشطين من مواطنى الخليج من ٤٪ من إجمالى النشطين فى الكويت إلى ١٠٪ من إجمالى البحرانيين، ومن ٤٪ من إجمالى القطريين الى ١٥٪ من إجمالى البحرانيين فى هذين القطاعين على التوالى، وتعكس الأرقام السابقة مدى محدودية وضعف روابط التشابك والتداخل بين عوائد النفط وقطاعات الإقتصاد الوطنى المحلى، إذ أن النفط كنشاط ريعى انحسر دوره بالأساس الى قطاع الخدمات فى الداخل وتوظيف الأرصدة فى الخارج، وهو ما سنأتى اليه عند الحديث عن التحالف بين الدولة ورأس المال المحلى ورأس المال الأجنبى.

وقد أدى احتياج قطاع البناء والتشييد الى الاستيراد الخالص لمستلزمات هذا القطاع وأدواته، إلى إضعاف علاقات التشابك القطاعى فى الإقتصاد الوطنى. ومن ناحية أخرى فقد افسح الانفاق العام الكبير على قطاعات الإسكان والعقارات والتجارة والمال فرصا عديدة للربح مما أدى إلى إمكانات واسعة لتكوين الثروات الخاصة ورأس المال الخاص[١٩].

وإذا تأملنا الإنعكاسات بعيدة المدى لظاهرة الدولة التوزيعية فى الأقطار

النفطية الخليجية والمنبثقة من حصر دور هذه الدولة فى مجرد توزيع المزايا والمنافع على المواطنين وبطرق غالبا ما يشوبها عدم العدالة، ومن هنا تبرز كفاءة الشخص فى إستغلال آليات التربح والكسب السريع من خلال مظاهر المحسوبية والقرابة والوساطة والسمسرة...إلخ، ومن جانب الموظفين الحكوميين من المواطنين تحول العمل لدى الحكومة أو القطاع العام إلى إداة للإثراء وتكوين رأس مال خاص، فبالإضافة إلى ما تتيحه برامج شراء الأراضى والمناقصات والمقاولات الحكومية والتوريد للحكومة من مصادر خلفية لتكوين الثروات الخاصة، نجد أن الدولة ذاتها أتاحت للمواطنين الإستفادة القصوى من جنسيتهم من خلال الإتجار بها فى ظاهره "الكفيل، حيث يستثمر المواطن حظر قوانين البلاد إشتغال العمال الوافدون عربا وأجانب فى مهن وحرف معينة، فى جلب هؤلاء العمال للداخل وإستغلالهم فى مشروعات عامة أو خاصة مع تقاضى مقابل كبير يمثل بالنسبة له نوعا آخر من الريع. وسوف نتعرض لظاهرة الكفيل فيما بعد .

كان لهذا السلوك الراكض نحو الكسب السريع أثره الظاهر على إدراك الأفراد لنمط النظام الإقتصادى بأجمعه، وتعبر الأستاذة آن كروجر عن ذلك بقولها :

"أنه إذا إعتبرنا توزيع الدخل فى مجتمع ما نتاجا للعبة الحظ والمصادفة حيث ينقسم السكان إلى أفراد محظوظين يستحوزون على أكبر قدر ممكن من ريع النفط، وآخرين فاشلين لم يحالفهم الحظ أو المهارة للحصول على الريع بأنواعه المختلفة، فإن آلية السوق فى مثل هذا النوع من المجتمعات تصير ضربا من الوهم" [٢٠].

ومن ناحية أخرى، فقد أثارت السياسات التوزيعية للدولة الريعية النفطية تساؤلات هامة حول المشكلات والتحديات التى تواجه النخبة الحاكمة

حتى أنها تضع مسألة إستمرارها فى السلطة موضع التساؤل، فى ضوء أن الجزء الأعظم من الدخل يأتى من عوائد تصدير النفط التى تتميز بطابعها الزمني المؤقت والذى يتوقف على مقدار إحتياطي النفط من جهة ومدى حاجة السوق الدولية للاستيراد من نفط الدولة الريعية من جهة أخرى، وفى هذا الصدد تواجه هذه الدولة المشكلة بإتباع أحد سببين [٢١].

أولا: إما أن تستثمر النخبة الحاكمة عوائد الدولة وعوائدها خاصة فى عملية طويلة الأمد للتصنيع المحلى بما يضمن عدم استنزاف الموارد النفطية ويواجه أيضا التقلبات المعاكسة فى السوق الرأسمالية الدولية. بيد أن هذا الحل يؤدى مستقبلا إلى تهيئة المناخ موضوعيا لنشوب صراعات طبقية، إذ أن التصنيع يعنى نشأة ونمو طبقة عاملة صناعية على درجة عالية من الوعى السياسى والتنظيمى وتبادر الى المطالبة بإقامة تنظيمات نقابية مستقلة لها أولا ثم تنظيمات سياسية بعد ذلك، وفى هذه الحال تصير النتائج فى غير صالح النخبة الحاكمة.

ثانيا: وإما أن تحاول هذه النخبة إستثمار أرصدتها البترو ـ دولارية الكبيرة فى الخارج بأكبر جهد ممكن، وهذا الحل يتضمن نقل الصراعات الطبقية والسياسية المحتملة للخارج أو تأجليها وإطالة أمد الدور التوزيعى للدولة من خلال مزيد من إستنزاف مواردها النفطية لصالح الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة، وفى حالة دولة مثل الكويت، شأنها فى ذلك شأن غالبية الأقطار النفطية الخليجية، فإنها سوف تأخذ بالخيار الثانى للأسباب التالية:

١) أن الاستثمارات الخارجية للحكومة تدر ربحا لا بأس به، فى ضوء إنخفاض عوائد النفط منذ عام ١٩٨٣، وحيث زاد نصيب عوائد الاستثمارات الخارجية من ٣و٥ ٪ فى عام ١٩٧٩ إلى حوالى ١٥٪ عام ١٩٨٠ الى ٨و٣١٪ فى ١٩٨٢ كما رأينا، هذا فضلا عن أن الحكومة تحصل على حصة الأسد من مجمل دخل الإستثمار من الخارج (٥٨٪ مقابل ١٦٪ نصيب

المصارف وشركات الاستثمار والتأمين) و٢٩٪ نسبة جهات أخرى خاصة [٢٢]، وتزداد النسبة إذا علمنا أن أغلب المصارف وشركات التأمين مملوكة للدولة، فضلا عن أن الحكومة شريك أساسى فى معظم شركات الاستثمار).

هذا فضلا عن أن الأصول الأجنبية المملوكة للحكومة الكويتية تضاعفت عدة مرات منذ عام ١٩٧٤/٧٣.

٢) رغم أن الكويت وغيرها من بلدان الخليج دخلت فى سياسة تصنيع سريع، إلا أن ذلك لم يكن جادا، فما تزال الصناعة التحويلية تشغل نسبة ضئيلة من الناتج المحلى الإجمالى. حيث تزد عن ٤ - ٥ ٪ فى المتوسط منذ منتصف السبعينيات .

وبالنسبة لأقطار الخليج الست لم تزد مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى نسبة ٥ ج فى عام ١٩٨٠، هذا فضلا عن أن قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والبناء والتشييد لم تتجاوز مجتمعة أكثر من ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى لبلدان مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨٥، على حين أن إستخراج النفط والأعمال المساعدة له ما زال يمثل النسبة الغالبة فقد بلغت حوالى ٧و٦٢٪ من الناتج المحلى الإجمـالى الخليـجى عـام ١٩٨٠[٢٣].

وأخيرا فقد أثار الإنفاق الحكومى المتزايد بنسبة كبيرة من مجمل الانفاق فى البلاد وكذلك ضخامة أرقامه فى الموازنة العامة للدولة، تساؤلات عديدة حول تفسير طبيعة القطاع العام أو القطاع المملوك للدولة ودوره فى الاقتصاد الوطنى وكذلك فى تفسير الطبيعة الاجتماعية ـ الإقتصادية للدولة والى أى نظريات الإقتصاد السياسى ينتمى؟ فهل يعبر عن رأسمالية الدولة التابعة أو رأسمالية الدولة الوطنية أو الرأسمالية الخاصة التى تطورت فى الدول الرأسمالية المتقدمة الى رأسمالية الدولة الإحتكارية.

قبل تناول هذه القضايا ينبغى علينا الا نهتم بالدور الكبير الذى يلعبه القطاع المملوك للدولة فى ذاته، وهذه التسمية تعد أقرب الى حقيقة الوضع فى بلدان الخليج من مقولة القطاع العام بفلسفة تنظيمية وتخطيطية وطبيعة ميزانياته والعلاقة بينه وبين الدولة فهو أقرب الى القطاع الحكومى نظراً لان أغلب الشركات والهيئات المملوكة له ما تزال تفتقر إلى الموازنات المستقلة أو التحويل الذاتى بالصورة التى نعرفها عن القطاع العام حتى فى الدول العربية غير النفطية التى قطعت شوطا طويلا فى هذا المضمار مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر، وإنما ينبغى لنا أن نهتم بالدلالات الإقتصادية والإجتماعية لدور هذا القطاع وعلاقته بنمط الإنتاج الإجتماعى الإقتصادى المسيطر ضمن التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية فى البلاد والتى عادة ما تتضمن أنماط إنتاج متعددة وعلاقات إنتاج إجتماعية وتجارية يسيطر أو يسود فيها نمط إنتاج وعلاقات إنتاج محددة، وحيث يجب إدخال المستويات الإقتصادية والسياسية والايديولوجية معا لفهم طبيعة التكوين الإجتماعى، على نحو ما تحدث فى ذلك بالتفصيل "نيكوس بولا نتزاس"[٢٤].

ومن هنا يجب التركيز على الطبيعة الإجتماعية ـ الإقتصادية للدولة والتى تشمل المجتمع بأكمله وتمكننا من فهم أنماط الإنتاج ونوعية النخبة، وهذا ما يعبر عنه "أجناسى ساكس" بقوله: : "إن فكرة القطاع العام أضيق من فكرة رأسمالية الدولة، لأن الأخيرة تشير إلى نمط إنتاج إجتماعى ـ إقتصادى يشكل المجتمع كله، بينما القطاع العام يشير الى الملكية العامة للمشروعات والمؤسسات الإقتصادية"[٢٥].

ومن واقع الدور الرئيسى للقطاع المملوك للدولة فى بلدان الخليج فى مجالات التوظف وإنشاء المشروعات العامة فى مجالات عديدة وسياسات الأسعار...الخ حاول البعض تطبيق المقولات الأساسية لنموذج رأسمالية الدولة

التابعة على النمط الإنتاجي الإجتماعي والإقتصادى السائد في هذه البلدان [٢٦].

غير أن فهم أبعاد وفروض ومقولات نموذج رأسمالية الدولة التابعة على نحو ما تم إستعراضه فى الجزء النظرى السابق، لا يوفر المصداقية لإنطباق هذا المفهوم على واقع وتطور بلدان الخليج. إذ تتميز هذه البلدان أولا بضعف البنية والقوى الإنتاجية خاصة القطاعات الصناعية والزراعية فى الإقتصاد الوطنى وكذلك بضيق الطاقة الإستيعابية للإقتصاد والسوق المحليين مما دفع بلدان الخليج النفطية الى الإحتفاظ بالأرصدة البترو - دولاية الكبيرة فى الخارج فى صورة استثمارات وأوعية مصرفية وأصول أجنبية، فضلا عن أن النفط لا يعد مصدرا إنتاجيا وإنما مصدرا ريعيا خارجيا كما سلف الذكر وقد نشأت عملية إستخراجه والصناعة المرتبطة به غير مندمجة أو مرتبطة قطاعيا Unincorpon ated مع بقية قطاعات الإقتصاد الوطنى، ولم تتحول الصناعة التحويلية المرتبطة به الى قاعدة إنتاجية اصيلة فى اقتصاديات البلاد، بالإضافة إلى تشوه العلاقات الإجتماعية الإقتصادية.

ومن هنا فان ما تشهده بلدان النفط الخليجية من نمو موجه للخارج بالاساس extroverted أو النمو القائم على القطاع التصديرى وأيضا إعتماد الأنفاق العام وبالتالى توسع القطاع المملوك للدولة على عوائد ريعية خارجية تتوقف على احتياجات السوق الدولية من النفط وعلى حجم الإحتياطى النفطى الذى تملكه بلدان الخليج والذى لا يزيد عمره الإفتراضى فى أغلب الأحوال عن ستين عاما، يجعل النموذج الأقرب للصحة لوصف الطبيعة الإجتماعية الإقتصادية للدولة فى هذه البلدان بالدولة الريعية ذات النمو التابع والموجه للخارج.

ومما يدل على صحة هذا النموذج نظرا لأنه يعد أكثر إقترابا من واقع الحال فى بلدان الخليج أن توسع القطاع المملوك للدولة ومن ثم الدخول فى

مشروعات ضخمة يتوقف على إنخفاض أو إرتفاع عوائد النفط، ومن هنا وجدنا أن عجز الميزانيات الحكومية فى بلدان الخليج بفعل إنخفاض عائدات النفط أدى الى التوقف عن الإستمرار فى بناء مشروعات ضخمة جديدة أو توسيع القائم منها. إذ يقتصر الإنفاق حاليا على إستكمال المشروعات التى بدأت حكومات بلدان الخليج فى إنشائها قبل الركود مثل جسر البحرين ومجمعات الحديد والصلب ومصانع البتروكيماويات والصناعات الهيدروكربونية (مشروع ينبع جبيل السعودية).

ولما كانت مشروعات البنية الأساسية قد استهلكت الجانب الأعظم من الانفاق الحكومى، وأوشكت بلدان الخليج على الإنتهاء من هذه المشروعات، ومن ثم كان يجب التحول الى الاستثمار الرأسمالى فى القطاعين الصناعى والزراعى إلا أن إنخفاض مداخيل النفط أدى الى توقف المشروعات فى هذين المجالين، ودفع الحكومات الخليجية الى المبادرة بدعوة القطاع الخاص للمشاركة فى هذه المشروعات وإنشاء مشروعات جديدة، كما هى الحال فى السعودية (٢٧).

هوامش الفصل الثالث

١) جياكومو لوتشياني، مصدر سابق ، ص ٨٣ .

٢) E.R. Service, Origins of the state and Civilization : The Process of Cultural Evolution (New York: W.W. Nortion, 1975), pp. 9-11.

٣) Jaque De Lacroix, "The Distributive State in the Workd System", Vol. 15, No. Studies in Comparative International Development, 3 (Fall 1980), p. 10.

٤) Ibid. , p. 110

٥) M.Khouja and P.G. Sadler, The Economy of Kuwait Development Finan (London: McMillan,1979),pp.35, 46.Internationaland Role in

٦) Peter Nore, "Oil and the State : A Study of Nationalization in the Oil Industry", in : P. Nore and Terisa Turner, eds., Oil and Class Zed Press, 1980) , pp. 69 - 75.Struggle (London:

٧) Middle East Economic Digest (MEED), 4 Jan. 1985, p.11

٨) Ibid.

٩) مأخوذ من د.خلدون النقيب ، مصدر سابق "ص ١٢٣ - ١٢٤" .

١٠) Field, Op. Cit., pp. 99 - 102.

١١) Dudley seers, The Mechanism of an Open Petroleum Economy (New Haven : Yale Univ. Press, Economic Growth, 1974), p. 32.

١٢) د.محمود عبد الفضيل، "السلوك والاداء الاقتصادى للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية"، ملف "الدولة الريعية العربية" ، المستقبل العربى، مصدر سابق ، ص ٩٦ .

١٣) نقلا عن : د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

١٤) د. خلدون النقيب ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

١٥) Penrose,"Oil and State in Arabia", in:Derek Hopwood, ed.,The Peninsula:Society and Politics, studies in Modern Asia and Africa, 8 (London:Allen and Unwin; Totowa, New Jersey, 1972) , pp. 274- 5,

ورد فى : د. خلدون النقيب ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

١٦) لمزيد من التفصيل انظر :

Hana Batatu, The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions (Washington, D.C. : Georgetown Univ., 1983).

١٧) د.خلدون النقيب،"دراسة عن البيروقراطية الحكومية فى الكويت" القبس، ١٢/٢/١٩٨٥ .

١٨) د. جورج القصيفى ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

١٩) Seers, Op. Cit., P. 32.

٢٠) Ann Kruger,"The Political Economy of the Rent Seering Society", American Economic Review, Op. Cit., p. 302.

٢١) De Lacroix, Op. Cit., p. 171.

٢٢) د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ انظر ايضا :

J.E. Haxelton, "Gold-rush economics : Development Planning in the Persian Arab Gulf", Studies in Comparative International Development, Vol. 13, No.2 (1978), pp. 12-13.

٢٣) عبد اللطيف يوسف الحمد ، "التغيرات الاقتصادية والتطورات المستقبلية فى الخليج العربى" ، التعاون (مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض) السنة ٣ ، العدد ٩، جمادى الآخره ١٤٠٨ هـ - يناير ١٩٨٨م ، ص ١٠- ١١ .

٢٤) لمزيد من التفصيل انظر :

* نيكوس بولانتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ترجمة عادل غنيم (بيروت : دار ابن خلدون) ، ١٩٨٣) ص ٢٩ - ٣٥ .

٢٥) أجناسى ساكسى، نماذج القطاع العام فى الاقتصاديات المختلفة (موازنة بين النموذج الهندى واليابانى) (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠) ص ٥ .

٢٦) د.خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ .

٢٧) عبد اللطيف الحمد ، مصدر سابق ، ص ٢١ - ٢٢ .

"الفصل الرابع"

"الدولة البيروقراطية ـ التسلطية"

● **يشير النموذج البيروقراطى- السلطوى الى الأزمة البنيوية /** الهيكلية التى تعانى منها أغلب بلدان العالم الثالث وبصفة خاصة تلك التى حصلت على استقلالها منذ فترة وجيزة لا تزيد عن أربعين عاما، أى عقب الحرب العالمية الثانية وفى الخمسينيات والستينيات على الأخص، فقد أستقلت هذه البلدان عن الاستعمار الأوروبى التقليدى وهى مثقلة بإرث الدولة الإستعمارية السابقة من جانب، وبتركة المجتمع التقليدى ما قبل الرأسمالى والذى لم تدخل عليه الإدارة الإستعمارية السابقة تغييرا أو تطويرا عميقا يؤدى إلى إزالة هذه الأبنية والأنساق التقليدية وإحلال أبنية وأنساق عصرية محلها، أو بالمزاوجة بين هذا التقليدى والحديث ضمن عمليات حركية (دينامية) للحداثة تجعل التقليدى يذوب وينصهر جدليا ومرحليا فى حديث مقابل أن يكسبه روح الأصالة والتراث .

والجانب الأهم من ذلك أن الدولة الإستعمارية السابقة كانت قد رسمت الحدود السياسية المصطنعة أو أعادت تخطيط هذه الحدود دون مراعاة لمعطيات التكامل الإقليمى والجهوى والأثنى والقبلى والطائفى / الدينى ... إلخ، والتى كانت موجودة بالفعل قبل الإحتلال المباشر أو غير المباشر. بل تم ذلك الأمر لتحقيق أغراض السيطرة الإستعمارية فى التفتيت والتقسيم وإثارة مشاكل التكامل والإندماج القوميين فيا بعد الإستقلال حتى تستمر هذه السيطرة فى صورة غير مباشرة وفى أشكال الإستعمار الجديد.

ومن جانب آخر فإن الدولة الإستعمارية السابقة كانت هى التى خلقت فى أغلب الأحوال الدولة الحديثة وأجهزتها البيروقراطية والأمنية والعسكرية،

منفصلة فى معظم الإحيان عن أبنية وأنساق المجتمع التقليدى وبغرض رئيسى هو إخضاع هذا المجتمع وإداراته لصالح السلطة الأجنبية مباشرة كانت أم غير مباشرة. وعمدت هذه السلطة إلى الإسهام فى تكوين فئات إجتماعية متميزة من الرأسمالية الصناعية أو التجارية أو المالية ورأسمالية الريف، حتى ترتبط مصالحها مع إستمرار أوضاع التبعية للمركز أو المتروبول (الدولة الأم) أو الإمبريالية الجديدة ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية.. وهذا ما جعل الدولة فى مجتمعات العالم الثالث وهى مثقلة بارث إنفصال الدولة عن المجتمع المدنى.

فقد نشأت الدولة الحديثة فى كنف الإدارة الإستعمارية عاجزة أو غير راغبة فى إختراق المجتمع المدنى بأبنيته ومؤسساته وأنساقه والتغلغل فيها، بحيث تكون هذه الدولة مندمجة فى المجتمع ومتفاعلة جدليا معه ومعبرة عن حقائق التركيبات والتشكيلات الإجتماعية الاقتصادية من أنماط إنتاج وعلاقات وفئات وشرائح إجتماعية مختلفة. فضلا عن التنظيمات السياسية الحزبية والجماهيرية ـ والنقابات ـ وجماعات المصالح ....إلخ.

أفاضت أدبيات الدولة والمجتمع فى العالم الثالث وعلى يد أبنائه فى شرح وتأهيل هذه القضايا على نحو ما سبق، وتعد دراسة الباحث الكينى الشهير الأستاذ "على مزروعى" من أفضل من عبروا عنها، يقول "مزروعى": "أن أبشع أضحوكة فعلها الغرب على حساب أفريقيا هى إنشاء سجنين متناقضين: أحدهما قطرى بشكل راسخ وصلد، والآخر يمتد عبر القوميات بشكل لا يقاوم. **الأول** هو سجن الدولة ذات السيادة، وهو قلعة للسيادة السياسية العسكرية **والثانى** هو سجن الرأسمالية، هو يمتد عبر القوميات بصورة إلزامية ويهزأ بإستمرار من مبدأ السيادة القطرية ذاته"[1].

كانت الدولة الحديثة أساسا عبارة عن بيروقراطية مدنية عسكرية

متضخمة لخدمة أغراض الاستعمار، ولعل ذلك هو ما جعل هذه الدولة تتجه تدريجيا عقب الاستقلال، ومع تفاقم المشكلات الكبيرة التى واجهتها واخفقت فى حالات عديدة فى إيجاد حلول ناجحة لها، الى مزيد من التسلط وكبت الحريات واتباع الاساليب الأمنية البوليسية وتطبيق قوانين وحالات الطوارئ المقيدة للحريات المدنية والسياسية وانتهاك حقوق الإنسان، ويعبر عالم الإجتماع التركى "على كازانكيجيل" عن ذلك بقوله : "أن محاولة الدولة فى إنجاز الأهداف الثلاثة، بناء الأمة وبناء الدولة وبناء إقتصاد وطنى، فى ظل إستمرار روابط التبعية لنظام الرأسمالى العالمى، تؤدى إلى الإنزلاق الى شرك الدولة التسلطية، وإشتداد العنف والعنف المضاد، وبالتالى عدم الإستقرار السياسى والاجتماعى. الامر الذى يفضى بدوره إلى تعثر المحاولة المثلثة سالفة الذكر، والتى هى صعبة اصلا [٢] .

بناء على ذلك، تعد مقولة الدولة البيروقراطية ـ التسلطية من أفضل المداخل النظرية لفهم تلك العلاقة المثلثة الأبعاد بين الدولة والمجتمع والقوى الاستعمارية التقليدية والجديدة من ناحية، كما أنها تفسر بما تملكه هذه الدولة من سيطرة شديدة وغير مبررة على المجتمع عن طريق أجهزة الأمن المتطورة تكنولوجياً وترسانة القوانين المقيدة للحريات وسياسات وأساليب للتصنت والإعتقال والتعذيب ومحاصرة كافة أشكال المعارضة وأغلب القوى السياسية الناشطة فى العالم العربى من قومية راديكالية وناصرية وقوى الاسلام السياسى أو التيارات الدينية السلفية...إنها تفسر كيفية استمرار الأنظمة والنخب الحاكمة طوال السبعينيات والثمانينيات وقبل ذلك بالنسبة لبعضها فى صورة أنظمة العرش الوراثية الملكية مثل الأردن والمغرب هذا رغم تعدد مظاهر التمرد والتقلقل والسخط الشعبى والتى أدت إلى إضعاف أسس الشرعية السياسية والعقائدية لهذه الأنظمة.

ويبدو أن ذيوع نماذج الدولة البيروقراطية ـ التسلطية فى الأقطار العربية

أدى إلى أن أيا من هذه الأقطار لم ينج منها، حتى أن الأستاذ "مايكل هدسون" يرى أن النظام السياسى العربى القائم اليوم سلطوى فى الأساس...وان التوجه منذ بداية السبعينيات كان ينمو الى المزيد من الحكم السلطوى. فقد تضاءلت التظاهرات والاحتكاكات التلقائية، والاسر الحاكمة والأنظمة التى كان يظن أنها لن تصمد لا تزال باقية معنا، وأحزاب المعارضة الأصيلة وحركاتها وتجمعاتها قد فقدت أهميتها، والحريات السياسية تم كبتها، أو كاد، فيما أوشك أن يكون "حالة طوارئ" دائمة، وبيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، قد ازدادات تضخما وانتشارا. ويبدو أن نمو الدولة، ونمو قدراتها على الحكم، مع أواسط الثمانينات، قد سبق التغييرات المجتمعية التى تتولد عنها المطالب السياسية، فى كل من البلدان العربية الكبيرة والصغيرة على حد سواء...." [٣].

وفى هذا الإطار يعتبر نموذج الدولة البيروقراطية ـ التسلطية مدخلا مناسبا لفهم طبيعة الدولة فى بلدان الخليج العربى، إذ يفسر لنا ما أسماه "بتراس" الدولة الثالثة" أى "دولة القمع" أو المضمون الإدارى الأمنى لسلطة الدولة هناك.

وإذا كانت الدولة القطرية العربية قد أهتمت ببناء وتقوية الجيش فذلك لإن الجيش يعد رمزا للسيادة الوطنية من جانب، ومستودع للصهر الوطنى لأبناء المناطق المختلفة ولإيجاد هوية مشتركة وكأداة من أدوات التحديث ايضاً، فإن الملفت للنظر أن الإهتمام المغالى فيه بتطوير وتضخيم المؤسسة الأمنية قد طغى فى أحيان عديدة على مهمة بناء الجيش ذاته، رغم أن العكس هو الصحيح، وكان وما يزال ذلك الإهتمام متعلقا بسبل وسياسات حماية النظام الحاكم وتكريس شرعيته، حيث الجهاز الأمنى إحدى أهم ركائز الشرعية فى البلدان العربية على إختلاف تقسيماتها، ويعد هذا الجهاز من

أهم أدوات احكام قبضة الدولة على المجتمع وتحقيق الاحتكار الفعال للسلطة، الذى هو إحدى أهم سمات الدولة البيروقراطية التسلطية.

ورثت الدولة القطرية الحديثة أساسا معقولا للمؤسسة الأمنية من الفترة الإستعمارية، أو لجأت الى مساعدة الخبرة الأجنبية لإقامة هذه المؤسسة وتوسيعها. وبالإضافة الى ماسبق ذكره حول ضرورات تقوية هذه المؤسسة فهناك السبب الاهم والذى يعتبر ظاهرة لصيقة بالدولة القطرية العربية منذ ميلادها، وهو أن بعض الكيانات القطرية كان مرفوضا أو تحيط بشرعيته الشكوك من فئات إجتماعية رئيسية وقوى قومية وحدوية داخل الكيان ذاته، كما أن كثيرا من أنظمة الحكم كانت الشكوك وماتزال تحيط بشرعيته حتى مع قبول الكيان القطرى.

فما تزال الدولة القطرية تواجه أزمة مستحكمة قديمة ـ مستحدثة وهى التناقض بين حدود الإنتماء القومى العام للأمة العربية وحدود الولاء السياسى والقانونى للكيان القطرى، حيث ما زالت النظرة اليه ككيان "خارجى" عن المجتمع قائمة فى عديد من الأقطار العربية، وهذه قضية شغلت الفكر السياسى والقومى العربى كثيرا.

هناك دلائل على عظم إختراق الدولة البيروقراطية ـ التسلطية للكيانات القطرية منها أن وزارات الداخلية العربية ما تزال تعتبر من أكبر الوزارات السيادية وغير السيادية حجما وموارد ونفوذا. وفى حالات عديدة نجد هذه الوزارات تضلطع بمهام "سياسية" وتنفيذية تتجاوز نطاق الأمن المباشر، إذ تشرف فى بعض الاحيان على ميادين الصحة والتعليم والبلديات والجمعيات والنوادى التطوعية والسجون والإنتخابات وإعطاء رخص قيام الأحزاب السياسية والنقابات والتنظيمات الجماهيرية الأخرى(٤).

يتشابه الأمر بالنسبة لبلدان الخليج والجزيرة العربية، فقد بدأ بعضها فى

الخمسينيات والستينيات بإقامة وتوسيع خدمات الأمن والمخابرات لضمان الاستقرار، حتى أن "هدسون" يطلق عليها "ملكية المخابرات"[٥]، كانت السعودية سباقة فى هذا المجال، فقد أنشأت شعبة المخابرات العامة فى عام ١٩٦٣ بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وعلى غرار تنظيمها الداخلى، وتنقسم الشعبة الى فرعين: فرع عسكرى وفرع مدنى ويعمل الأثنان فى الميدانين الداخلى والخارجى على حد سواء. وتقع مكاتبها الرئيسية فى الرياض وجدة فضلا عن ٢٧ فرعا فى المناطق (حسب إحصاءات ١٩٧٩). وقد زودت فى نفس العام بجهاز كمبيوتر لجمع المعلومات وتصنيفها. ويتمتع هذا الجهاز بصلاحيات واسعة فى البحث والتحرى والتصنيف فى ضوء تصاعد حركات المعارضة ومحاولات الإنقلاب المتعددة طوال الخمسينيات والستينيات، وإن كانت قد شهدت خفوقا نسبيا فى السبعينيات والثمانينيات، ولم تشهد المملكة سوى حادث اقتحام الحرم الملكى من قبل جماعة "جهمان العتيبى" فى نوفمبر ١٩٧٩، ولذلك أسباب عديدة لا داعى للخوض فيها.

جدير بالذكر أن الملك الراحل فيصل، عين صديقه ومستشاره الشخصى كمال أدهم على رأس جهاز المخابرات وأوكل إليه مهمة إنشائه ودعمه منذ عام ١٩٦٣ حتى إحالته للتقاعد فى ١٩٧٩/١/٢١ضمن سياسة متبعة لتقليص نفوذ أتباع الملك فيصل عقب اغتياله فى عام ١٩٧٥[٦].

يتبع جهاز المخابرات السعودى الملك مباشرة منذ إنشائه ويتلقى الاوامر والتعليمات رأسا منه، كذلك الحال بالنسبة للحرس الوطنى السعودى الذى نشأ عقب صدور قرار حل الحرس الملكى السعودى فى عام ١٩٦٤، كوحدة متميزة داخل الجيش نظريا، بالإضافة إلى وحدة متميزة أخرى هى حرس الحدود، وقد ضم الحرس الوطنى عند بداية انشائه بقايا القوات القبلية التى كانت القوة الاساسية فى قيام المملكة عام ١٩٣٢، ونظرا لغلبة الأمية على ضباط وجنود

الحرس، فقد أعيد تنظيمه على أسس حديثة فى الستينيات على غرار الفيلق العربى الشهير الذى اضطلع بمهمة حماية العرش الأردنى، إلا أن المحاولة ما تزال غير ناجحة فى ضوء دوره الذى برز فى عدم حسم المواجهة مع حركات المعارضة والمقاومة التى ظهرت فى الخمسينيات والستينيات وكذلك فى حادث الحرم الذى هز أسس العائلة المالكة ولم ينقذ الموقف سوى تدخل سلاحى الطيران الأردنى والفرنسى بصفة اساسية.

تمت إعادة تنظيم الحرس الوطنى بإشراف وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ضمن إتفاقية لتحديثه فى ١٩٧٣/٣/١٩، وقدم البنتاجون المعونة الفنية وتجديد التجهيزات، هذا فضلا عن أن الحكومة السعودية ترسل سنويا للتدريب عددا يقدر بـ ٢٠٠ ـ ٣٠٠ جندى الى الولايات المتحدة (٧).

يتولى الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد والنائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء رئاسة الحرس الوطنى منذ إنشائه، ويتلقى أوامره من الملك مباشرة، وقد تحول الى قوة عسكرية خاصة بميزانيتها وتكوينها وتنظيمها ويشكل الدرع الرئيسى لحماية العرش، هذا فضلا عن كونه أحد أهم مراكز القوة والسلطة فى العائلة المالكة والتى تحفظ لمن يتولاها التوازن فى السلطات بين أمراء المملكة النافذين، خاصة وأن المملكة تتميز بانتشار وتغلغل افراد الأسرة الحاكمة فى كافة قطاعات الدولة على عكس الملكيات الأخرى مثل الأردن والمغرب ومصر قبل الثورة، ولا يقل عدد الأمراء عن ٥٠٠٠ أمير.

ملابسات قيام الدولة البيروقراطية ـ التسلطية:

هناك إتفاق بين عدد من الباحثين حول ظروف قيام الدولة البيروقراطية ـ التسلطية فى بلدان الخليج والجزيرة العربية، ومن أهم هذه الظروف تنامى وتصاعد حركات واسعة للمعارضة والاحتجاج قبل قوى سياسية وإجتماعية تقليدية وحديثة كانت أم ليبرالية أو ماركسية، وقد مثلت الخمسينيات

والستينيات عصرا ذهبيا لهذه الحركات ابان المد القومى الثورى بقيادة الناصرية، ونظرا لأن أغلب بلدان الخليج حصل على الاستقلال فى أواخر الستينيات فقد أذعنت الأسر الحاكمة تحت ضغوط كفاح بعض القوى التقليدية والوطنية من أجل الاستقلال وكذلك قيامها برفع مطالب الإصلاح السياسى نحو مزيد من الحريات وتقوية دور الهيئات بالحد من امتيازات الاسر المالكة والفئات التقليدية من العائلات التجارية والعقارية الكبيرة المتحالفة مع هذه الأسر وتقنين هذه الامتيازات وأيضا تحسين الظروف المعيشية والإجتماعية العريضة من السكان.

بيد أن الأوضاع تغيرت مع الإستقلال الجزئى أو الكلى، وراحت الاسر الحاكمة تقلص مما كانت قد اضطرت الى الإذعان إليه من بعض الحريات السياسية وبعض مظاهر التعددية، وبدأ فى إتخاذ مزيد من الإجراءات لتشديد قبضة السلطة على كل القوى التقليدية والحديثة وبما يمكنها من الإحتكار الفعال للسلطة [٨] .

هناك عوامل أخرى كانت وراء زيادة ميل الأنظمة الحاكمة فى بلدان الخليج الى التسلط وإحكام القبضة على المجتمع، لعل أهمها أن هذا الميل تدعم لمحاصرة مضاعفات التحولات الجنينية فى البناء الإجتماعى والتى بدأت مع زيادة الثروة النفطية وخاصة فى نشأة طبقات وسطى جديدة فى هذه البلدان. فازدياد دور النفط فى الإقتصاد المحلى التقليدى أدى إلى تقليل أهمية الأنشطة الإقتصادية مثل الزراعة والصيد والرعى وبالتالى اقتلاع تجمعات كبيرة من السكان من مواقعها التقليدية فى البناء الإجتماعى كالبحارة والغواصين والنواخذة والحرفيين. وقد شكل هؤلاء نواة الطبقة الوسطى الجديدة، فضلا عن ازدياد اعدادا المتعلمين حديثا ونمو معدلات الحراك الإجتماعى، من جراء دخول هؤلاء فى الإدارات الحكومية والجيش وقطاعات

التعليم والصحة وغيرها[٩].

جدير بالذكر أن أغلب الحركات السياسية السرية أو المنفية التى مارست نشاطها من الخارج (فى بلدان عربية أو أجنبية) جاء أعضاؤها من الطبقة الوسطى الجديدة، فى السعودية بوجه خاص، كما أن الحركات القومية والليبرالية فى الكويت والبحرين وغيرهما إنتمت إلى هذه الطبقة، وإذا كانت الأنظمة الملكية الحاكمة هناك ظلت تواجه حركات المعارضة والإصلاح والمقاومة من خلال تهدئة الضغوط السياسية والعسكرية المتصاعدة من قبل هذه الحركات عن طريق إصدار الوعود والتطمينات المتعددة بتطبيق بعض المطالب وتنفيذ بعض الإصلاحات فقد كان لذلك أسبابه إبان تصاعد المد القومى الناصرى فى الستينيات ورغبة هذه الأنظمة فى عدم الصدام أو التحدى لهذا المد.

بيد أن إنحسار الحركة القومية العربية عقب هزيمة ١٩٦٧ ورحيل جمال عبد الناصر، أدى إلى أن تتجه الأنظمة الملكية المحافظة فى بلاد الخليج إلى إقامة الدولة البيروقراطية ـ التسلطية، ساعدتها فى ذلك ظروف الإنتعاش والرواج المالى والنقدى بفعل زيادة عوائد النفط، هذا فضلا عن أن إتجاه هذه الأنظمة الى التوسع فى الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ومشروعات البنية الأساسية وتقديم الخدمات المدعمة أو المجانية، أدى بدوره إلى ازدياد نفوذ الدولة البيروقراطية ـ التسلطية وإنحسار الحركات المعارضة القومية والليبرالية. ولكن ذلك لم يعن إختفاء المعارضة كلية، فقد نشطت معارضة التيارات الدينية السلفية مع أواخر السبعينيات.

يدلنا المثال السعودى على صحة هذا التحليل، فقد واجه الضغط السياسى المتنامى من خلال الوعد المتكرر بإصدار ما سمى بـ "النظام الأساسى للمملكة، وهو شبيه بالدستور وبالعمل على إقامة مجلس شورى أو إستشارى"، وكان يعلن عن ذلك فى كل مرة يواجه فيها النظام السعودى

مصاعب داخلية أو خارجية. وقد بدأ ذلك فى عام ١٩٥٨ (إبان صراع سعود ـ فيصل) و ١٩٦٠ (نفس الصراع)، و ١٩٦٢ (أثناء حرب اليمن وحدوث إضطرابات داخلية) و ١٩٧٠(فى أعقاب محاولة إنقلاب والتطهير الذى تم فى صفوف الجيش وسلاح الطيران) و١٩٧٥ (اغتيال فيصل) و ١٩٧٩ (حادث الحرم وأزمة داخلية) و١٩٨٢ وفاة خالد وتولى فهد) [١٠].

طبيعة النظام الحاكم:

سلفت الإشارة إلى أن إحدى السمات الأساسية للدولة البيروقراطية ـ التسلطية ـ هى السعى الدائب لتحقيق الإحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة فى المجتمع لحساب النخبة الحاكمة، وفى سبيل ذلك تستغل حالة الانفصال بين الدولة والمجتمع المدنى الموروثة من الإدارة الإستعمارية السابقة فى اضعاف مؤسسات المجتمع المدنى، وبعض هذه المؤسسات كان قويا وفعالا وبعضها الآخر هشا، وفى تشديد سيطرة الدولة على المجتمع من خلال إختراق هذا المجتمع بعدم السماح بإقامة تجمعات أو منظمات طوعية على أساس إختيارى فيما سمى بالإدماجية المجتمعية أو التضامنية الإجتماعية كما سبق الذكر، وحظر قيام هذه التجمعات من دون الحصول على موافقة السلطات المختصة، بل فى أحيان كثيرة تبادر الدولة ذاتها الى إقامة هذه التضامنيات تحت إشرافها ورقابتها وتسن لها القوانين المنظمة.

أما التجمعات أو التضامنيات القائمة بالفعل قبل نشؤ الدولة ذاتها فإن الأخيرة تسعى إلى حصارها وإضعافها من خلال الرقابة الدائمة وفرض القيادات التابعة لها على التجمعات والنوادى والروابط المهنية والثقافية والنقابات العمالية ـ إن وجدت ـ وكذلك العمل على شل فعاليتها من خلال اخضاعها ماليا بتقديم التمويل اللازم لها .

حققت الأسر الحاكمة فى بلدان الخليج احتكارها الفعال لمصادر القوة

والسلطة أولا عن طريق تخليق الدولة ذاتها حول هذه الأسر كمؤسسة مركزية، وزادت من مركزية السلطة بجعل مؤسسات الدولة (تنفيذية وتشريعية وإدارية وأمنية وقضائية وثقافية وتعليمية وإعلامية ودعائية ... إلخ) مجرد إمتداد وظيفى لهذه الأسر. بحيث : يترجم الولاء للدولة فى النهاية، على أنه ولاء شخصى للأسر الحاكمة " على حد تعبير خلدون النقيب"(١١).

ومن الجدير بالذكر أن إحتكار الأسر المالكة لا يقف فقط عند المناصب الرئاسية والوزارية الرئيسية، وإنما يمتد إلى سلطات وهيئات أخرى فى الدولة ، ففى السعودية مثلا حيث تعد الأسرة المالكة وفروعها أكبر أسرة مالكة من حيث العدد بين الملكيات العربية، فتبعا لتقديرات عديدة يتراوح العدد بين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ أمير ذكر فى الفروع المختلفة لآل سعود، وحيث سميت الدولة الثانية باسم لقب المؤسسى، ويحتكر كبار الأمراء النافذين سلطات الحكم المركزية والمحلية (الإمارات) فى حين يشغل الأمراء الصغار مناصب عديدة فى الرئاسات العليا من الخدمة المدنية والعسكرية والمؤسسات والهيئات شبه الحكومية، وقد كان ذلك التغلغل والإختراق بمثابة دفاع قوى عن النظام، هذا فضلا عن أن إنتشارهم على كافة المستويات المركزية والمحلية يمثل مصدرا هاما للمعلومات.

وقد تلقى كثير منهم حظا طيبا من التعليم والتأهيل العالى، وتتميز بنية العائلة المالكة السعودية بأن مجموعات القوة تتشكل فى وصول الأخوة الأشقاء، وأقوى هذه المجموعات هى آل السديرى "المكونة من سبعة أشقاء ينحدرون من أم تنتمى الى آل السديرى، وأقواهم الملك نفسه (فهد) ونايف وسلطان.

وهناك فروع للعائلة تتمتع بنفوذ فعال منها آل الشيخ المنحدرون من الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس التحالف الدينى - القبلى مع محمد بن سعود أمير الدرعية (الرياض حاليا)وهؤلاء يتولون الشئون الدينية وشئون العدل، وآل جلوى"(١٢)...إلخ.

ويقف آل الصباح فى الكويت فى قمة النظام السياسى، ويشغلون مناصب عديدة بدءا من الأمير وولى العهد ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء السياديين وغير السياديين، وتتكون العائلة من فرعين : آل جابر، وآل سالم. ويتبادل الطرفان عادة منصب الإمارة.

ويتربع آل خليفة على رأس السلطة السياسية فى البحرين، ويتولى الأمير، وهو واحد منهم، مناسب عديدة بجانب الإمارة فهو يعد الحاكم المدنى والدينى، بجانب القائد الأعلى للقوات المسلحة والبوليس. ويشغل أعضاء العائلة رئاسة المجالس البلدية للمدن الكبرى، وحتى بالنسبة للمجلس الإستشارى الذى تكون نتيجة المطالب الشعبية بالتغير السياسى والإجتماعى عام ١٩٦٥، فقد دخله عشرة من أفراد الأسرة المالكة(١٣) .

ويتشابه الوضع فى قطر، فمن الأسرة الحاكمة يأتى الأمير الذي هو رئيس الوزراء أيضا ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية والمالية والإقتصاد ... إلخ، كذلك التحالف الأسرى الحاكم فى الإمارات، حيث يأتى حكام الإمارات الست من أقوى القبائل فى مشيخاتهم. ويتحكم فرعان رئيسيان هما : أبناء سلطان وأبناء خليفة فى المناسب السياسية الهامة والحساسة، فضلا عن أسر أخرى تتولى وظائف هامة فى النظام السياسى هما : آل عتيبة، آل السويدى، آل الكندى، هذا فى إمارة أبو ظبى، أما فى الإمارات الأخرى فهناك آل مكتوم، والقواسم والنغميمى وآل فعلا وآل السارجى. غير أن آل نهيان وآل مكتوم يقبضون بالفعل على السلطة السياسية الإتحادية (١٤).

أدى سعى الأسر المالكة الخليجية إلى الإحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة، إلى أن ترفض أو تظهر مقاومة كبيرة لفكرة إشراك تجمعات أو فئات إجتماعية من السكان فى السلطة، يبدو ذلك من تجربة المحالس التشريعية على سبيل المثال، فيما عدا الكويت ـ التى شهدت لحقب طويلة نسبيا مجلس

أمة ينتخب ثلثا أعضائه ويعين الثلث الباقي، غير أن هذا المجلس كثيرا ما تعرض للحل وكان آخرها عام ١٩٨٦، لا نجد سوى بلدين يوجد بهما مجلس استشاري دون صلاحيات تشريعية أو رقابية، هما الإمارات (المجلس الوطنى الإتحادى منذ عام ١٩٧١) وقطر (منذ عام ١٩٦٤)[١٥].

أما البحرين فإن تجربة مجلس الشورى بها لم تزد عن عامين (١٩٧٣ - ١٩٧٥) وكان المجلس منتخبا إنتخابا جزئيا[١٦]. وقد سبق القول أن النظام السعودى يرفض دائما إنشاء مجلس تشريعي، ورغم أن الوعد الذى صدر عقب محاولة جهيمان العتيبى فى نوفمبر ١٩٧٩ تضمن بالفعل صدور قانون إنشاء مجلس شورى. غير أنه لم يشكل حتى الآن. وماتزال السلطة فى البلدان الخليجية تعتمد بالاساس على التحالفات والتوازنات القبلية فى داخل الأسرة الحاكمة الواحدة وفيما بين القوى العشائرية المتحالفة، هذا على الرغم من حدوث تحولات لا بأس بها فى بنية المجتمع القبلى التقليدى وظهور الطبقة الوسطى الجديدة. ويعبر وضاح شرارة عن ذلك فى دراسته عن المجتمع السعودى المعاصر القائم على الإنقسام الى مجتمعين غير متساويين وينطبق ذلك الى حد كبير على بقية المجتمعات الخليجية - "مجتمع عماده التراتب القبلي والقوة القبلية، ولحمته علاقات القرابة والتحالف .. ومجتمع آخر يستمد وحدته النسبية من هذا الإلتحاق ويتراتب تبعا لوظائف التبادل والإنتاج والصيانة" [١٧].

التركيب المؤسسى للحكم:

تمارس الأسر الحاكمة السلطة عن طريق عدد من الترتيبات والتركيبات "المؤسسية" - وهذه التسمية تشير إلى التأسيس العقلانى/ الرشيد للسلطة على النحو الذى تحدث عنه "ماكس فيبر" وإنما تتضمن خليطا من التقاليد القبلية والحديثة" - لعل من أهمها الأبنية الإدماجية أو التضامنية فيما يسمى

بـ "التضامنيات" والتى تشكل على أساس غير رسمى، ومن خلال إجراء عدد من التوازنات بين القوى المختلفة وعن طريق التلاعب بالقوى الإجتماعية فى تقسيم عمل مستحدثة.ويشير معنى التضامنيات الى تلك القوى الإجتماعية ذات الطبيعة المندمجة/ المتضامنة التى تسمح لها الدولة بالتعبير عن آرائها ومصالح أعضائها داخل مؤسسة الحكم وليس خارجها أى لا تنشأ مستقلة عن سلطة الدولة، وتختار الأخيرة رؤساءها أو ترضى عنهم [١٨].

وفيما عدا الأسر أو التحالف القبلى الحاكم، توجد على الأقل ست تضامنيات[١٩] :

١) **البنية القبلية** : وعلى قمتها شيوخ القبائل الذين تعترف بهم وتتعامل معهم الحكومة على المستوى المحلى.
٢) **التـــجار** : رؤساء العائلات التجارية الكبيرة والذين يتجمعون عادة فى الغرف التجارية والصناعية.
٣) **البنية الطائفية** : وعلى رأسها قادة الطوائف الدينية كالشيعة والأباضية والسنية والزيدية .
٤) **الحركات الدينية** : ويقف على قمتها القادة الدينيون من ممثلى الحركات الدينية والمطاوعة وغيرهم .
٥) **الطبقات الوسطى** : ورغم أنها طبقات حديثة إلا أن الحكومة تتعامل معها على أساس عائلى وقبلى نظرا للحظر الذى تفرضه على قيام روابط أو منظمات نقابية مهنية لها.
٦) **تجمعات العمال** : فى الأقطار التى يوجد بها عمال من المواطنين، ومن يمتلكون منهم تنظيمات نقابية وتتعامل معهم الحكومة من خلال الحصار الدائم.

ونتيجة لعدم سماح الأسر المالكة لهذه التضامنيات بالتنظيم المستقل فهى تتعامل من خلال تمثيل قادتها فى "مؤسسات" الدولة، فى الحكومات أو فى

المجالس البلدية أو على مستوى الإمارات والمقاطعات فى المجالس المحلية المختلفة، بجانب الجيش والشرطة والهيئات شبه العسكرية مثل الحرس الوطنى.

ويورد خلدون النقيب تركيب مجلس الأمة الكويتى (١٩٧٨ ـ ١٩٨٤) والذى أكمل دورته القانونية، والذى يدخل ممثلوا التضامنيات الست على النحو التالى[٢٠] :

أ- **القبـــائل** : ٢٧ نائبا (العوازم، المطران، العجمان، الرشايدة، العنوز، العتبان، الظفير،الفضول على التوالى).

ب- **التجـــار** : ١٤ نائبا (للتيارين المحافظ والإصلاحى).

جـ- **الطوائف الدينية** : ٥ نواب (للشيعة بإتجاهها المعتدل والمتزمت).

د- **الحركـات الدينية** : ٤ نواب (مناصفة للإخوان المسلمين والسلفيين).

هـ- **الطبقة الوسطى** : لم ينجح أحد خارج "المؤسسات" الأخرى (أى عدا أبناء الطبقة الوسطى الذين فازوا بصفتهم القبلية أو إنخراطهم الدينى وعددهم ستة مرشحين .

و- **العمـــال** : لم يفز أحد .

هكذا أدى إعتماد الدولة التسلطية على التضامنيات فى ظروف الخليج والجزيرة العربية الى اضفاء الطابع المؤسسى على البنى القبلية والطائفية.

أما عن طريق التلاعب بالفئات والقوى الإجتماعية والسياسية كسبيل لخلق التوازنات القبلية والطائفية، فهى تختلف من قطر لآخر، ومن أهم هذه الطرق:

أ) إنتقاء وتعيين القيادات والكوادر المختلفة فى النخبة الإستراتيجية والحاكمة (التى تضم رؤساء وقادة الوحدات والإدارات الحكومية والعامة والتى تلى فى الترتيب مؤسسات الرئاسة والوزارة وأجهزة الأمن والمخابرات والجيش والتى يطلق عليها قلب النخبة أو النخبة الحاكمة)[٢١].

ب) ويتمثل الإسلوب الثالث فى تشكيل التحالفات المؤقتة من قبل الأسر المالكة، أو الإيهام بعقدها فى بعض القوى الإجتماعية مقابل القوى الأخرى.

جـ) المهارة الملحوظة من قبل الأسر المالكة فى إستقطاب قيادات المعارضة وإحتوائها فى منظومة الوضع القائم، إما بإعطائها مراكز سياسية مؤثرة، أو بفتح منافذ واسعة للإثراء على حساب الدولة.

وبالإضافة إلى ماسبق من أمثلة حول أساليب التلاعب، نذكر أمثلة أخرى توضح طريقة إختيار وتوظيف الكفاءات والقيادات فى النخب الإستراتيجية والحاكمة، فقد حاول الملك سعود فى بداية الستينيات إشراك بعض الكوادر من التكنوقراط الجدد الذين نالوا شهادات جامعية من أكبر جامعات أوروبا وأمريكا وذلك عند تشكيل مجلس الوزراء فى عام ١٩٦٠، وذلك رغم إعتراضات العائلة المالكة وعلى رأسها الأمير فيصل رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، غير أن التجربة لم تدم أكثر من خمسة عشر شهرا، أعيد بعدها تشكيل المجلس على القواعد العشيرية التقليدية وإن كان لم يستبعد كلية التكنوقراط الذين إحتفظوا ببعض المناصب الوزارية غير السيادية ولم يسمح لهم بممارسة نشاط سياسى مثال ذلك إستبدال الطريقى (وهو وطنى) باليمانى (وهو تكنوقراطى موال للغرب) فى وزارة النفط عام ١٩٦٢ وتلاه تكنوقراطى آخر هو هشام الناظر وزير المالية السابق عقب إقالة اليمانى فى عام ١٩٨٥.

وتوالى شغل التكنوقراط للوزارات الفنية فى التشكيلات الوزارية المختلفة فى عام ١٩٦٥ (خمسة أمراء من الأسرة المالكة وستة وزراء تكنوقراط للنفط والزراعة والمواصلات والاعلام والصحة والعمل)، وعام ١٩٧٥ (ثمانية أمراء من بين خمسة وعشرين وزيرا وأربعة عشر وزيرا تقنيا فى الوزارات السابقة بجانب وزارات التربية، التجارة، البريد والبرق والهاتف، الصناعة والتخطيط، بجانب ثلاثة منهم كوزراء دولة)[٢٢]، ورغم هذا العدد الكبير إلا أن هؤلاء الوزراء ليسوا نافذين فى صنع السياسة العامة فى ضوء ضعف نفوذ

وزارتهم وكون مجلس الوزراء لا يساهم بصفة رئيسية فى إتخاذ القرارات، حيث يعد ذلك من إختصاص الأسرة المالكة وحدها.

هناك أيضا كمثال على التحالفات المؤقتة غير الرسمية لجوء الأسرة الحاكمة فى كل من البحرين والكويت الى إستخدام الورقة الطائفية للتهدئة والإستقطاب، مثل التقارب مع الشيعة فى بعض الأوقات ومنحهم إمتيازات وفرصا للحراك الى أعلى بصورة لا تتماشى مع حجمهم بين مجموع السكان، كذلك هناك إسلوب التحالف مع القبائل ضد التجار والطبقات الوسطى فى الحضر، أو التحالف مع الحركات السلفية ضد التيارات القومية، وقد برز التحالفان الأخيران عقب هزيمة ١٩٦٧[٢٣].

ومما يلفت النظر هنا أن المهارة الفائقة التى أبدتها الأسر المالكة فى التلاعب بالقوى القبلية والدينية التقليدية والفئات الحديثة مثل الطبقة الوسطى وتجمعات العمال من المواطنين، هى مهارة مؤقتة ومرحلية وكثيرا ما تعرضت لاختبار قاسى إبان الاضطرابات والتحركات المعارضة والتى عرضت أسس ومصادر شرعية الأنظمة الخليجية الحاكمة للإهتزاز، وكانت طرق إدارة وإنهاء الأزمات عنيفة دموية وقائمة على أساس الدعم الخارجى للنظام، بغض النظر طبعا عن المخاطر الخارجية إبان المد القومى الثورى فى الستينيات وأثناء حرب الخليج وما بعدها والثورة الإيرانية، مع نهاية السبعينيات وحتى الآن.

ولعل أهم التحديات ـ المخاطر الكامنة تأتى من النمو المتصاعد لحجم الطبقات الوسطى الجديدة وقطاعاتها المختلفة.

فقد نمت نسبة هذه الطبقة الوسطى الجديدة بمعدلات متزايدة بلغت ١و٢ ٪ من مجموع قوة العمل فى ١٩٦٥، وزادت إلى ٦و٤ ٪ فى عام ١٩٧٥، ثم ٢و٧ ٪ فى عام ١٩٨٠، و ١و٨ ٪ فى عام ١٩٨٥[٢٤].

يأتى التحدى الآخر من تشكيل البذور الجنينية من تجمعات العمال فى

صناعة النفط والبتروكيماويات والصناعات الصغيرة الأخرى، ويؤدى تبلور ونمو هذه التجمعات الى إزدياد وعيها السياسى مما يدفعها لرفع مطالب الإصلاح أو التغيير الإجتماعى والسياسى، ويصف د. محمد الرميحى المرحلة الأولية لتشكيل التجمع العمالى فى البحرين، على سبيل المثال ـ بقوله :

"إن المجموعات الأولى من العمال، الذين كانوا مجبرين على العيش بالقرب من مراكز عملهم، إعتادت أن تتجمع على أساس الإنتماء القروى أو الطائفى أو على أساس القرابة، لكنهم بدأوا تدريجيا يشعرون بأنهم كلهم "مستخدمون لدى الشركة على أساس واحد، ويدأ شعور بالزمالة والرفاقية ينمو بينهم. وبدأت العناصر السنية، المنحدرة من فروع (أفخاذ) قبائل تعتاد قبول الأوامر من الشيعة الذين كانوا يعتبرون أقل شأنا فيما سبق. والأكثر من ذلك أن العناصر السنية أخذت تتقبل العمل اليدوى كوسيلة للربح، هذا العمل الذى كان يعتبر من قبل مصدر مهانة وذل"[٢٥] .

وفيما يبدو أن فعالية الأسرة الحاكمة فى إدارة شئون البلاد وفى إحتكار مصادر القوة والسلطة من خلال تثبيت دعائم هذه الأسرة وأساليب التلاعب سالفة الذكر فضلا عن اللجوٴ الى قوى الأمن الداخلى والحرس الوطنى، هذه الفعالية أظهرت ضعفها النسبى خاصة فى ضوء إنخفاض عوائد النفط ومظاهر المعارضة (السلفية الآن) بحيث تؤثر مستقبلا على كفاءة النظام فى إحتواء أو كبت المعارضة التى سوف تتسع مظاهرها وفئاتها وحركاتها، فبالنسبة للنظام السعودى يطرح بعض المراقبينَ تساؤلات حول مدى إستمرارية البدو فى "معازل الهواء"[٢٦] على هوامش الحضر قد أزالا الولاءات القبلية التى دعمت من الروابط المادية بين آل سعود والقبائل وأبقت فقط على الولاء المرتبط بالمال.

هوامش الفصل الرابع

١) Ali Mazrui, "Africa Entrapped", in: H. Bull and A. Watson, eds., The Expansion of Interna tional Society (London: Oxford Univ. Press, 1984), p. 290.

٢) Ali Kazancigil, ed., The State in Global Perspective (London: Gower, UNESCO, 1986), Specially Chapter Entitled", Paradigms of Modern State Formation in the Periphery", pp. 119 - 136.

٣) **مايكل هدسون،** مصدر سابق، ص ١٨ ـ ١٩ .

٤) **انظر لمزيد من التفصيل** حول هذه المهام المتضخمة والإنتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان فى الوطن العربى تقارير منظمة العفو الدولية الصادرة سنويا منذ عام ١٩٨٣، وتقارير ودوريات المنظمة العربية لحقوق الإنسان (١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧) والتقرير الأخير لعنوان "حقوق الإنسان فى الوطن العربى لعام ١٩٨٨ (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٩٠) .

٥) **مايكل هدسون،** مصدر سابق، ص ٢١.

٦) **د.غسان سلامة،** السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة فى العلاقات الدولية (بيروت : معهد الإنماء العربى ، ١٩٨٠) ص ص ٥٣ ـ ٥٤.

٧) **نفس المصدر،** ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

٨) **لمزيد من التفصيل** حول حركات المعارضة فى الخمسينيات والستينيات، **أنظر :**

- Tim Niblock, ed., State, Society and Economy in Saudi Arabia (New York: Vintage Books, 1982).
- T. Niblock, ed., Social and Economic Development in the Arab Gulf (London: Croom Helm, 1980).

* **قصة المعارضة السياسية** فى مملكة النفط، من ملف مجلة المنار (باريس) **حول :** "الصراع الإجتماعى ومستقبل النظام فى المملكة العربية السعودية"، السنة ١، العدد ١١، نوفمبر ١٩٨٥، ص ٥٢ - ٦٩.

* د. صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢، ١٩٧٤)

٩) أنظر فى أسباب المنشأة ونمو الطبقة الوسطى الجديدة:

* د. خلدون النقيب، مصدر سابق، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.
* د. سعد الدين إبراهيم، (محرر)، مصدر سابق، ص ١٩٠.
* د. سعد الدين إبراهيم، النظام الإجتماعى العربى الجديد- دراسة فى الاثار الإجتماعية للثورة النفطية (القاهرة:دار المستقبل العربى،١٩٨٢)ص ٩٠ وما بعدها.

١٠) مارك هيلر، ناداف سافران، "الطبقة الوسطى الجديدة وإستقرار النظام فى العربية السعودية"، المنار، ملف "الصراع الإجتماعى ومستقبل النظام فى المملكة العربية السعودية"، مصدر سابق، ص ٣٢ ـ ٣٣ .

١١) د. خلدون النقيب، الدولة والمجتمع فى الخليج ...، مصدر سابق ، ص ١٤٧.

١٢) David Long, The Persian Gulf : An Introdtion to its Peoples, Politics and Economics (Colorado : Westview Press, 1976), pp 28 - 30 .

١٣) Fred Halliday, Arabia without Sultans: A Political Economy of Instability in the Arab World,Op. Cit., pp. 114 - 126.

١٤) John D. Antony, Arab States of the Lower Gulf : People, Politics, Petroleum (Washigton, D.C.:The Middle East Institute,1975),pp.104-158.

١٥) ورد فى : د. خلدون النقيب، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .

١٦) د. اسحق الخورى، القبيلة والدولة فى البحرين : تطور نظام السلطة وممارستها (بيروت : معهد الإنماء العربى، ١٩٨٣) ص ٣٣١ ـ ٣٥٤ .

١٧) د.وضاح شرارة، الأهل والغنيمة:مقومات السياسة فى المملكة العربية السعودية (بيروت : دار الطليعة، ١٩٨١) ص ١٣٧ - ١٣٨.

١٨) لمزيد من التفصيل حول ذلك، راجع الفصل الرابع من الجزء النظرى للدراسة .

١٩) هذا التقسيم الذى يقدمه د. خلدون النقيب هو الأقرب الى الدقة، أنظر المصدر السابق، ص١٤٩.

٢٠) نفس المصدر، ص ١٥٠.

٢١) لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم النخب الحاكمة والإستراتيجية والشريحة الثانية : Second Stratum

أنظر :

Leonard Binder, In a Moment of Enthusiasm : Political Power and the Second Stratum in Egypt (Chicago, Ill. : Univ. of Chicago Press, 1978), pp. 12-18.

وكتطبيق على النخب الإستراتيجية والحاكمة فى السعودية، أنظر :

Manfred W. Wenner, "Saudi Arabia : Survival of Traditional Elites", in: Frank Tachau, ed., Political Elites and Political Development in the Middle East (New York : Joho Wiley, 1975). pp. 157 - 191.

٢٢) د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية. ، مصدر سابق ص ٧٠- ٧٢.

٢٣) انظر كمثال : د. فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم فى الحركة الإسلامية المعاصرة (القاهرة : دار الفكر، ١٩٨٦) ص ٢١ - ٢٦.

٢٤) سافران، هيلر، مصدر سابق ، ص ٢٩.

٢٥) د. محمد غانم الرميحى، البترول والتغير الإجتماعى فى الخليج العربى (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥) ص ٥١ - ٥٢ .

٢٦) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

Donald p. Cale, "Pastoral Nomads in a Rapidly Changing Economy: The Case of Saudi Arabia", in : T.Niblock, ed.,Social and Economic Development in the Arab Gulf, Op. Cit., pp. 106 - 121.

* د. سعد الدين إبراهيم، النظام الإجتماعى العربى الجديد، مصدر سابق ، ص ٢٣ - ٢٧.

"الفصل الخامس"

"تحالف العروش والتجار ورأس المال الغربى"

● سوف يركز هذا الفصل على تحليل مؤثرات النظام الرأسمالى العالمى على التحولات الداخلية من زاوية دور الدولة وتحالفاتها الداخلية مع الفئة السمسارية التجارية والعقارية من كبار التجار ورجال الأعمال، وإتجاه الإثنين الى التحالف مع رأس المال الدولى المصرفى والمالى.

فقد تميزت عملية الإندماج فى النظام العالمى بعد بزوغ عصر النفط وإزدياد عوائده وتضخم الأرصدة البترو دولارية المحولة للإستثمار فى أوربا الغربية والولايات المتحدة بمزيد من إنخراط الأقطار النفطية الريعية فى آليات ومؤسسات النظام الدولى (المصارف الغربية الكبرى، هيئات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، سوق المال الأوربى Euro market Money، الشركات متعددة الجنسية..إلخ) وبمضاعفة صور تبعية هذه الأقطار للمراكز الرأسمالية الدولية، وفى إطار ذلك نشأ تحالف ثلاثى بين النخبة الحاكمة على رأس الدولة وقطاع الأعمال المحلى ورأس المال الأجنبى بكافة أنواعه.

وتنبع أهمية معالجة آليات التبعية وتأثيرات النظام الدولى على الداخل، أى على التحولات والأبنية والتشكيلات الإجتماعية والإقتصادية، من أن أغلب الدراسات العربية والأجنبية ركزت على الإقتصاد السياسى للعلاقات الدولية للنفط وأهتمت بسياسات الدول الرأسمالية المستهلكة للطاقة تجاه الدول العربية وغير العربية المنتجة والمصدرة للنفط فى تشكيل جبهة للمستهلكين هى الوكالة الدولية للطاقة IEA وإبتلاع الأرصدة النفطية من خلال تدوير الفوائض فى الإقتصاد الغربى وإضعاف سيطرة منظمة الأوبك على السوق الدولية للنفط .. إلخ.

ومن هنا ينبغى علينا أن نولى إهتماما أكبر لدراسة وتحليل طبيعة القوى والفئات والتحالفات الحاكمة والمسيطرة ذات المصلحة الجوهرية فى الإرتباط التابع للغرب الرأسمالى والتى تدافع عن إستمرار هذا الإرتباط، خاصة وإنها بإنخراطها فى النظام الدولى سياسيا وماليا وإجتماعيا كونت ثروات هائلة وشكلت فئات متميزة إستحوذت على الثروة والسلطة فى مجتمعات الخليج والجزيرة العربية.

وتركز هذه الدراسة بصفة أساسية على الفئات والشرائح التى أرتبطت برأس المال والإستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر .

ويمكن تحديد معالم هذا التحالف الثلاثى على النحو الذى يوضحه الشكل التالى والذى صاغه الإقتصادى العربى البارز محمود عبد الفضيل.

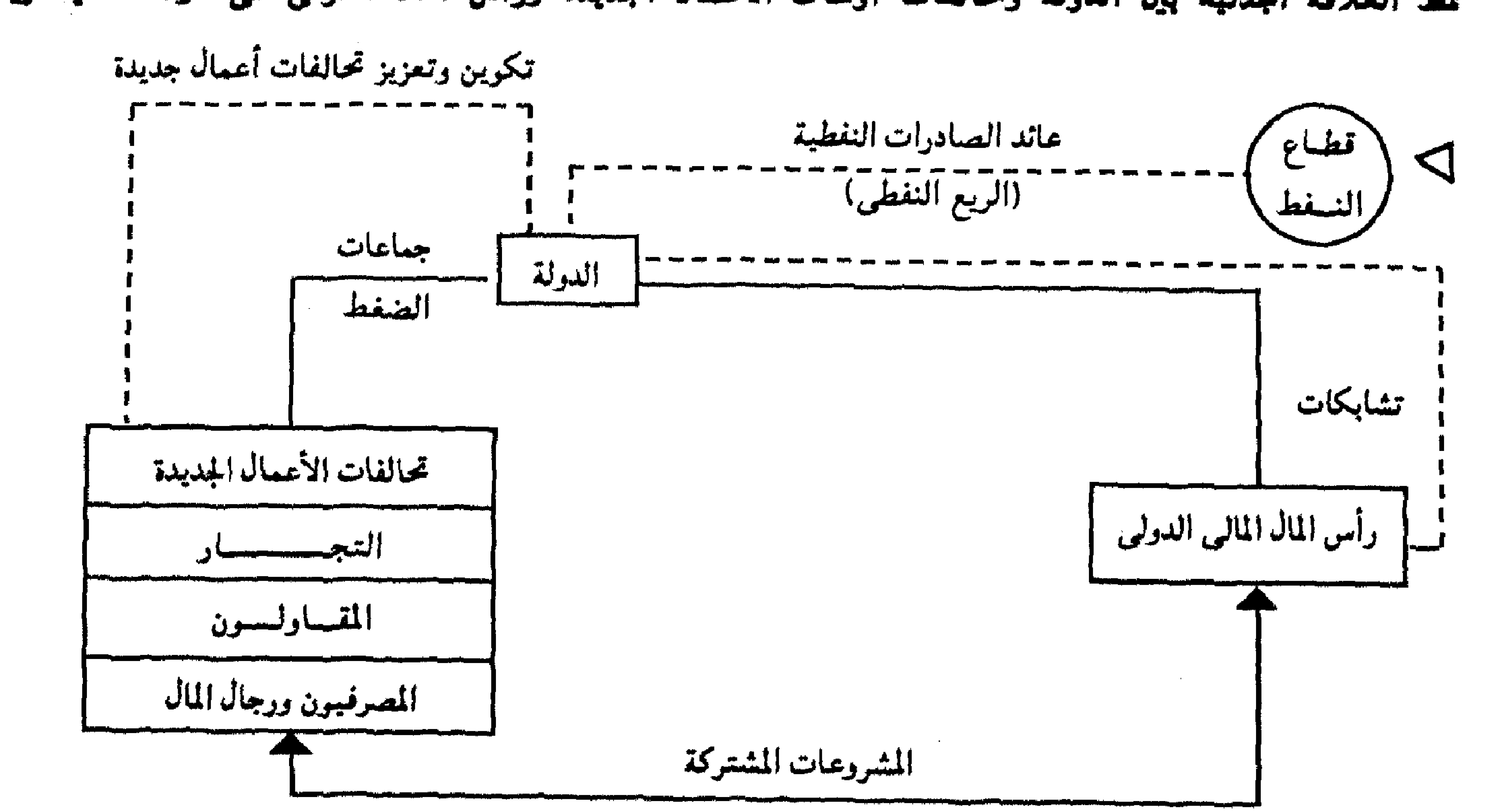
★ الدولة وقطاع الأعمال الخاص:

أسهمت الدولة بشكل رئيسى فى خلق مجموعات جديدة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال والثروات الخاصة الضخمة، وأدت سياساتها إلى إنتعاش وإنماء التجمعات القديمة من كبار التجار وكبار أصحاب الأراضى العقارية نموا سرطانيا، وسوف نهتم هنا فقط بتلك المجموعات "المترسملة" التى كونت ثرواتها ومارست أنشطتها من خلال التعامل المباشر وغير المباشر مع الدولة والاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية فى الداخل والخارج، وهو ما يتصل بموضوعنا الرئيسى: تأثير المتغيرات الخارجية وآليات السيطرة فى النظام الدولى على التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى الأقطار الخليجية.

فحينما تكون العوائد النفطية الجانب الرئيسى من الريع فى دولة نفطية ريعية فإن "إعادة التدوير الداخلى للريع النفطى "داخل الإقتصاد الوطنى تفضى إلى تكوين حزمة من الدخول الريعية الملحقة عن طريق برامج الانفاق العام. وتتكون إتجاهات الانفاق الحكومى تلك من المصادر التالية بصفة أساسية:[1].

شكل رقم (١)

نمط العلاقة الجدلية بين الدولة وتحالفات أوساط الأعمال الجديدة ورأس المال الدولى فى دولة نفطية ريعية



المصدر: د. محمود عبد الفضيل، "السلوك والأداء الإقتصادى للدول النفطية الريعية فى المنطقة العربية"، ملف الدولة الريعية العربية، المستقبل العربى، السنة ١٠، العدد ١٠٣، سبتمبر / أيلول ١٩٨٧، ص ١٠٠.

١) المصروفات الموجهة إلى قطاعات البناء والتشييد، والتى تتولد منها عمولات وعوائد على المضاربات العقارية، والمناقصات والعطاءات والتوريدات للحكومة التى تسند عادة بالأمر المباشر إلى أفراد من الأسرة ومن كبار العائلات التجارية والعقارية.

٢) التحويلات أو برامج الرفاه مثل برامج إستهلاك الأراضى .

٣) الانفاق الحكومى المباشر على مشتروات السلاح والعتاد الحربى والتجهيزات العسكرية.

٤) مدفوعات موجهة لشراء الأنظمة التكنولوجية الحديثة والخدمات الإستشارية.

٥) ورغم أن الأجور والمرتبات قد لاتؤدى إلى تكوين ثروات كبيرة، فهناك الدعم الموجه إلى الواردات من السلع والخدمات والمهمات والتى تسمح بتكوين هذه الثروات للأفراد ولقطاع الأعمال، ويتحقق ذلك من خلال ربح التجزئة.

أتاحت أبواب الإنفاق الحكومى سالفة الذكر تكوين شريحة تجارية عليا قوامها المصدرون والمستوردون والمقاولون والمضاربون العقاريون، وأيضا كبار المسئولين ممن يتقاضون عمولات كبيرة نظير إتمام الصفقات.

وقد استطاعت المجموعات السابقة من أصحاب الأعمال الخاصة تحقيق أوضاع إحتكارية نافذة فى السوق المحلية عن طريق علاقتهم بالدولة وبأفراد الأسر الحاكمة الذين يعملون بدورهم شركاء فى الأعمال والصفقات والعطاءات.

استفاد هؤلاء - إذن - من عملية إعادة تدوير الريع النفطى عن طريق الدولة والتى تقترب بالفعل من "توزيع الغنائم" على الفئات الإجتماعية المختلفة من المواطنين وذلك ما جعل أغلب المواطنين يتعيشون من الريع النفطى ويتحولون بذلك من منتجين مباشرين الى "ريعيين خلّص" pure rentiers،

ومن جانب آخر أضحت المجتمعات الخليجية منقسمة بين شريحتين: تمثل الأولى العمالة الوافدة (عربية وغير عربية)، وهذه تتقاضى أجورا ومرتبات نظير عملها وإنتاجيتها، والثانية تمثل السكان المحليين الذين يحصلون على أنواع مختلفة من الريع، فبجانب ما سبق نجد ظاهرة "الكفيل" الذى يستخدم "الجنسية" أو المواطنة لأغراض التجارة ويعبر عن هذه الظاهرة على خليفة الكوارى بقوله :

"إن رأس المال البشرى المحلى والمهارات المحلية فى الأقطار النفطية الغنية آخذة فى الإندثار والتآكل الفعلى، رغم إرتفاع مستوى التحصيل الدراسى، فطالما أصبح المواطنون فى الأقطار النفطية أكثر تعودا على العيش من دخل يشبه "ريع الوقف"، فإن مساهمتهم فى الإقتصاد الإنتاجى ستكون هامشية"(٢).

وهكذا فنحن إزاء مجتمع مكون من شرائح ريعية متراتبة على أساس هرمى، يعبر عنه د. حازم الببلاوى على النحو التالى :

"..إنتظم المجتمع فى هيكل أشبه بهرم من الشرائح الريعية المتتابعة التى تحصل على مزايا خاصة نتيجة لموضعها المتميز، وهى تقوم بدورها بإعادة توزيع جزء منه لحلقات تالية من الشرائح الريعية. وهكذا تظهر الدولة فى شكل هيكل من الشرائح الريعية تقف الدولة على رأسه، بإعتبارها المصدر الأول للريع والملاذ الأخير للشرائح الريعية الأخرى إذا تعرضت لأية مصاعب" (٣).

تجسد التراث القبلى القديم فى توزيع المنح والعطايا من الحاكم على القوى القبلية المتحالفة معه أو كنوع من الإسترضاء والإغواء لتلك التى تظهر مقاومة لسلطة الحاكم، تجسد بإسلوب مستحدث فى أن يراكم كثير من المسئولين ثروات خاصة كبيرة من وراء تنفيذ المشروعات العامة، "وفى كثير من الأحيان ينظر إلى إرساء العطاءات كنوع من التعبير عن رضا الحاكم وعطاياه" (٤).

فى هذا المناخ تم تسخير بعض المشروعات الكبرى أو المشروعات المشتركة الضخمة والعطاءات خصيصا لأفراد وعائلات متنفذة لتكوين ثروات خاصة لبعض من يتولون مناصب عامة، ومن هنا اختلطت أو ذابت الحدود بين المصلحة الخاصة وأضحت السلطة سبيلا لتكوين الثروة. بيد أن الوضع يختلف من قطر خليجى لآخر. فبينما تعتبر الكويت نموذجا للصرامة والتشدد فى الفصل بين الوظيفة العامة والمنافع الخاصة، فإن بعض الأقطار الأخرى تبدى مزيدا من المرونة والتساهل فى هذا الصدد، مثال ذلك السعودية التى كان الانفاق الحكومى فيها سبيلا إلى توليد الثروات الخاصة، وظهرت بعض الأسماء الكبيرة وذات الشهرة الخاصة فى تحقيق مكاسب شخصية بفعل الإرتباط الوثيق بالسلطة مثل عدنان خاشقجى ومهدى التاجر وغيث فرعون، أو بعض الأمراء مثل محمد عبد العزيز، ومحمد بن فهد وسلطان بن عبد العزيز وغيرهم فيما سيأتى بالتفصيل.

هناك شريحة أخرى من أصحاب الثروات الخاصة التى تكونت بفعل أنشطة الوساطة والسمسرة، ولكنها تمتاز عن ظاهرة الكفيل بأنها ترتبط بالدولة والشركات متعددة الجنسية، وفى السعودية بوجه خاص نشطت هذه الشريحة فيما يطلق عليه د. سعد الدين إبراهيم "المنظم السعودى الجديد" New Saudi Interpreneur ، وإن كانت التسمية غير دقيقة، لأن تعريف المنظم فى إطار خبرة الرأسمالية الغربية ينطوى على وجود قدر من رأس المال لدى هذا الشخص وتتوافر لديه روح المخاطرة، فضلا عن مستوى معين من الكفاءة فى الإدارة، وهذه الأشياء لا تتوافر فى النظير السعودى، إذ لاتندرج أنشطة "السمسار" broker أو "الوسيط" السعودى ـ وهى تسمية أفضل ـ فى الأنشطة المألوفة التى مارسها المنظمون فى الرأسماليات الغربية الحديثة. هذا فضلا عن أن هذا الشخص لا يحتمل أية مخاطرة ويمكنه القيام بدوره دون وجود قدر

كبير من رأس المال، أو حتى بدون رأس مال فى البداية، وعادة ما لايفقد شيئا من رأسماله، ومع ذلك يضمن الربح دائما[٥].

ويروى د. سعد الدين إبراهيم قصة أحد هؤلاء من واقع جولات ميدانية له فى السعودية، فقد حصل على الماجستير فى التخطيط والإدارة من إحدى الجامعات الأمريكية وعمل بوزارة التخطيط لمدة عامين فقط، وقد أنيط به مع عدد آخر من التكنوقراط الأشراف على إعداد الخطة الخمسية الأولى للتنمية فى المملكة، غير أنه سارع بتقديم إستقالته من عمله الحكومى ليكّون شركة خاصة وهو بعد فى سن الرابعة والثلاثين مع أربعة من أصدقائه وكانت أغراض الشركة التعامل فى الإستيراد والتصدير وإعداد دراسات الجدوى للمؤسسات العامة والخاصة وتقديم الإستشارات الهندسية والإدارية وبناء الطرق والمبانى الحكومية والفنادق والمستشفيات ومحلات السوبر ماركت...إلخ . وفيما لا يزيد عن خمس سنوات أصبح هذا الشخص وشركاؤه من أصحاب الملايين، خاصة وقد أستغل خبرته السابقة فى العمل الحكومى فى إنهاء و "تخليص" أعماله وفى الإرتباط بالمسئولين لإرساء العطاءات عليه.

ومما يثير الإنتباه هنا، أنه بدأ وشركاؤه برأسمال قليل لا يتعدى ٥٠ ألف دولار وفيلا مكونة من أربع غرف وعدد قليل من العاملين وتليفون وتلكس، وكان يتعامل بذلك القدر الضئيل من الأموال والإمكانيات فى عقود حكومية تبلغ ملايين الدولارات [٦].

أظهر هؤلاء السماسرة قدرا عاليا من المهارة فى فن العقود من الباطن من خلال الحصول على عقود كبيرة، ثم يطرحونها للتنفيذ على مقاولين من الباطن، من الدول العربية وبعض الدول الأجنبية مثل كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، ويضمن هؤلاء من ذلك ربحا وفيرا.

ولعل طبيعة الأنشطة التى يمارسونها تنفى عنهم صفة "الرأسمالى

الهلامى" التى أطلقها د. سعد الدين إبراهيم، إذ أن هذه الأنشطة تنحصر فى التوسط بين الدولة (لتأمين عقود المقاولات وتراخيص الإستيراد والبناء) ودوائر الأعمال والشركات الأجنبية التى تقدم لهم الخبرات الفنية والإدارية والإستشارات والتسويق...إلخ. ومن هنا فهى "شريحة وسيطة وسمسارية". ولا تتوافر فيها القيم والسلوكيات الخاصة بالإنجاز والمبادأة والمخاطرة التى تتمتع بها الرأسمالية، ومن هنا أيضا لا يمكن تسميتها "رأسمالية وسيط وسمسارية" على نحو ما يذكر د. محمود عبد الفضيل(٧).

ونظرا لحساسية هذه القضية ـ أى قضية تكون شرائح متميزة من أصحاب الثروات الكبيرة من بين أفراد العائلة المالكة والعائلات التجارية والعقارية الكبيرة ـ فإن أغلب الحكومات النفطية الخليجية تضرب عليها ستارا كثيفا من الغموض والكتمان، ومن هنا فإن المتاح من معلومات لا يعد كبيرا، ومن بين مظاهر إستغلال الوظيفة العامة لخدمة المصالح الخاصة ما حدث فى وزارة الخارجية السعودية، فبعد إغتيال الملك فيصل وتولى نجله سعود وزارة الخارجية أتاح الأخير لكبارموضفى الوزارة والسفراء فرصا لزيادة ثرواتهم، وقد استغلوا هم الآخرون بدورهم المنافسة بين الأمراء. ومن أبرز الأمثلة هنا محمد إبراهيم مسعود وزير الدولة الذى كان معلما فى مدرسة إبتدائية حين إلتحق بالوزارة عام ١٩٤٨، ويترأس اليوم عددا من المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى، هذا فضلا عن السفير السعودى السابق فى باريس وواشنطن على رضا والذى ينحدر من عائلة ممعنة فى الثراء(٨).

ولقد أتاح مكوث السفراء السعوديون فى الخارج لفترات طويلة نسبيا فرصا للبعض منهم للثراء مستفيدين من نفوذهم الشخصى ومن مكانة المملكة. مثال ذلك على الشاعر ورفيق الحريرى اللذين كادا أن يكونا شخصيات لبنانية نظرا لبقائهم دبلوماسيين لفترة طويلة بلغت عشر

سنوات(كان الشاعر مثلا ملحقا عسكريا ثم سفيرا للسعودية فى لبنان قبل أن يتولى وزارة الاعلام) وكذلك هشام الناظر الذى ظل سفيرا للسعودية بالقاهرة طيلة عشر سنوات متتالية وغيرهم[٩].

إستطاعت الفئات الجديدة من كبار التجار والموظفين الدخول كذلك الى القطاع الزراعى من خلال آليات متعددة يقدمها وضاح شرارة على النحو التالى :

"إن حلول نظام غذائى جديد ومستورد محل النظام السابق الذى كان التمر عنصرا أساسيا من عناصره، وغلبة شروط إستثمار مختلفة عن الشروط السابقة تتطلب رأس مال كبير وتقنيات حديثة مستوردة، أدى ذلك إلى إندثار الملكيات الزراعية الصغيرة والى استصلاح أراضى جديدة ترويها المياه الجوفية أو السطحية المجمعة. وغالبا ما تعود هذه الأراضى التى تشكل قاعدة قطاع زراعى جديد إلى "برجوازية" مؤلفة من كبار التجار والموظفين ومن الشخصيات النافذة ورجال الدين[١٠].

التداخل بين الدولة ودوائر الرأسمالية العالمية:

لعل الجانب الأهم هنا هو دراسة طبيعة الروابط والتشابكات المصلحية التى تبلورت إبان ازدياد الثروة النفطية بين النخبة الحاكمة على قمة الدولة وقطاع الأعمال الخاص فيما يسمى بـ "الفئة السمسارية" أو فئة الصفقات ودوائر المال والأعمال فى الغرب الرأسمالى .

وتتشابه دوائر النشاط الخاص من أصحاب الثروات ورؤس الأموال فى بلدان الخليج مع نظيراتها العربية الأخرى ـ مع الإختلاف فى طبيعة الأنشطة والتعقد التركيبى والنشأة التاريخية ـ فى أنها لا يمكن أن تنمو بطريقة مستقلة وذاتية، وإنما يكون ذلك فى إطار الالتحاق برأس المال الأجنبى أو بالإعتماد على دعم وتشجيع الدولة.

وفيما يتعلق بالدولة ذاتها فقد اتجهت الأقطار النفطية الغنية فى الخليج والجزيرة العربية الى إيداع أرصدتها النفطية الهائلة فى بنوك الغرب الكبرى أو فى شراء أوراق مالية حكومية، أو لجأت إلى إعادة توجيه البترو - دولارات لمساعدة الدول الرأسمالية المتقدمة بالمساهمة فى تحسين أوضاع موازين مدفوعات هذه الدول . وتعتبر السعودية أهم هذه الأقطار فى هذا الصدد، إذ تعد أحد المشترين الكبار لسندات الخزانة الأمريكية التى تصدرها الحكومة وهى غير قابلة للتسويق، وتمثل تعاملا تفضيليا بين حكومتين مثلها فى ذلك مثل مشتريات الأسلحة، وهناك أسباب سياسية هامة من وراء ذلك، حيث تستطيع الحكومة السعودية إستخدام فوائضها فى توثيق علاقتها مع الحكومة الأمريكية، ورغم ما فى ذلك من إحتمالات لوقوع أضرار بهذه الفوائض، فإن الرياض تفضل إستمرار ربط عملتها بالدولار توثيقا للعلاقة الخاصة.

وتتوزع الأرصدة السعودية فى الولايات المتحدة كما يلى : ٤و٥٦٪ منها استثمارات فى أوراق مالية حكومية، ٥و٢٠ ٪ اسهم وسندات الشركات، ١٤٪ ودائع فى البنوك التجارية، ٤و٦٪ استثمارات مباشرة، والباقى فى استثمارات أخرى)[١١].

وقد بلغ حجم رأس المال السعودى المستثمر فى الخارج حسب إحصاءات عام ١٩٨٥حوالى ١٥٠ مليار دولار، بينما لم يزد هذا الرقم عن٢١٤ مليون دولار فى بداية السبعينيات، ويمثل إزدياد الإستثمارات فى الخارج فرصة للحكومة السعودية فى تحويل جانب كبير من عائد استثمارات فى الداخل خاصة فى ضوء إنخفاض عوائد النفط.

جدير بالذكر أن السعودية وجهت جزءا لا بأس به من أرصدتها المالية الى صندوق النقد الدولى بعد اشتداد الحملات والضغوط الغربية عليها، ولم

تتمكن من مقاومة هذه الضغوط، كما لم تستطع أن توقف إسهامها فى الصندوق على إمتلاك سلطة تقريرية أو قوة تصويتية مناسبة تتلاءم مع قيمة المساهمة بما يسمح لها من توجيه المساعدات للدول التى ترغب فى إقراضها، وقد ردت مؤسسة "بروكنجز" على ذلك فى تقرير لها بالقول" أن على السعوديين أن يودعوا فوائضهم فى مكان ما، فإذا إتجهت أموالهم نحو شراء سندات أمريكية، فليس على واشنطن إلا أن توجهها بدورها كقروض إلى صندوق النقد الدولى. أما إذا قرر السعوديون، بخلاف ذلك، إيداعها فى مصارف تجارية، فيمكن لصندوق النقد الدولى أن يقترض مباشرة هذه الأموال" (١٢).

وتذكر بعض التقديرات أن الإستثمارات العربية فى الدوائر المالية الغربية العالمية بلغت ٣و١٧٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٢، وأن أكثر من ٦٠٪ منها مستثمرة فى أوراق مالية حكومية وأن هذه الأموال الهائلة كانت العنصر القوى فى توازن الحساب الجارى الأمريكى وتنشيط الإستثمار فى أوربا الغربية، وتلجأ الدول النفطية الخليجية إلى الإعتماد على عوائد هذه الإستثمارات رغم تآكلها المستمر بفعل تقلبات النظام النقدى الدولى وأسواق المال العالمية وإنهيار البورصات العالمية الشهير فى أكتوبر من عام ١٩٨٧، فى ضوء إنخفاض عوائد النفط، ويدل الجدول التالى على ذلك.

جدول رقم (١٢)

تطور عوائد تصدير النفط فى بعض بلدان الخليج(سنوات مختارة) مليار دولار سنويا)

البلـــــد	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦
الســـعودية	٢٢و٥٧	٣٢و٢٣	٥٧و٥٢	١١٣و٢٠	٢٤و٥٠	٢٠
الكـــويت	٦و٥٤	٧و٩٥	١٦و٨٦	١٤و٩٠	١٠و٢٠	٦
الإمـــارات	٥و٥٤	٨و٢٠	١٢و٨٦	١٨و٧٠	١٢و٠٠	٧
قـــطـــر	١و٤٥	٢و١٠	٣و٠٨	٤و٧٢	٣و٢٠	١

المصدر: Betaaleum Economist, July 1987,
ومجلة البترول (القاهرة) يوليو / تموز ـ أغسطس / آب ١٩٨٦.

ويقدر البعض أن جميع الإستثمارات الأجنبية الصافية لدول الأويك خلال الفترة ١٩٧١ـ ١٩٨٤ تبلغ حوالى ٣٤٥ بليون دولار. تملك السعودية وحدها ٩٠ بليونا، والكويت ٨٠ بليونا، والإمارات ٢٠ بليونا، وحوالى ١٥ بلوينا لكل من قطر والبحرين وعمان[١٣] ويوضح الجدول التالى حجم الدخل من الإستثمارات العربية فى الخارج:

جدول رقم (١٣)

الدخل من الإستثمارات العربية فى الخارج (مليار دولار)(سنوات مختارة)

البلـــــــد	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الكـــــويت	٤و٢	٥و٢	٤
السعـــــودية	٤و٤	٧٥و٢	٧و٦
الإمـــــارات	٧٣و.	٨٣و.	٣و١
قطـــــــر	١٥و.	٢٦و.	٢٤و.

المصدر: زهير بكداشي، "إختلال توازن المدفوعات، الأويك، الأسواق المالية"، النفط والتعاون العربى، المجلد ٧، العدد ٣، ١٩٨١، ص ٨٨.

سجلت الفوائض المالية المودعة بالخارج إنخفاضا ملحوظا، فقد إنخفضت من حوالى ٢٠٦ مليار دولار فى ١٩٨٠ وهو عام الذروة بالنسبة لها، إلى ١٢٦ مليارا فى عام ١٩٨٦، تستحوز السعودية على ٦٨ مليار دولار تليها الكويت ٤٣ مليارا فالإمارات عشرة مليارات فقطر خمسة مليارات، ويقدر أن رصيد الفائض المالى إنخفض فى عام ١٩٨٧ إلى ٧٢و٨٦ مليار دولار، وينخفض فى عام ١٩٨٨ إلى ١٦و٥٦ مليارا، كما يقدر أن تنخفض إيرادات الفائض المالى من حوالى ٨ مليارات دولار فى عام ١٩٨٦ إلى ٩٨و٧ مليارات فى عام ١٩٨٧ و ٦٦و٥ مليارات فى عام ١٩٨٨، على أساس بقاء أسعار البترول عند ١٨ دولار للبرميل الواحد. أما إذا إنخفضت إلى ١٥ دولارا للبرميل فإن الأرقام تقل عن ذلك بكثير[١٤].

ما يعنينا من أمر الفوائض النفطية الخليجية هنا هو كيف تدخل كإستثمارات فى آليات الأسواق المالية الدولية وفى الدول الصناعية الغربية لكى تعمق من تبعية بلدان الخليج النفطية من خلال ربط إقتصاداتها بعجلة الإقتصاد الغربى ومؤسساته المالية العالمية، وهذه قضية حظيت بإهتمام كثير من الباحثين والمراقبين العرب والغربيين. نكتفى هنا بذكر مثال واحد حول الإتفاق الأمريكى ـ السعودى، فمنذ أوائل الستينيات والإتفاق يقضى بإستخدام التكنولوجيا الأمريكية فى إستثمار عوائد النفط السعودى فى إقامة مشاريع صناعية فى السعودية، مقابل قيام الأخيرة بشراء سندات الحكومة الأمريكية وأسهم الشركات الأمركية، كذلك فقد إتفقت الحكومتان على أن تشترى الحكومة السعودية سندات خزانة بمليار دولار كل ثلاثة أشهر.

ومن جانب آخر، فإن الدول الصناعية الغربية ما تزال تتحفظ على قيام الدول النفطية الخليجية بإستثمار فوائضها المالية فى استثمارات مباشرة فى أراضيها، بل وتقوم بحصارها تشريعيا وقانونيا، مثال ذلك مشاركة الكويت فى شركة "ديلمر ـ بنز" للسيارات، ومساهمة ليبيا فى فيات الإيطالية، كما طلب الرئيس الأمريكى الأسبق فورد من مستشاريه إعداد تحقيق حول إمتناع رجال الأعمال العرب عن المشاركة فى مؤسسات مالية صهيونية، لكى يتم إتخاذ إجراءات عاجلة ضدهم[١٥] ونتذكر هنا أيضا إنذار الحكومة البريطانية الى الكويت بتخفيض مساهمتها فى إحدى الشركات الكبرى هناك.

ونستنتج من هذا أن الحكومات الغربية تفضل إعادة تدوير الفوائض النفطية الهائلة لأقطار الخليج العربية فى هيئات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لأقراض الدول النامية من هذه الفوائض وإدخالها فى مأزق الإستدانة الخارجية من ناحية، وإيداعها فى أسواق المال والمصارف العالمية العملاقة المملوكة خاصة للإحتكارات متعديه الجنسيات ، وكذلك فى

صفقات الأسلحة الضخمة من ناحية أخرى. غير أن هذه الحكومات تفرض كثيرا من القيود التشريعية والقانونية على إستخدام هذه الفوائض كإستثمارات فى الصناعة والتجارة فى داخل أراضيها وتهددها دائما بشبح التأميم وتحاصرها بحملات إعلامية شرسة، فهى ترفض بإختصار أن تمتلك دول النفط العربية أصولا إنتاجية فى الدول الصناعية الغربية.

حظى نشاط الشركات متعدية الجنسيات فى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة فى الوطن العربى بصفة عامة وأقطار الخليج النفطية بصفة خاصة بإهتمام عديد من المحللين والخبراء، وسوف نورد هنا أهم الملامح العامة لأنشطة هذه الشركات. ففيما يتعلق ببلدان الخليج نجد أن الإستثمارات المباشرة أى إقامة مشروعات وتملك أصول إنتاجية فى أراضى هذه البلدان، إتجهت منذ ظهور النفط إلى مجالات إستخراج النفط وتكريره وتسييل الغاز الطبيعى والبتروكيماويات والأسمدة وصناعة الألومنيوم، وذلك للإستفادة من العمالة الرخيصة والطاقة المتوافرة بكميات كبيرة وبأسعار زهيدة فى هذه البلدان، ومما يلفات النظر هنا أن الصناعات سالفة الذكر إتجهت بالاساس إلى التصنيع بغرض التصدير للخارج حيث أن إنتاجها موجه إلى السوق العالمية، ومن هنا لم تستهدف من الأصل خلق روابط التشابك القطاعى الأمامية والخلفية داخل إقتصاديات بلدان الخليج شأنها فى ذلك شأن نشاطها فى الدول العربية الأخرى وبغرض التكامل أساسا مع الشركات الأم وفروعها فى جميع أنحاء العالم.

إتجه الجانب الأكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النفطية العربية، فقد إستحوذت الدول السبع الكبرى المصدرة للبترول (السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، الجزائر، ليبيا، العراق) من أعضاء الأوبك، على نسبة ٩و٨٣٪ من هذه الإستثمارات فى عام ١٩٧١، إرتفع نصيبها عام ١٩٧٨ إلى حوالى ٩و٨٧٪، ويبين الجدول التالى تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى بعض الدول العربية.

جدول رقم (١٤)
تطور رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة
فى بعض الأقطار العربية (مليون دولار فى نهاية العام)

البلد	١٩٦٧	١٩٧٨
* الأقطار النفطية :		
السعودية	٨٦٦	٢٥٠
الجزائر	٧٥٣	٣٨٥
الكويت	٦٢١	١٨٠
ليبيا	٥٧٨	٦٦٠
العراق	١٧٨	١٥٠
الإمارات العربية	١٧٩	١٩٠
* البلدان غير النفطية :		
المغرب	١٧٧	٣٥٠
تونس	١٣٥	٢٨٠
مصر	٥٨	٢٤٥
سوريا	٣٥	٧٠
الأردن	٢٤	٧٠

المصدر:

UNCTC, Salient Features and Trends in Foreign Direct Investment"
(U.N.: Newyork, 1983)

ويلاحظ أن الأرقام توقفت عند عام ١٩٧٨ لأن الإستثمارات المباشرة بلغت ذروتها عند هذا العام وأخذت فى التناقص بعد ذلك لصالح أزدياد نشاط الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة. وقد حققت الشركات متعدية الجنسية أرباحا هائلة من إستثماراتها المباشرة فى هذه البلدان فاقت فى كثير من الأحيان قيمة الأصول التى تملكها. مثال ذلك أن الفترة من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ شهدت إتجاه ربع الإستثمار الأجنبى المباشر فى العالم إلى الدول النامية، فى حين أن الشركات متعدية الجنسية حققت حوالى نصف أرباحها المحولة إلى بلادها الأم من هذه البلدان، وتحقق حوالى ثلثى هذه الأرباح من الدول المصدرة للنفط[١٦]وقد بلغت الأرباح فى بعض الحالات ٤٠٠٪ من قيمة الإستثمارات، فقد بلغت فى ١١ بلداً عربياً ١٤ مليار دولار عامى ٧٠ ـ ١٩٨٢، فى حين حققت أرباحاً بـ ٥٨ مليار دولار.

ويبين الجدول التالى تدفق الإستثمارات والعوائد فى بعض الدول العربية.

جدول رقم (١٥)

تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة والعوائد

فى بعض الأقطار العربية خلال الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ (مليون دولار)

البلد	الإستثمارات الأجنبية المباشرة	العوائد على الإستثمارات
الجزائر	١٢٨٠	٥٨٢٢
ليبيا (أ)	٤٥٨٦٠	٦٦٨٣
تونس	١٤١٥	١٣١٨
المغرب	٤٤٥	٤٨٣
السعودية (ب)	٢٩١	٣٨٦٤٨
العراق (جـ)	٧٧٨	٣٠٦٠
عمان	٧٢٤	٢٠٤٩

أ) عن السنوات ٧٠ ـ ١٩٨١، وبلغ تدفق الإستثمار الأجنبى ٢٧٩ مليون دولار، والتدفق بالسالب أى تصفية الإستثمار الأجنبى بفعل التأميمات ٤٥٨٦ مليون دولار.

ب) عن السنوات ٧٠ ـ ١٩٨١، وبلغ تدفق الإستثمار الأجنبى ٩٧٠٦ مليون دولار، والتدفق بالسالب أى تصفية الإستثمار الأجنبى نتيجة التأميمات المرحلية ٩٤١٥ مليون دولار.

جـ) عن السنوات ٧٠ ـ ١٩٧٥، وكان تدفق الإستثمار الأجنبى ٣٣٣ مليون دولار، ونحو ١١١٠ مليون دولار بالسالب نتيجة التأميم.

المصدر : UNCTAD, "Handlrooksl Intvrnatienal Trade and Develop- (U.N.: Newyork 1983).ment Statistico, 1983"

وبالنسبة لنشاط الشركات متعدية الجنسية فى بلدان الخليج، نجد أن فروع الشركات الأمريكية فى السعودية تبلغ حوالى ٢٩٪ من إجمالى عدد الفروع فى عام ١٩٨٠ وإحتلت بذلك المركز الأول، فالشركات الإنجليزية بنسبة ٢٨٪، فالشركات الهولندية بحصة ٢و١٠٪، فالشركات اليابانية بنسبة ٢و٧٪ وهى بذلك تعتبر أكبر تركز لفروع الشركات اليابانية فى غرب أسيا بنسبة ٤٠٪.

أما الكويت فقد مثلت فروع الشركات الأمريكية نحو نصف العدد الإجمالى من فروع الشركات متعدية الجنسية، تليها الشركات البريطانية بنسبة ٢٨٪ والفروع اليابانية والألمانية الغربية بنسبة ٥و٥٪ لكل منهما، على حين تحتل فروع الشركات البريطانية المركز الأول ضمن فروع الشركات متعدية الجنسية العاملة فى الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٤٨، تليها فروع الشركات الأمريكية بنسبة ٥و١٦٪، ففروع الشركات الألمانية الغربية بحصة ٢و٨٪ والشركات الهولندية بحصة ٤و٦٪ وأخيرا الفرنسية بحصة ٥و٤ ٪.

وبالنسبة للبحرين التى تمثل الآن موطنا للكثير من المشروعات المشتركة بين رأس المال العربى والشركات متعدية الجنسية، مثل شركة "البا" للالومنيوم، تمتلك البحرين ١٩٪ فقط من جملة رأس المال، على حين تستحوذ الشركات الأمريكية والبريطانية والسويدية على الباقى، ومنذ عام

١٩٨٠ يساهم صندوق الإستثمار العام السعودى بحصة ٢٠٪ من رأس المال [١٧].

تعمل الإحتكارات العملاقة متعدية الجنسية المعروفة فى العالم فى الأقطار النفطية الخليجية، مثال ذلك الشركة الأمريكية الكبرى للمقاولات "بكتل" Bechtel Corp والشركة الأمريكية للصناعات الغذائية "كيلوج" Kellog وشركة "جنرال الكتريك" وشركات "أكسون" و "أوكسيدنتال" و "موبيل أويل" و "أسو" و "شل" والصناعات الكيماوية الإمبراطورية ICI [١٨]..إلخ.

إستطاعت الشركات متعدية الجنسية توجيه الجانب الأكبر من رؤوس أموالها إلى الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة كمجال نشاط غير مكلف نظراً لأن هذه الإستثمارات لا تتضمن إمتلاك أصول إنتاجية من معدات والآت وإمتيازات إستغلال الأراضى وغير ذلك، كما لا يشتمل على تكاليف إنتاج كبيرة، وكان من بين الأسباب الرئيسية وراء ذلك تصاعد ظاهرة التأميم لقطاع صناعة النفط فى أغلب الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول. هذا فضلاً عن أن الإستثمارات غير المباشرة تحقق أرباحاً أكثر ، ومن هنا تنوعت هذه الإستثمارات بين عقود الخدمات فى مجال البترول والتعدين وعقود الإدارة والتراخيص والإستشارات الإدارية والهندسية ودراسات الجدوى وعقود تسليم المفتاح .

وقد بلغت العقود الهندسية التى حصلت عليها الإحتكارات العالمية متعدية الجنسية ٤٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ لتنفيذ مشروعات مختلفة فى البلاد العربية، كما بلغت قيمة العقود معروفة القيمة فقط بين ١٨ دولة عربية (مصر، المغرب، الجزائر، عمان ، البحرين، ليبيا، السودان، لبنان، اليمن الشمالى، اليمن الجنوبى) وبين عدد من الشركات الأجنبية ٤و٢٩٩ مليار دولار للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣.

وسوف نقتصر هنا على بيان العقود معروفة القيمة التى وقعتها بلدان مجلس التعاون الخليجى، وذلك فى الجدول التالى:

جدول رقم (١٦)

قيمة العقود بين دول مجلس التعاون الخليجى وشركات أجنبية (٧٦ ـ ١٩٨٣) (مليون دولار معروفة القيمة فقط)

البلد / النشاط وقيمة العقود	السعودية	قطر والإمارات	الكويت	عمان والبحرين
* الزراعة والرى (إجمالى التوريد والمقاولات والإستشارات)	٨٤٣٠و٥	٨٥٢و٦	٦٢٤و٦	٤٦٤و٨
* الصناعة التحويلية » » » »	٢٤٧٢١و٣	٥٠٠٢و٥	٣٩١٥و٨	٥٠٩و٣
* البترول والتعدين » » » »	٧٢٤٥و٣	٢١٨٨و٩	١٨٥١و٥	٦٤٩و١
* النقل والتخزين » » » »	٢٤٨٥و٢	٣٢٦و٤	٩٤٧و٣	١٤٦و٣
* المرافق العامة » » » »	٤٢٠١٤و٩	٧٤٠٤و٩	٧٤١٠و٤	٤٩٤٨و٨
* السياحة والفنادق » » » »	٩٨٠و٥	٤٤٧و٩	١٤٦و٩	١٢٢و٦
* الإسكان » » » »	١٦٦٠٩و٩	٢٣٨٨و٤	٩٠٠و٧	١٠٥٢و٨
* الصحة والتعليم والخدمات » » »	٢٣٦١٣و٧	٢١٤٨و٤	١١٤٦و٤	٣٠٠٣و١
المجمـــــــــــوع	١٢٦٢٠١و٣	٢٠٤٦٠	١٦٤٦٤	٩٠٤٠و٢

المصدر: التقرير الإستراتيجى العربى ـ ١٩٨٦ (القاهرة:الأهرام، ١٩٨٧) ، ص ١٠١، منتقى من جدول (٩).

الفئات التجارية والمالية والإحتكارات العالمية:

تكونت فئات جديدة نشطت فى ميادين الوساطة والسمسرة وإستثمار ثرواتها الخاصة فى دوائر المال والأعمال الغربية، فضلا عن قيامها بالوكالة عن الشركات الكبرى متعدية الجنسية من خلال مكاتب التوكيلات التجارية للاستيراد والإستشارات والعقود وغيرها.

فلم تستطع الشركات الأجنبية ممارسة أنشطتها فى الأقطار النفطية الخليجية إلا من خلال وكلاء محليين، وكان ذلك فرصة سانحة لعدد من العائلات التجارية التى استطاعت تكوين تجمعات مالية هامة تتولى تمثيل العديد من هذه الشركات، بجانب القيام ببعض الأنشطة التجارية المحلية، ومن هنا فإن أغلب الأفراد والعائلات التى حققت شهرة واسعة فى عالم المال والتجارة فى الخليج إرتبطت بصورة أو بأخرى بتوكيلات عن الشركات الأجنبية، ففى مجال توزيع السيارات توجد أسماء عائلات "الغانم" فى توكيلات "جنرال موتورز" فى الكويت، و "الجفالى" فى توكيلات المرسيدس فى السعودية، و"البشير"و"الكاظمى" فى الكويت،و"الفطيم" فى توكيلات "تويوتا" فى دبى، و"السايس" فى الكويت[١٩]...إلخ.

ويعرض الجدول التالى لأهم مجموعات التجارة والأعمال وتوكيلاتها فى منطقة الخليج.

وتوضح بيانات هذه المجموعات أن بعض الأمراء من أفراد الأسر الحاكمة يشاركون فى رأس مال بعض الشركات الكبرى. مثال ذلك مشاركة الأمير السعودى خالد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن فى رأسمال شركة (ACE) إحدى شركات مجموعة العليان [٢٠] .

ترددت أسماء عدد من رجال الأعمال السعوديين إبان توقيع بعض العقود والصفقات الضخمة فى الخارج. ويتجه الإهتمام الرئيسى لهؤلاء الى المصارف

جدول رقم (١٧)
بعض بيوتات التجارة والأعمال فى الخليج العربى

المجموعة أو البيت التجارى)	المقر الرئيسى	المصدر الرئيسى للإمدادات (الشركة الأجنبية)	رقم الأعمال السنوى (عام ١٩٨١)
مجموعة الجفالى وأخوته	جدة	وكلاء نحو ٦٠ شركة أجنبية فى السعودية	١٣٠٠ مليون دولار
مجموعة عبد اللطيف جميل المتحدة	جدة	تويوتا (اليابان)	١١٠٠ مليون دولار
مجموعة العليان	الخبر ـ السعودية	الماكينات والمعدات الصناعية	٦٠٠ مليون دولار
مجموعة الفطيم	دبى	تويوتا	٥٠٠ مليون دولار
مجموعة شركات الغانم	الكويت	جنرال موتورز (الولايات المتحدة)	٤٠٠ مليون دولار
مجموعة زاهد	جدة	كاتربلر	٣٥٠ مليون دولار
شركة بوجشان وبروز	جدة	كوماتسو	٣٠٠ مليون دولار
شركة عبد العزيز سليمان وشركاه	جدة	داتسون (اليابان)	٢٧٥ مليون دولار
شركة يوسف بن أحمد كانو	البحرين	آلات ومعدات	٢٥٠ مليون دولار
شركة عبد العزيز والجميع	الكويت	جنرال موتورز	٢٣٠ مليون دولار

المصدر: Michael Field, The merchants: The Big Business Families of Arabia (London John Murray 1984) Appendix 1.p.34.

الغربية الخاصة التى تواجه صعوبات مالية، ومن أبرز الأسماء هنا "غيث فرعون" نجل المستشار والطبيب الخاص للملك فيصل، إستطاع بالتعاون مع سمسارين أمريكيين مشهورين بخبرتهما فى مجال المصارف عملا لحسابه وهما: "جون كونللى" (وزير الخزانة فى إدارة نيكسون) و "برت لانس" (صديق شخصى لكارتر)، شراء أغلبية الأسهم فى مصرف "ناشيونال بنك أوف جورجيا" الذى كان "لانس" نفسه مديرا له، وكذا نسبة كبيرة من أسهم "مارين بنك أوف هيوستن"، كما اشترى جميع أسهم "بنك أوف كومنولث" فى ديترويت، كذلك اشترى ١٠٪ من أسهم أهم مجمع كيميائى أيطالى "مونتديسون" (٢١).

هناك عدد آخر تتركز أنشطتهم فى مجالات شراء العقارات والقصور والتجارة، مثال ذلك أكرم عجة رجل الأعمال السعودى الذى ينشط فى مجال شراء الفنادق الكبرى فى العواصم الغربية وكذلك شركات البواخر والطيران، هذا فضلا عن كمال أدهم وعدنان خاشقجى، وبالنسبة لخاشقجى فهو من أكثر رجال الأعمال السعوديين ثراء ونفوذا وله أنشطة ضخمة، منها شركة متعدية الجنسية "تريد هولدنج" ولها سفن شحن عاملة فى اندونيسيا ومزارع ضخمة فى البرازيل وشركات إنتاج سينمائى فى المغرب وأوربا الغربية، فضلاً عن أنه كان وكيلاً لأعمال وصفقات الرئيس الفلبينى المخلوع ماركوس وهو يحاكم الآن بسبب عدد من المخالفات فى سويسرا وتطلب الولايات المتحدة تسليمه ومحاكمته.

ومايميز هذه المجموعة أنها تمارس نشاطها من خلال استثمار علاقتها الوثيقة والمباشرة بأفراد العائلة المالكة السعودية، من ذلك سليمان عليان صاحب مجموعة العليان وشريك الأمير خالد بن عبد الله كما سلف القول، وكان قد أشترى فى نهاية السبعينيات حصة كبيرة فى شركة "ويتكر" التى تقوم بدور أساسى فى تجهيز المستشفيات السعودية.

ومن هنا ليس من المستغرب أن يقوم تحالف مالى مصلحى بين عدد من المستشارين الخصوصيين (أدهم، فرعون) أو هؤلاء الذين يرتبطون بواحد من الأمراء ذوى النفوذ (خاشقجى، عجة، شاكر) وبين هؤلاء من أصحاب المليارات "فهد" (قبل توليه المملكة، سلطان، طلال، سلمان) الذين يستثمرون أنشطة الدولة فى تحقيق نفوذ سياسى وأرباح مالية من ثرواتهم الخاصة. فأصحاب الأموال سعوا إلى توظيف مليارات الأمراء السعوديين.

حقق عدد من رجال الأعمال السعوديين ثروات هائلة من الوساطة فى عقد صفقات الأسلحة الضخمة التى تبرمها الحكومة السعودية مع الحكومات الغربية، فقد حقق خاشقجى ١٠٦ مليون دولار بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ من شركة سلاح أمريكية واحدة هى شركة "لوكهيد"، وإزاء قلق الحكومة الأمريكية من حجم العمولات فى عام ١٩٧٢، أى فى بداية الحقبة النفطية، قامت بإستدعاء عدنان خاشقجى لإجتماع خاص لهذا الصدد، وكان رد خاشقجى ببساطة أن العمولات فى رأيه تعد فى الواقع جزءا رئيسيا من البنية الأساسية فى البلاد، فهى عبارة عن طريقة جيدة لتكوين رجال أعمال مستقلين، وتحفز المؤسسات الحرة فى بلد لا يملك قاعدة صناعية بعد.

وأضاف أن شركاته تعد بمثابة جسر رئيسى بين السعودية والولايات المتحدة، الغريب فى الأمر أن الإدارة الأمريكية أظهرت إرتياحا لهذا الرد، وإعتبرت العمولات المدفوعة "برنامج مساعدات غير مكلف" [٢٢].

على أن أكبر عمولة حصل عليها خاشقجى كانت فى عام ١٩٨٤ فى صفقة شراء السعودية لعشر طائرات بوينج ٧٤٧ نظير ٣٥ مليون برميل من النفط، وتمت الصفقة بناء على أمر من الملك فهد، وتقاضى عنها عمولة ضخمة بلغت ٤٠٠ مليون دولار. جدير بالذكر أن شركة بوينج تحتفظ بعدد من العملاء والممثلين لها فى المنطقة العربية ومن خلالهم تتمتع بنفوذ واسع، ومن

أهم هؤلاء أفراد من أسرة أنور السادات فى مصر ومهدى التاجر سفير الإمارات السابق فى لندن (٢٣).

ويمكن القول هنا أن من أحد المعالم الأساسية على تكوين التشابك المصلحى الثلاثى بين الأسر الحاكمة والفئات التجارية والمالية السمسارية والدوائر الرأسمالية العالمية هو وجود صفوة تجارية ترتبط فى عملياتها بالأسر المالكة من ناحية وهذه الدوائر، مثال ذلك عائلات آل كانو وآل أربد وآل مؤيد وآل درويش وآل فخرو وآل وزان وآل زيانى فى البحرين والتى تعمل فى وكالات الإستيراد والتصدير والسفر وغيره، وفى دولة قطر نجد آل درويش كامبراطورية تجارية تتحكم فى الأنشطة غير البترولية (٢٤).

على أن أهم هذه المعالم ما يذكر عن إستجابة الملك فيصل لتوصيات صندوق النقد الدولى عن طريق أحد الخبراء العاملين فيه (وهو أنور على الذى أصبح فيما بعد محافظا للبنك المركزى السعودى) ومؤسسة "فورد فونديسن" Ford Faundation ومعهد أبحاث ستانفورد، بإنشاء هيئة التخطيط المركزى الذى تم بالفعل فى يناير ١٩٦٥، بهدف توجيه التخصيصات الحكومية لإعادة تشكيل المجتمع السعودى لمواجهة المد القومى الناصرى فى الستينيات وتفويت الفرصة على المعارضة المتصاعدة لإستمرار هذا المجتمع بصورته التقليدية المختلفة.

وبالإضافة لما سبق ذكره عن العائلات الكبرى من أصحاب التوكيلات الأجنبية، هناك عائلة على رضا بجدة (وكلاء جنرال الكتريك)، هذا فضلا عن أن كبار مستشارى فيصل ساعدوا على تغلغل النفوذ الأمريكى وتمهيد الطريق أمامه، تذكر هنا دور كمال أدهم مع السادات فى مصر منذ أوائل السبعينيات وعدنان خاشقجى فى السودان ودوره الشهير فى فضيحة إيران ـ كونترا ـ حيث فى نهاية ١٩٨٦، وجهود غيث فرعون فى سوريا.

أسهمت العلاقات الخاصة بين كبار مستشارى الملك فيصل ورجال الأعمال فى نفس الوقت وكبار الساسة والمسئولين الأمريكيين فى فتح عهد العقود والإستشارات والإنشاءات الأمريكية فى السعودية وهو ما يؤكد رد خاشقجى السابق على الإدارة الأمركية، فقد عين هنرى كسينجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق "جيمس أيكنز" خبير الطاقة بوزارة الخارجية والمساند لمجموعة أرامكو فى رفعها لأسعار النفط عام ١٩٧٢ سفيرا لبلاده فى الرياض، وفى عهده إزدادت أنشطة الشركات الأمريكية فى مجال العقود والإنشاءات، حتى حصلت بين عامى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ على عقود عمل بالسعودية تقدر بـ ١١ مليار دولار وأضحت تسيطر على حوالى ٢٥٪ من طاقة السوق السعودية [٢٥] ووصل الأمر حد أن شركات كبرى مثل "رالف بارسونز" و "بكتل" تتولى إنشاء مدن سعودية بأكملها.

★ **خلاصة القول هنا...** أن التحالف الثلاثى بين الأسر الحاكمة وقطاع الأعمال الخاص المحلى ودوائر الرأسمالية أدى إلى نمو آليات قوية لربط إقتصاديات النفط الخليجية بالسوق العالمية ولإعادة تدوير الفوائض النفطية الهائلة فى عمليات تدويل مالى أسهمت فى نزح الثروات العامة والخاصة بإتجاه أسواق المال الدولية والمصارف الغربية الكبرى، ولدمج هذه الثروات فى دورة نشاط الإحتكارات العملاقة متعدية الجنسية ودولية النشاط.

هوامش الفصل الخامس

١) أنظر فى ذلك :

* د. محمود عبد الفضيل، "السلوك والأداء الإقتصادى للدول النفطية الريعية فى المنطقة العربية" ، ملف "الدولة الريعية العربية"، مصدر سابق

٢) د. على خليفة الكوارى، حقيقة التنمية النفطية" حالة أقطار الجزيرة العربية المستقبل العربى ،السنة ٤، العدد ٢٧، مايو / آيار ١٩٨١، ص ٤٥.

٣) د. حازم الببلاوى، "الدولة الريعية فى الوطن العربى"،مصدر سابق ص، ٧٠.

Stauffer, Op. Cit., pp. 101 - 102.

أنظر أيضا:

Hazem Beblawi, "The Oredicament of the Arab Gulf Oil States : Individual Gains and Collective Losses", in : Malcolm Kerr and El - Sayed Yassin, eds., Rich and Poor States in the Middle East (Boulder, Colo. : , Westview Press, 1982), p. 216.

٤) د. سعد الدين إبراهيم، النظام الإجتماعى العربى الجديد، مصدر سابق، ص ٢٨.

٥) نفس المصدر، ص ٢٨ - ٢٩.

٦) قارن : د. محمود عبد الفضيل، التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى: دراسة تحليلية لأهم التطورات والإتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط، فبراير / شباط ١٩٨٨) ص ١٧٠.

٧) د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة فى

العلاقات الدولية (بيروت:معهد الإنماء العربى،١٩٨١)ص ٨٩، هامش (٤٤).

٨) نفس المصدر، هامش (٤٥)، ص ٨٩.

٩) د.وضاح شراوة، الأهل والغنيمة: مقومات السياسة فى المملكة العربية السعودية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١) ص ١٧٩.

١٠)

١١) ورد فى : د. غسان سلامة، المصدر السابق، ص ٤٥٧.

١٢) جريدة السياسة الكويتية، ١٩٨٦/١١/٢.

١٣) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

* جاسم خالد السعدون، "مستقبل النفط والمالية العامة فى أقطار مجلس التعاون الخليجى"، المستقبل العربى، السنة ١٠، العدد ٩٩، آيار / مايو ١٩٨٧، الجداول رقم (١٠. ١١أ، ١١ ب)، ص ص ١٧ ـ ١٨ .

١٤)محمد صبحى، "دورة التبعية المالية"، المنار (القاهرة) ، السنة ٣، العدد ٣٤، أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨٧، ص ٩٣.

١٥) التقرير الإستراتيجى العربى ـ ١٩٨٦ (القاهرة) : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧) ص ٩٤ ـ ٩٥.

١٦) لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد صبحى الأتربى، "الملامح الأساسية لنشاط الشركات متعددة الجنسية فى بعض البلدان العربية" ، المنار، السنة ٢، العدد ١٣-١٤، يناير ـ فبراير، كانون ثان ـ شباط ١٩٨٦،ص ٦٧ ـ ٦٩.

١٧) راجع فى ذلك :

* مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية، "الشركات عبر الوطنية فى صناعة الأسمدة (نيويورك : الأمم المتحدة، ١٩٨٢).

* د. محمد السيد سيد، الشركات عابرة القومية والظاهرة القومية فى الوطن العربى ـ سلسلة عالم المعرفة (الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٧).
* أنطونى سامبسون، الشقيقات السبع الكبرى، مترجم (بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٨٦).

١٨) Arabian Trading, Financial Times, 23 Jan. 1985,

١٩) M . Field, Op. Cit., p. 342.

٢٠) د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية، مصدر سابق، ص ٤٦٠.

٢١) محمد صبحى، مصدر سابق، ٩٥.

٢٢) نفس المصدر، ص ص ٩٥ - ٩٦.

٢٣) John Kelly, "Saudi Arabia and the Culf States", in : A Udovitch, ed., The Middle East : Oil, Conflict and Hope (London : Lexington Books, 1976). pp. 439 - 440.

٢٤، ٢٥) لمزيد من التفصيل أنظر :

* أنس مصطفى كامل، "العلاقات الأمريكية السعودية بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحديثة للتبعية"، مجلة الطليعة القاهرية، العدد ١، يناير - مارس ١٩٨٥، ص ٦١ - ٦٣.

خـــاتمـة

حاول الكتاب أن يقترب بالتحليل الموضوعي مما يحدث فى بلدان الخليج العربى هناك، التطور السياسى والإقتصادى والإجتماعى للعائلات الحاكمة وللدولة ـ العائلة والأبنية وأنساق المجتمع، وذلك من خلال تحليل إنعكاس المؤثرات الخارجية وتطورات وتقلبات النظام الرأسمالى العالمى والقوى المهيمنة فيه من مراكز رأسمالية وشركات عابرة القومية ودوائر الأعمال والمال والنظام النقدى الدولى، على التغيرات الداخلية فى صلب الدولة والنخبة الحاكمة والمجتمع، فليس من شك أن آليات السيطرة الدولية التى تمارسها الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تترك آثاراً داخلية عميقة الأثر، وإن كانت لا تلعب هذا الدور المؤثر سوى بمساعدة وتشجيع وتجاوب العائلات المالكة وتحالفاتها مع الفئات العقارية والسمسارية والتجارية المحلية، وحيث توجد مصالح حيوية فى الإرتباط التابع للغرب الرأسمالى وفى الدفاع عن إستمرار علاقات التبعية له.

فقد رأينا كيف ساهمت القوى الإستعمارية وبريطانيا أساساً فى رسم الحدود السياسية الحالية لأقطار الخليج وفى تكريس حكم أسر معينة وصل الأمر فى بعض الحالات الى مساعدة عائلات وقبائل محددة على حكم إمارات ومناطق معينة ولا تنتمى من ناحية الجغرافيا إلى تلك المناطق، والأهم من ذلك أن بريطانيا قد أضعفت قوى المعارضة الوطنية والقومية بل وقيدت من حرية حركة القبائل فى الإنتقال من مكان لآخر عندما كانت تريد الهرب والتحرر من تسلط أسر وعائلات حاكمة معينة. ورأينا أن بزوغ النفط بكميات كبيرة وتوافر أرصدة مالية هائلة ساعد على تثبيت وإستمرار حكم هذه العائلات بل وحمايتها ضد التهديدات الداخلية والخارجية مثال ذلك التدخل الفرنسى لإنهاء حادث إقتحام الحرم المكى فى نوفمبر ١٩٧٩، والمظلة الأمريكية وإستنجاد الكويت بالدول الغربية لحماية شواطئها وسفنها الحاملة

للنفط من الإعتداءات الإيرانية إبان الحرب مع العراق والتى سميت "حرب الناقلات"...

وحاول الكتاب توضيح أبعاد وملامح روابط المصلحة والتبعية التى تجمع العائلات الحاكمة والفئات المحلية الطفيلية مع دوائر السيطرة الرأسمالية العالمية.

ولقد أدى إنخفاض أسعار البترول بدرجة كبيرة وإنتهاء الحقبة النفطية إلى أزمات إقتصادية أفضت إلى أن تقلص الحكومات هناك من الانفاق العام على الخدمات والمرافق وبرامج الرفاه والدعم، ومن هنا فإن خفوت حدة المعارضة للسلطات الحاكمة هناك بفعل الثروة النفطية الهائلة والذى استمر منذ عام ١٩٧٤ وحتى منتصف الثمانينيات، وذلك نظراً لأن هذه المعارضة تنبع من صفوف الفئات الوسطى الحديثة، فإن هذه الفئات والتى خرجت منها التيارات اليسارية والقومية والدينية تأثرت بإنخفاض أسعار البترول وبإنخفاض مخصصات الدعم والخدمات والمرافق والمرتبات وبظهور عجز الموازنة وميزان المدفوعات لأول مرة منذ نهاية الستينيات، ومن هنا فإن بعضاً منها بدأ يعبر عن سخطه على الأوضاع خاصة وأن الأزمة أثرت فقط على المواطنين العاديين، فى حين إستمرت مخصصات وامتيازات الأسر المالكة والمقربين والأعوان والأصدقاء وكبار التجار وأصحاب مكاتب التوكيلات، وبدأت تنمو مطالب الإصلاح السياسى والإدارى والإقتصادى وضرورة محاربة الفساد وفرض الرقابة الشعبية على أوجه الأنفاق العام، وبضرورة عودة البرلمانات المنحلة (البحرين والكويت)أو إقامة حياة تشريعية لأول مرة فى البلاد التى لم تعرف البرلمان بعد مثل السعودية وعُمان وقطر، أو تقوية دور المجلس التشريعى القائم، مثلما هى الحال فى الإمارات.

ولكن الخطورة تبدو فى أن إزدياد حد الأزمة يؤدى نظراً لظروف هذه المجتمعات التقليدية الى تقوية نفوذ الجماعات السلفية الدينية على حساب القوى التقدمية والديمقراطية هناك بفعل تشجيع الحكومات هناك للتيارات الدينية نظراً لعدم وجود تناقض أساسى معها، وتبدو ملامح التغيير مرهونة بتقوية هياكل المجتمع ذاتها وبتقوية تواجد القوى الديمقراطية والقوى المستنيرة هناك والتى ترفع مطالب التعدد الديمقراطى والعدل الإجتماعى.

المحتويات

الموضوع **صفحة**

إصدارات المركز

** ** السلسلة القومية **

* الأقليات التاريخية في الوطن العربي .... د/أحمد الصاوى
* الناصرية والتاريخ : .... سيد حسان
* الناصرية الايدلوجية والمنهج : .... سيد زهران
* التنمية المستقلة في النموذج الناصري : .... جورج المصرى
* فلسطين . الانتفاضة . جدل الأمة والوطن : .... د/أحمد ثابت

** ** السلسلة الإسلامية **

* رسالة التوحيد "للإمام محمد عبده" : .... تحقيق د/محمد عمارة
* الاسلام والعروبة : .... مجدي رياض
* الحركة الاسلامية في مصر "واقع الثمانينات" : .... صالح الوردانى

** **سلسلة الدراسات الافريقية **

* القوى الخارجية والاتجاهات الاقليمية في السودان : .... د/السيد فليفل
* نظم الحكم العنصرية في جنوب افريقيا : .... د/السيد فليفل

** ** سلسلة المعارف الانسانية **

* ماهي السينما : .... صلاح أبو سيف

** ** أدب ** **

اللعبة الابدية "مسرحية شعري" : .... محمد الفارس
* الشار والحرامي "قصص قصيرة" .... عزت الحريري
* رشفات من قهوتي الساخنة "قصص قصيرة" .... محمد محى الدين
* لا احد "مجموعة قصصية" .... عبده خال

* * كتب أخرى * *

* القوة العسكرية الإسرائيلية .... جمال الدين حسين
* الحكومة والسياسة في الإسلام .... طارق إسماعيل - جاكلين اسماعيل
.... ترجمة / سيد حسان
* عبود الزمر "حوارات ووثائق" .... أحمد رجب
* المرجعية الإجتماعية للفكر والابداع .... محمد الطيب
* سقوط نجم مخابرات اسرائيل "إيلي كوهين" .... جمال الدين حسين
* البديل الناصرى .... سيد زهران
* من يحمي عروش الخليج (النفط والتبعية) .... د. أحمد ثابت

* * تحت الطبع * *

* سلسلة كراسات ناصرية
* مملكة القرود "مسرحية" .... محمود عبد الحافظ
* عملية السرب الأحمر "اغرق ايلات" .... جمال الدين حسين

هذا الكتاب .. يتناول الأوضاع فى بلاد الخليج العربية بالنسبة للتطور الاجتماعى ونوعية الفئات والشرائح الاجتماعية القديمة والجديدة ، وكذلك طبيعة السلطة الحاكمة هناك .. تركيبها الاجتماعى وأجندتها وتحالفاتها السياسية وانحيازاتها الاجتماعية .. والأهم من ذلك هو طبيعة العلاقات الخارجية لدول الخليج ودور العوامل الخارجية ، فى تثبيت شرعية حكم أسر وسلالات حاكمة ماتزال مستمرة حتى اليوم .. المهم أن نفهم أثر الارتباطات الخارجية وعلاقات التبعية .. تبعية بلاد الخليج للرأسمالية العالمية ، على المجتمع من الداخل وعلى تطور الدولة والعائلات الحاكمة . هل استطاعت الأسر الحاكمة أن تنشئ دولاً حديثة ذات مؤسسات سياسية وأجهزة إدارية فعالة وذات كفاءة تنفصل موضوعياً ووظيفياً عن العائلة المالكة ؟

الذى حدث عكس ذلك .. سوف نجد نمطاً جديداً هو الدولة العائلة ، تكاد أغلب المناصب الرئيسية والحساسة حكراً على الأمراء وأصحاب السمو ، وتتحكم روابط الدم والقربى والنسب ، ولانجد فى الأغلب ميزانية منفصلة لدولة عن العائلة المالكة ، بل تبلغ مخصصات العائلة المالكة حوالى نصف ميزانية الدولة .

272
953
ثا
م

